القصر والديوان

الدور السياسي للقبيلة في اليمن

إعداد

د. عادل مجاهد الشرجبي (المحرر و رئيس الفريق)

د. محمد أحمد المخلافي

د. عبد القادر علي البناء

د. عفاف أحمد الحيمي

د. فؤاد عبد الجليل الصلاحي

صنعاء - 2009

القصر والديوان -الدور السياسي للقبيلة في اليمن

القصر والديوان

الدور السياسي للقبيلة في اليمن

فريق الإعداد :

د. عادل مجاهد الشرجبي

(المحرر ورئيس الفريق)

أ.د. محمد أحمد المخلافي

د. عبدالقادر علي البناء

د. عفاف أحمد الحيمي

د. فؤاد عبدالجليل الصلاحي

صنعاء - ٢٠٠٩

رقم الإيداع (776)

لســــــــة 2009

إصدار :

المرصد اليمني لحقوق الإنسان

بالتعاون مع:

معهد دراسات التنمية الدولية (IDRC) - كندا

أكتوبر 2009

تقديم :

سوف يجد القارئ في هذا البحث جهداً علمياً اعتمد الدراسة الميدانية أساساً للتأصيل المعرفي العميق، وهو جهد يُستوجَب مني شخصياً، وباسم مجلس أُمناء المرصد اليمني لحقوق الإنسان أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من ساهم في إعداد هذا العمل وإخراجه الى فضاء المعرفة، ليضيف للمكتبة اليمنية عملاً نافعاً للإعداد للمستقبل، وإخراج اليمن من أزمته.

واخص بالشكر رئيس فريق البحث الدكتور/ عادل الشرجبي، على ما بَذلَهُ من جهد، والأستاذ/ مراد الغاراتي (منسق المشروع) على ما قام به من جهد في تسهيل تنفيذ الأنشطة المتعلقة بمشروع البحث، وكل أعضاء فريق البحث، وأعضاء فريق جمع البيانات الميدانية: الدكتور/ عبدالله معمر، عبداللطيف المرهبي، غادة النصيري، الدكتور/ عبدالقادر البناء، نبيل عبدالحفيظ المانعي، منير السقاف، سميرة عبدالرحمن الأصبحي، الدكتورة/ أمة الغفور عقبات، هدى ابراهيم الأصبحي، أم كلثوم الشامي، سمير الجلال، وعيسى الهتار، وشكر خاص أتقدم بهِ إلى معهد دراسات التنمية الدولية (IDRC) الكندي، والقائمين عليه، على شراكتهم في انجاز هذا العمل وتقديم الدعم للبحث وإصداره في كتاب، وباللغتين العربية والانجليزية.

أملي كبير في أنَّ هذا الجهد سيكون مقدراً من قبل كُلَ من يهمه مستقبل اليمن، وان يكون عوناً للباحثين والدارسين وصناع القرار.

د. محمد احمد المخلافي

رئيس المرصد

مقدمة :

أفرز التطور التاريخي للمجتمع اليمني خلال العصور الوسطى حتى مطلع العصر الحديث نمطين رئيسين من أنماط العلاقة بين القبيلة والدولة، تمثل النمط الأول في علاقة قائمة على سيطرة الدولة الكاملة على القبيلة، وقد ساد هذا النمط في المناطق الجنوبية والشرقية، أما النمط الثاني فقد تمثل في تعالي الدولة على البنى القبلية وتمتع هذه الأخيرة بقدرٍ من الاستقلال عن الدولة، وقد استندت قوة الشيوخ في المناطق الشمالية على مكانتهم الاجتماعية المتوارثة[1]، غير أن الشيوخ لم يضموا إلى الجسم السياسي للدولة.

منذ أن احتل الكابتن هينس Stafford Bettsword Haines عدن[2] في ١٩ يناير ١٨٣٩ انتهج سياسة قائمة على إثارة القبائل لتقتتل فيما بينها بما يقلل من احتياجه لقوات بريطانية كبيرة[3]، وقد وافقت حكومة بومباي على هذه السياسة[4]، وكذلك وافقت عليها إدارة شركة الهند الشرقية، حيث كتبت إليه قائلة: «حرض القبيلة الموالية على القبيلة المعادية، فلا تحتاج إلى قوات بريطانية»[5]، وقد نجح هينس ومن جاء بعده من المندوبين والحكام البريطانيين في تقسيم الجنوب والشرق اليمني إلى مشيخات وسلطنات وإمارات ودويلات وصل عددها في خمسينيات القرن العشرين إلى ٢٥ دويلة قبلية، ارتبط جميعها باتفاقات حماية مع الإدارة الاستعمارية في عدن. وعندما تم نيل استقلال الجنوب في نوفمبر ١٩٦٧

---

(١) انظر، توماس جيرهولم، تكوين المجتمع التقليدي: العوامل الداخلية والخارجية، مجلة كلية الآداب، جامعة صنعاء، العدد (٧)، ١٩٨٧، ص ١٤٩.

(٢) كانت مستعمرة عدن منذ احتلالها عام ١٨٣٩حتى عام ١٩٣١ تتبع إدارة بومباي وفي عام ١٩٣١ فصلها الإنجليز عنها ليضعوها تحت إدارة دلهي، وفي إبريل ١٩٣٧ تم إنهاء تبعيتها للهند وتحويلها إلى مستعمرة تاج Crown Colony، تتبع وزارة المستعمرات البريطانية مباشرة، انظر، مديحة أحمد درويش، النشاط الأمريكي في اليمن (١٩١٨ – ١٩٣٩)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢، ص. ص ١٩ – ٢٠ .

(٣) انظر، هارولد ف يعقوب وك س آي، عدن وجنوب اليمن في ملوك العرب، ترجمة أحمد المضواحي، مطبعة العلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٦٧، ص ٤٥.

(٤) انظر، المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٥) حامد جاد طه، سياسة بريطانيا في جنوب اليمن، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٦٩، ص ٣٢٥.

عملت دولة الاستقلال على القضاء على سلطة شيوخ القبائل فدمجت الدويلات القبلية في دولة قومية واحدة، أما الدولة الوطنية التي تشكلت في الشمال بعد ثورة سبتمبر ١٩٦٢ فقد عمدت إلى ضم شيوخ القبائل إلى الجسم السياسي للدولة[١]، وبعد إعادة توحيد اليمن عام ١٩٩٠ التزمت دولة الوحدة بدمقرطة الحياة السياسية، وأكدت على التزامها بخلق مجتمع ديمقراطي تتحدد فيه العلاقات السياسية والقانونية بين الأفراد على أساس مبادئ المواطنة المتساوية، فأقرت الصكوك التشريعية مبدأ التداول السلمي للسلطة والمساواة بين المواطنين في حق الانتخاب. ورغم مرور ما يزيد عن ١٩ عاماً منذ بدء التحول الديمقراطي، إلا أن كثيراً من متطلبات وشروط المواطنة المتساوية غير محققة، الأمر الذي يفرض إجراء إصلاحات هيكلية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولما كانت القبيلة تمثل مكوناً أساسياً من مكونات رأس المال الاجتماعي في اليمن، وتمثل لاعباً أساسياً في الميدان السياسي، فإن من الضروري دراسة أدوارها السياسية، وتحديد الدور الذي يمكن أن تلعبه في ظل برامج الإصلاح.

أهداف البحث:

يتمثل الهدف العام لهذا البحث في تحليل العلاقات القائمة بين القبيلة والدولة والمجتمع المدني في اليمن، وطبيعة بناء السلطة الذي تمخض عن العلاقات بين هذه المؤسسات الثلاث، والكشف عن بناء القوة وأشكال توزيع السلطة على المستويين الرسمي وغير الرسمي، ومدى تأثير البنى التقليدية على مؤسسة الدولة وتحديثها وتحويلها إلى دولة قومية nation state، تقوم العلاقات بينها وبين المجتمع المدني على الشراكة، وتستند فيها العلاقات بين الأفراد بعضهم مع البعض الآخر وعلاقاتهم بالدولة على أساس مبادئ المواطنة المتساوية، بغض النظر عن الجنس

(١) عادل مجاهد الشرجبي، التحضر والبنية القبلية في اليمن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الآداب، القاهرة، ١٩٩١، ص ١٦٩, وانظر أيضاً:

–Robert w. Stooky، The Social structure and Politics in Yemen Arab republic، The Middle East Journal، Vo. No. 3، Summer،1974، PP 253 - 254.

والدين واللغة والانتماء الطبقي والعرقي والسلالي، وتمكن جميع الأفراد والجماعات من المشاركة بفعالية في صناعة القرارات المتعلقة بالشؤون العامة للمجتمع، ولاسيما الجماعات المهمشة والضعيفة. يتحقق هذا الهدف العام عن طريق تحقيق الأهداف الفرعية التالية: تعميق المعرفة المتوفرة حول البنى القبلية في اليمن، وحول الدور السياسي الراهن للقبيلة، والدور السياسي الذي يمكن أن تلعبه مستقبلاً في ظل الإصلاح السياسي، تحليل العوامل الذاتية والموضوعية التي ساهمت في تنامي الدور السياسي للقبيلة، تحليل مدى تأثير الدور السياسي للقبيلة في زعزعة أو ترسيخ الاستقرار السياسي، الوقوف على آراء السكان المحليين في المناطق القبلية حول مدى شعورهم بأنهم ممثلون في مؤسسات صناعة القرار على المستوى المركزي والمحلي، وما إذا كانت القرارات العامة التي يساهم شيوخ القبائل في صنعها تستجيب لمصالحهم وأولوياتهم أم لا؟، الوقوف على العوامل المؤدية إلى تباين التأثير السياسي للقبائل اليمنية المختلفة، معرفة الآليات والاستراتيجيات التي تستخدمها القبائل اليمنية المتباينة في التأثير على السياسة العامة، تحليل مدى مساهمة الممارسات السياسية للقبيلة في تكريس أو تعويق مبادئ ومتطلبات الحكم الجيد، وتقديم توصيات تساهم في وضع تصورات علمية ومدروسة لإدماج البنى القبلية في النظام السياسي، وتصورات حول إصلاح العلاقة بين القبيلة والدولة في إطار برنامج الإصلاح الديمقراطي.

تساؤلات البحث

يعتمد تنفيذ البحث على عدد من التساؤلات التوجيهية، أهمها ما يلي:

ما هي ملامح الاستمرار والتغير في أدوار شيوخ القبائل كوسطاء بين الدولة والقبيلة؟. ما هي المتطلبات القانونية والمؤسسية والإدارية اللازمة لإصلاح العلاقة بين الدولة والقبيلة، وبما يوفر الاستقرار؟. كيف تتم عمليات صناعة القرار في القبيلة؟ ومن هم الأشخاص الذين يشاركون في عمليات صُنع القرار؟. ما هي آثار الدور السياسي للقبيلة على تطور

المجتمع المدني؟. ما هي الآليات والوسائل التي تستخدمها القبيلة بغية التأثير على السياسة العامة؟. ما هي توجهات القبائل نحو الدولة المركزية؟. إلى أي مدى تساهم مشاركة القبائل في النظام السياسي في تطوير أو تعويق عمليات تكريس الحكم الجيد والمواطنة الفاعلة؟. كيف تنظر القبائل المختلفة إلى النظام السياسي القائم؟. ما مدى رضا هذه القبائل عن أدوارها السياسية الراهنة، ومستوى مشاركتها الراهنة في النظام السياسي؟. إلى أي مدى تقبل القبائل اليمنية المشاركة في النظام السياسي القائم على التعددية السياسية والمناقشات العامة والحوار؟.

إطار نظري ومفاهيمي

النخبة القبلية هي نخبة محافظة، لا تمتلك رؤى سياسية للتغيير الاجتماعي، لذلك فهي تسعى إلى تحقيق أهدافها سواء من خلال المؤسسات السياسية ومؤسسات الدولة، أو من خارجها، الأمر الذي يسمح بمقاربة الدور السياسي للقبيلة اليمنية من منظور الحركات الاجتماعية social movements، واستخدام مصطلح الدور السياسي للقبيلة في هذه الدراسة، للإشارة إلى كل الأنشطة والممارسات التي يمارسها الفاعلون القبليون بهدف التأثير على العمليات والمؤسسات المعنية بصياغة التوجهات العامة للدولة، سواء تم ذلك بشكل مباشر من خلال شغل الأفراد الذين ينتمون إلى تنظيمات قبلية لمواقع صُنع القرار في المؤسسات الحكومية ومؤسسات الدولة بشكل عام، أو بشكل غير مباشر، من خلال التأثير على مراكز صُنع القرار في أجهزة الدولة، والضغط عليها حتى لا تتخذ قرارات معينة، وهو ما يسميه بعض الباحثين صناعة اللا قرار، فضلاً عن تأثير العلاقات والروابط القبلية على العمليات الانتخابية والقرارات التي يتخذها الناخبون، وما تترتب عليه من آثار على تشكيل النخبة الحاكمة، وأخيراً التأثير الأيديولوجي الذي تمارسه البنية القبلية في تشكيل تفضيلات المجتمع والجمهور العام من خلال ما تمارسه الثقافة القبلية من توجيه لسلوك الأفراد باعتبارها ثقافة مرجعية.

اعتمدت هذه الدراسة منظوراً تاريخياً لتحليل الدور السياسي للقبيلة وعلاقاتها بالدولة في اليمن وبما يضمن تقديم فهم للتحولات التي شهدتها البنية القبلية، وبما يتجاوز الوصف الإستاتيكي لها، فعلى الرغم من استمرارية البنية القبلية وتعاظم تأثيرها السياسي، إلا أنها شهدت خلال العقود الماضية تغيرات كثيرة، أهملها معظم الباحثين السابقين، فقد ظل الباحثون الأجانب يتداولون وصف القبائل اليمنية بأنها تشكل وحدات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية مستقلة عن الدولة، وأنها تشكل تنظيمات مساواتية egalitarian structure، وتنظيمات بدون رأس a cephalous[1]؛ دون مراعاة للتحولات التي شهدها المجتمع اليمني خلال العقود الخمسة الماضية، وما ترتب عليها من تغيير في طبيعة العلاقة بين الدولة والقبيلة بشكلٍ خاص، والعلاقة بين الدولة والمجتمع بشكلٍ عام، وعلى البنية القبلية وتركيبها الاجتماعي، والعلاقات الاجتماعية في المجتمع القبلي أيضاً، فقد تحولت العلاقة بين الدولة والقبائل من علاقة تعايش، إلى علاقة تمفصل، ومن علاقة صراع إلى علاقة تحالف، وهو ما يبرر اختيار عنوان هذه الدراسة، الموسوم بـ«الدور السياسي للقبيلة»، فهذا العنوان يشير إلى ما تمارسه القبائل من تأثير على عمليات صُنع القرار وتخصيص الموارد على المستوى الوطني، ولم يعد هدا التأثير مقتصراً على المستوى المحلي، الأمر الذي يضعف من مصداقية التعميم الذي تبنته كثير من الدراسات السابقة، والذي يقوم على مقولة: استقلال القبيلة عن الدولة.

قامت الدراسة على التفريق بين المجتمع القبلي من المنظور الاجتماعي، والمجتمع القبلي من المنظور الثقافي، فالمجتمع القبلي بالمعنى الاجتماعي، هو مجتمع تمثل القبيلة فيه التنظيم الاجتماعي الوحيد، وهي تنظيمات تقوم على المساواة egalitarian، أما القبلية من المنظور الثقافي، فإنها

---

(١) يقوم هذا الفهم على النظر إلى القبيلة باعتبارها جماعة أفقية Site، وفقاً لمصطلحات إميل بينوا Emile Benoit، والذي يرى أن المجموعة الأفقية، هي قسم من المجتمع يتميز عن باقي أقسام المجتمع بعدم وجود تراتبية بين أفرادها، وعدم وجود تدرج اجتماعي في إطارها يؤدي إلى تقسيم عمل واضح بين أفرادها، وهذا التصور مبني على تفرقة إميل دوركايم بين التضامن العضوي والتضامن الآلي، فالتضامن العضوي كما يرى دوركايم يسود في المجتمعات المتجانسة، أما التضامن الآلي فيسود في المجتمعات الصناعية الحديثة، التي تشهد تفاوتاً وعدم تجانس بين أفرادها.

تشير إلى المجتمع الذي يقوم على القيم والثقافة القبلية، أو الهوية القبلية، لذلك تم التحليل على المستويين الاجتماعي والثقافي، فعلى المستوى الاجتماعي، تم تحليل البنية القبلية ذاتها وما شهدته من تحولات، أما على المستوى الثقافي، فقد تم تحليل علاقة القبيلة بالدولة، والدور السياسي الذي تلعبه القبيلة، ومدى تأثيرها على التحول الديمقراطي، وكيف استطاعت القبيلة فرض منظومتها القبلية على الدولة والمجتمع، وقد نفذت هذه التحليلات في ضوء إدراك الفرق بين الدور السياسي للقبيلة والأدوار السياسية لشيوخ القبائل، فكثير مما يوصف بأنها تمثل أدواراً سياسية للقبائل هي في الحقيقة أدوارُ سياسية لشيوخ القبائل، فقد تمكنت الدولة خلال العقود الماضية من احتكار المجال السياسي.

منهجية البحث

اعتمد تصميم البحث على مقاربة تعددية لتحليل الدور السياسي للقبيلة في اليمن، من منظور ثلاثة فروع معرفية هي : علم الاجتماع، القانون والاقتصاد، وخلافاً لمعظم الدراسات التي نفذها باحثون محليون وأجانب، وما اتسمت به من طابع وصفي أكاديمي صرف، فإن هذه الدراسة تجمع بين طابع الدراسة الأكاديمية والبحث العملاني action research، فهي تقدم وصفاً وتحليلاً وتفسيراً، وفي الوقت نفسه تقدم رؤية وتوصيات لإصلاح العلاقة بين القبيلة والدولة، من شأنها تحويل القبيلة إلى تنظيم مدني يقوم على المواطنة المتساوية، ويدعم التحول الديمقراطي.

استغرق تنفيذ هذه الدراسة عامين وثلاثة أشهر، بدأت في أول يوليو ٢٠٠٧ وانتهت في أواخر سبتمبر ٢٠٠٩، حيث استهلها فريق البحث بتنفيذ دراسة مكتبية لمراجعة كل الدراسات المتعلقة بالبنية القبلية في اليمن، سواء تلك التي نفذها باحثون يمنيون وعرب، أو التي نفذها باحثون غربيون ومستشرقون، وفي ضوئها تم إعداد ورقة مفهومية conceptual paper تم توزيعها على المشاركين في الندوة التمهيدية التي نظمها فريق البحث في يومي ٣٠ – ٣١ يناير ٢٠٠٨، والتي أشرك فيها

عدداً من المعنيين من شيوخ القبائل، ومسئولين حكوميين، وناشطين حزبيين، وفاعلين مدنيين، وباحثين وأكاديميين، بهدف توسيع النقاش حول الدور السياسي للقبيلة، وتجميع تصورات تساعد في تصميم الدراسة الميدانية.

نفذ فريق البحث دراسة ميدانية في اثنتي عشرة مديرية تتوزع على ست محافظات، هي: صنعاء، عمران، ذمار، تعز، أبين وحضرموت، وقد روعي في اختيار المحافظات والمديريات التي تم تنفيذ الدراسة الميدانية فيها، تباين البنية القبلية، وتمثيل مختلف العوامل المؤثرة في الدور السياسي للقبيلة، فقد تم تمثيل الاتحادات القبلية الأربعة الرئيسة في اليمن (حاشد، بكيل، حمير، مذحج)، وتم تمثيل القبائل الرعوية، الفلاحية والبدوية، في المناطق التي ضعفت فيها البنى القبلية، والمناطق التي مازالت فيها قوية، فضلاً عن تمثيل مناطق حضرية في بعض المحافظات التي كانت ضمن الجمهورية العربية اليمنية، وضمن جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

تضمنت الدراسة الميدانية تنفيذ مسح اجتماعي بالعينة على ٤٨٣ مبحوثاً ومبحوثة، وعقد ٢٤ مجموعة نقاش بؤري focus group discussion، مناقشة بؤرية مع الرجال ومناقشة بؤرية مع النساء في كل مديرية، وتم تنفيذ ١٢ مقابلة فردية معمقة مع شيوخ القبائل التي تم تنفيذ الدراسة الميدانية فيها، و٦ مقابلات فردية معمقة مع مسئولين وناشطين حزبيين على المستوى المحلي، وخمس مقابلات جماعية بذات العمق مع أعضاء المجالس المحلية؛ وبعد استكمال التحليل الإحصائي للمادة الأولية للمسح الميداني، تم عرض نتائجه في ورشتين مركزيتين، الأولى في العاصمة صنعاء، والثانية في مدينة عدن، بهدف التعليق عليها، وإبداء الملاحظات، في ضوء نتائج البيانات الكمية والكيفية التي تم جمعها من الميدان، والدراسة المكتبية والآراء والملاحظات التي أبداها المشاركون في الندوات وورش العمل التي نظمها فريق البحث، قام الفريق بإعداد المسودة الأولية لتقرير الدراسة الأولية، تم عرضه في ورشة عمل في مدينة عدن، شارك فيها عدد من الباحثين والأكاديميين اليمنيين المهتمين بالبنية القبلية في اليمن، وفي ضوء ملاحظاتهم تمت مراجعة التقرير وإعداده بصورته النهائية التي نعرضها للقارئ.

تنظيم التقرير

استند فريق البحث في كتابة تقرير الدراسة على مختلف المصادر التي تمت الإشارة إليها في الفقرة السابقة، وقد تمت الإشارة في الهوامش إلى هذه المصادر، أما نتائج المسح الميداني فقد تم عرض جداولها كملحق للتقرير، وتشير الإحالات التي يجدها القارئ في متن هذا التقرير إلى أرقام الجداول في الملحق.

فضلاً عن هذه المقدمة فإن التقرير يتكون من ستة فصول وخاتمة، الفصل الأول، بعنوان البنية القبلية التقليدية في اليمن، وقد خصص لتحليل البنية القبلية في اليمن تحليلاً تاريخياً، منذ ظهور الإسلام حتى نهاية النصف الأول من القرن العشرين، بهدف تكوين قاعدة معلومات أساسية base study، تساعد في فهم التحولات التي شهدتها البنية القبلية خلال النصف الثاني من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وقد قدم فريق البحث في هذا الفصل تحليلاً للبنية الاجتماعية التقليدية في المجتمع اليمني، والعلاقات الاجتماعية في المجتمع القبلي، سواء حول العلاقة بين جماعات المكانة، أو علاقة القبيلة بالجماعات المهمشة الملحقة بها، وعلاقات النوع الاجتماعي.

أما الفصل الثاني، فهو بعنوان: العلاقة بين القبيلة والدولة، من التعايش إلى التمفصل، فالدور السياسي للقبيلة يتحدد في ضوء طبيعة بناء الدولة، ومستوى مأسستها، وطبيعة علاقتها بالبنية القبلية، واستراتيجيات توزيع القوة، لذلك خُصص الفصل الثاني من هذه الدراسة لتحليل طبيعة بناء الدولة في اليمن، وعلاقاتها بالتنظيمات القبلية، منذ قيام الثورة في الشطر الشمالي من اليمن (الجمهورية العربية اليمنية)، واستقلال الشطر الجنوبي الذي عرف فيما بعد بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، في إطار الصراع بين الفئات والجماعات الطبقية الحديثة التي تسعى إلى بناء دولة قومية تتحقق فيها المواطنة المتساوية، والجماعات التقليدية التي تسعى إلى تأسيس دولة تقليدية حفاظاً على مصالحها، وما أسفر عنه من تمفصل بين القبيلة والدولة، وبالتالي تمتع النخب القبلية بدور سياسي مهم، واستحواذها على النصيب الأوفر من القوة السياسية.

وعلى هذا فأن الفصل الثالث خُصص لدراسة الدور السياسي للقبيلة وهو الموسوم بعنوان: «الفوضى المنظمة: الدور السياسي للقبيلة»، وقد

اخترنا عبارة الفوضى المنظمة في هذا الفصل للإشارة إلى طبيعة العلاقة بين الدولة والقبيلة والتي هي علاقة تضاد وتناقض، والعلاقة بين النظام والنخبة القبلية التي قامت على التحالف، وما أدى إليه هذا التحالف من إضعاف للقبيلة والدولة كمؤسستين، من خلال إحداث حالة من الفوضى وعدم الاستقرار الاجتماعي، وخلق عداء بين الدولة والمجتمع المدني، وتعزيز الصراع السياسي بما يُضعف الدولة، ويضمن استمرار النخبة السياسية والنخبة القبلية في الهيمنة على السلطة السياسية والسلطة الاجتماعية، وقد تضمن هذا الفصل تحليلاً لتباين القوة السياسية للقبائل، والمؤسسات والآليات التي تستخدمها القبائل في ممارسة تأثيرها السياسي، والعوامل التي ساهمت في تعزيز القوة السياسية للقبائل.

لهذا تجد الفصل الرابع موسوماً بعنوان: «الفضاء الوسيط بين الدولة والقبيلة»، فالقبائل يمكن أن تشكل بنى عازلة بين الدولة والمواطنين، وانخراط التنظيمات القبلية في المجال السياسي يمكن أن يكون داعماً لتشكل المجتمع المدني، ويمكن أن يكون معوقاً له، يمكن أن يصبح آلية لإدماج المواطنين في المجال السياسي، أو آلية لإقصائهم وتهميشهم، ويمكن أن يكون آلية لتمثيل مصالح المواطنين، أو عاملاً من عوامل تحيز برامج التنمية.

تتحدد إمكانية تحقق أي من متغيري كل ثنائية من هذه الثنائيات في ضوء طبيعة الفاعلين السياسيين الذين يمارسون أدوارهم باسم القبائل، هل هم أبناء القبيلة عموماً، أم النخب القبلية ممثلة في شيوخ القبائل، وفي ضوء طبيعة بناء الدولة، ومستوى مؤسساتها، وطبيعة علاقتها بالبنية القبلية، واستراتيجيات توزيع القوة، وفي ضوء طبيعة التغيرات التي شهدتها البنية القبلية، وقد شكلت هذه القضايا موضوعاً للفصل الرابع.

وعليه فإن الفصل الخامس وسَمناه بعنوان الديمقراطية العصبوية: وتناولنا في الصدارة منه التحول الديمقراطي في المجتمع القبلي، وقد حللنا في هذا الفصل ما ترتب على الجمع بين المؤسسات الحديثة والثقافة التقليدية من تأثير على الثقافة السياسية، فأضفى عليها طابعاً قبلياً، فاتسمت الثقافة السياسية بالثأر السياسي، الذي يشكل النقيض للتسامح السياسي وهو ما تتسم به الثقافة المدنية، والتربص السياسي باعتباره يشكل النقيض للثقة المتبادلة التي تمثل أهم مكونات الثقافة الديمقراطية،

وحللنا دور الدولة في إنفاذ القانون بصفته واحداً من أهم شروط المجتمع الديمقراطي، وخلص التحليل إلى أن الثقافة القبلية أثرت على دور الدولة في هذا المجال، بحيث حولته من مؤسسة للحكم إلى مؤسسة للتحكيم، وما نجم عن ذلك من انتشار واسع للفساد، وعرضنا ذلك في فقرة من فقرات هذا الفصل بعنوان: «غنائم فردية ومغارم جمعية».

أما الفصل السادس والأخير فقد خصصناه لعرض وتحليل آثار الدور السياسي للقبيلة على أوضاع وحقوق النساء في المجتمع اليمني، وجاء بعنوان: «حرية المرأة في مجتمع القهر»، وعرضنا فيه تأثير البنية القبلية على التوجهات العامة للنظام السياسي تجاه النساء، وما هو سائر عليه من تحويل التهميش الاجتماعي للمرأة إلى تهميش سياسي وقانوني، من خلال التحالف بين القبيلة والإسلام السياسي، واعتماد تفسيرات متشددة للشريعة الإسلامية، وعرضنا التناقض بين الدستور الذي يمنح المرأة حقوقها السياسية، وحقوق المواطنة المتساوية، والمشاركة في المجال العام، والقانون الذي جعل تمتع المرأة بهذه الحقوق رهناً بموافقة الزوج، وبالتالي فإن النخب القبلية وظفت السلطة العائلية الذكورية لقمع النساء، وحرمانهن من حقوقهن العامة التي كفلها لهن الدستور.

وأخيراً وضعنا لهذه الدراسة خاتمة، عرضنا فيها ملخصاً لأهم نتائج البحث، والتي خلصت إلى أن معظم تأثيرات الدور السياسي للقبيلة، هي تأثيرات سلبية على بناء الدولة والتحول الديمقراطي والمواطنة المتساوية والاستقرار الاجتماعي والسياسي، يرجع ذلك إلى ما تعرضت له البنية القبلية من تشويه بفعل التحالف بين النخب القبلية والنظام، وطبيعة بناء الدولة، حيث بنيت الدولة نصف بناء، وهدمت القبيلة نصف هدم بحيث تولد نظام سياسي يجمع مساوئ البنيتين، ويفتقد لإيجابياتهما، الأمر الذي أخضع المواطنين لقمع مُركب، قمع سياسي تمارسه الدولة عليهم، وقمع اجتماعي يمارسه شيوخ القبائل، ثم خلصنا إلى تقديم بعض المقترحات التي نراها ضرورية لإصلاح العلاقة بين الدولة والقبيلة، وإصلاح الدور السياسي للقبيلة.

الفصل الأول

البنية القبلية التقليدية في اليمن

تمهيد :

ظلت اليمن عبر فترات طويلة تشكل أمة موحدة على الرغم من عدم تشكل دولة مركزية تفرض سلطتها على كامل إقليم اليمن، باستثناء فترات قصيرة من تاريخ اليمن، وقد كانت الأمة مكونة من عدد من القبائل، وقد استقر التقسيم القبلي في اليمن مع ظهور الإسلام على أربعة اتحادات قبلية، هي: حِمير، مذحج، كندة وهمدان، يتكون تجمع همدان من قبيلتين كبيرتين (حاشد وبكيل)، وتستوطنان المناطق الشمالية، ويتكون تجمع قبائل مذحج من ثلاث قبائل، هي: عنس، مراد، والحدا، وتعيش في المناطق الشرقية من اليمن، أما قبائل حمير فقد سكنت المناطق الجبلية الجنوبية والهضاب الوسطى[1]، وقد أدت الظروف السياسية والاقتصادية في اليمن خلال العصور الوسطى ومطلع العصر الحديث إلى إعادة رسم الخارطة القبلية لليمن، فانضمت قبائل مذحج إلى اتحاد قبائل بكيل، وانضمت بعض قبائل حمير إلى اتحاد قبائل حاشد، وبالتالي فإن الخارطة القبلية في اليمن لم تكن خارطة جامدة، فالبنية القبلية لم تتحدد فقط على أساس القرابة، بل أيضاً على أسس سياسية واقتصادية، فالقبيلة اليمنية في ظل غياب الدولة، كانت تضطلع بجميع الوظائف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي يمكن للدولة أن تقوم بها، لذلك كانت القبيلة اليمنية تنظيماً حربياً warier organization، يضمن أمن أفرادها وحماية ممتلكاتهم الفردية والجماعية، وكانت أيضاً تنظيماً ينظم استخدامهم للموارد الطبيعية، إذ تقوم بتسوية الخلافات بينهم، وتنظم العلاقات فيما بينهم.

---

(١) انظر، محمد محسن الظاهري، القبيلة والتعددية السياسية في اليمن، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٩١. أيضاً حمزة علي لقمان، تاريخ القبائل اليمنية، دار الكلمة، صنعاء، ١٩٨٥. أيضاً عبدالله عبدالكريم الجرافي، المقتطف من تاريخ اليمن، منشورات العصر الحديث، بيروت، ط٢، ١٩٨٧.

يمكن تصنيف البنية القبلية في عدد من المستويات التنظيمية، هي: الاتحاد القبلي tribes federation or agglomeration، القبيلة tribe، العشيرة clan، البيت spit، وهذا التصنيف هو تصنيف أكاديمي، أما على مستوى الاستخدام اليومي، فإن مصطلح قبيلة يستخدم للإشارة إلى الاتحاد القبلي، كما يستخدم لوصف القبيلة والعشيرة، دون تمييز بين هذه المستويات الثلاثة، وبمقارنة التقسيم القبلي مع التقسيم الإداري، فإن الاتحاد القبلي يمتد على مستوى عدد من المحافظات، فيما القبيلة تتطابق مع المديرية غالباً، وإن كانت أحياناً تضم عدة مديريات، وتتشارك أكثر من قبيلة في المديرية الواحدة أحياناً أخرى، أما العشيرة فإنها تتطابق مع المركز أو العزلة، فيما يتطابق البيت مع القرية، وتحمل كثير من القرى اليمنية تسمية بيت، لتشير إلى رابطة مكانية أو إدارية ورابطة قرابية في الوقت ذاته.

على الرغم من أن الدراسات الكلاسيكية ودراسات الأنساب، ترى أن رابطة النسب هي الرابطة الأساس في المجتمع القبلي بمختلف مستوياته، غير أن هذا التعميم غير صحيح، فقد لعبت عوامل سياسية واقتصادية عديدة دوراً في تشكيل وإعادة تشكيل الاتحادات القبلية، عن طريق نظام المؤاخاة[١] fraternization[٢]، فقد انسلخت بعض القبائل عن اتحاد قبائل مذحج، وانضمت إلى اتحاد قبائل حاشد واتحاد قبائل بكيل[٣]، وبالتالي فإن الرابطة على مستوى الاتحاد القبلي هي رابطة تقوم على الموالاة patronage، أما على مستوى القبيلة فإن الرابطة تقوم على المصلحة المشتركة، فالقبيلة على هذا المستوى هي تنظيم لإدارة الموارد الطبيعية، وتشكل القرابة الرابطة على مستوى العشيرة أو البيت، حيث تضم أفراداً يتصلون بصلة قرابة إلى الجد الخامس أو السادس أو السابع، وبالتالي فإن القرابة التي تشير إليها التنظيمات القبلية على

---

(١) نظام المؤاخاة هو نظام قبلي ترتبط فيه قبيلة ضعيفة بقبيلة أخرى قوية طلباً للحماية، وهو نظام سائد في كثير من المجتمعات القبلية في الشرق الأوسط، ففي أفغانستان يطلق على هذا النظام نظام Hamsaya.

(2) See، Daniel M. Corstange، (10) Institutions and Ethnic Politics in Lebanon and Yemen، A dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy (Political Science)، The University of Michigan،2008، P. 131. note No. 9.

(3) انضمت إلى اتحاد قبائل حاشد قبائل: همدان (همدان صنعاء)، سنحان، بلاد الروس، حبور وحجور الشام، وانضمت إلى اتحاد قبائل بكيل قبائل: الحيمة الداخلية والخارجية، الحدأ، قيفة، مراد، حجور اليمن، بني حشيش، بني الحارث، خولان، أنس، الرياشية والسوادية. انظر فضل أبو غانم، «البنية القبلية في اليمن بين الاستمرار والتغير»، مطبعة الكاتب العربي، دمشق، ١٩٨٥، ص. ص ٧٤ – ٧٦.

مستـوى الاتحاد القبلي أو القـبيلة هي قرابة متـخيلة fictive kinship في غالب الأحيان، وليست قرابة حقيقية، والقرابة الحقيقية المؤكدة هي على مستوى البيت.

التركيب الاجتماعي للقبيلة:

شكلت القبيلة اليـمنية تاريخياً وحدة سـياسية اجتـماعية واقتـصادية متكاملة ومسـتقلة عن غيـرها من الوحدات، فكانت تمثل تنظيمـاً لإدارة الموارد الطبيعـية المملوكة ملكيـة جماعيـة، ووحدة عسكرية تضطلع بالدفاع عـن أفرادها والأفراد والجماعـات التابعة لهـا، وتنظيم اجتماعي، ينظم عـلاقة أفراده بعضـهم بالبعض الآخر، وقد تم تحـديد المكانة الاجتماعية للأفـراد في الجماعة القبليـة، والعلاقات الاجتماعـية المنظمة لتعامـلاتهم اليومية وأنماط سلوكهم الاجتـماعي، على أساس الأدوار التي يضطلعون بها في مجال إنتاج المتطلبات الاقتصادية للجماعة القبلية وحمايتهـا، فكان الاقتصاد القبلي في الجزيرة العربيـة حسب خلدون النقيب، هو اقتصاد غزو، لذلك فقد احتل الأفراد الذين يضطلعون بمهام حماية القبيلة بمكانة عليا في القبيلة، فكان وصف الفرد بأنه «قبيلي» يعني أنه إنسان محارب.

لم تكن القبيلة مكونة فقط من الأفراد الذين ينحدرون من أصل واحد مشترك، بل انضم إليـها أفراد من خـارج الوحدة القـرابية، إما اخـتياريـاً من خلال نظام المؤاخاة، أو إجبـارياً من خلال الضم والإلحاق، وهؤلاء هم أسـرى الحروب، وقد احتل الأفـراد الذين ينضمون للقـبيلة عن طريق المؤاخاة مكانة مـساوية للمكانة التي يتـمتع بهـا أفراد القـبيلة، طالما كـانوا ملتزمين بدفع الغـرم والمساهمـة في الدفاع عن القبيلة، أما الأشخـاص الملحقـون بالقبيلة عن طريق الإجارة أو التهجير فقـد احتلوا مكانة علية لأسـباب دينية، ولأسبـاب تتعلق بالأعمـال التي يؤدونها، حيث يقومون بأعمال عقلية تحكيمية، وتقسيم المواريث، وهي أعمال محترمة من وجهة نظر القبائل، فضلاً عن أن وحدة التعامل في المجتمع القبلي هي العائلة لا الفرد، والمكانة الاجتمـاعية ترتبط بالعائلة لا بالفرد، ولما كان السادة الهـاشميون ينتمون إلى واحدة من أهم القبائل العربية، فقـد احتلوا مكانة اجتماعية عالية في الجماعـات القبلية التي ارتبطوا بهـا، أما الأفراد الذين أُلحقوا بالقـبائل عن طريق الضم فقد أوكلت إليهم المهام والأعمال الخـدمية واليدوية الأخرى، واحتلوا مكانة اجتماعية متدنية ومحتقرة.

اتخـذ توزيع السلطة في المجتـمع القبلي الـتقليـدي في اليمن نمطاً تراتبـيـــاً hierarchy موازياً لـتراتبيــة التنظيم القـبلي، ففي قــبائل حاشــد يقف على رأس السلطة القـبلية شــيخ المشايخ، يليــه مشــايخ الضمــان، ثم الشيــوخ، ثم العـقال والأمناء، وفي اتحاد بكيل هناك شيخ المشايخ، ثم النقباء[1]، ثم المشايخ، ثم العقال والأمناء، أما في قــبائل حـضرموت فـيرأس كل زي «طائلة»، ويرأس كل قــبيلة «مقدم»[2]، ويرأس كل فــخذ «دخـيل»، وإذا أخذنا نمط توزيع السلطة فــي اتحاد حاشد القبلي أنموذجاً، يمكننا القول إن شــيخ المشايخ ومشايخ الضمان يشكلون السلطة السياسية للقبيلة، فمن خلال تحليل الوثائق التاريخية[3]، والمناقشات التي نفذت أثناء إعداد هذه الدراسة، تبين أنهم يشكلون النخبة السياسية للقبيلة، أو ما يطلق عليهم في الكتابات التاريخية العربية والإسلامية «أهل الحل والعقد»[4]، فهم مخولون من قــبائلهم بعقد المعــاهدات والاتفاقات والأحلاف مع الدولــة والقبائل الأخرى وحلهــا، وتمثيل القبيلة أمــام الدولة وأمام القبائل الأخــرى في المجالات كافة، فضــلاً عن الإشراف على جميع الأعمال التي ينفـذها الأفراد الذين يحتلون

---

(١) لفظ النقيب nakeeb الذي يستخدم للإشارة إلى رئيس القبيلة في بكيل، يتطابق شكلياً مع لفظ النقيب nakeeb الذي يستخدم في الهيراركية العسكرية للإشارة الى صاحب الرتبة العسكرية المقابلة لرتبة Cabten في الجيش الانجليزي، ومع لفظ النقيب nakeeb الذي كان يستخدم للإشارة إلى رئيس الطائفة الحرفية، كنقيب النجارين، ونقيب الحدادين، ... إلخ.

(٢) اقتصر مصطلح شيخ في حضرموت على شيوخ العلم الديني، أما رئيس القبيلة فيسمى بالمقدم Mukadam، واللفظ من الناحية الشكلية يتطابق مع لفظ مقدم Mukadam الذي يستخدم في الهيراركية العسكرية للإشارة إلى صاحب الرتبة العسكرية المقابلة لرتبة Colonile في الجيش الانجليزي.

(٣) تمت مراجعة جميع الوثائق التي عرضها الدكتور سيد سالم في كتابه «وثائق يمنية: دراسة وثائقية تاريخية»، المطبعة الفنية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٥. وعددها ٥٢ وثيقة ترجع جميعها إلى الفترة الواقعة بين القرن السابع عشر الميلادي والنصف الأول من القرن العشرين. فضلاً عن ذلك تمت مراجعة الوثائق التي وردت في الأجزاء الأربعة التي صدرت حتى الآن من مذكرات الشيخ سنان أبو لحوم، وعدد آخر من الوثائق المتعلقة بقبائل حضرموت المعروضة في موقع منتدى الكثيري على شبكة الانترنت.

(٤) تلخص وثيقة تنصيب الشيخ سنان أبو لحوم رئيساً لاتحاد بكيل القبلي كل القضايا التي نوقشت أعلاه: أسلوب اختيار الشيخ، طبيعة سلطته، مهامه وواجباته تجاه القبيلة، المبادئ التي يلتزم بها في ممارسة سلطته القبلية، فقد نصت الوثيقة على ما يلي: «بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله حق حمده، والصلاة والسلام على رسوله الأمين وآله الطاهرين، وبعد، فقد حضر رجال بكيل على عدها وردها ومختلف لحامها SEPTS وقبائلها، وأجمع رأي الجميع بالرضا والمراضاة والتفاهم، بأنهم إخوان، يد واحدة وكتلة واحدة في السراء والضراء، لا يفرقهم مفرق، ولا يمزقهم ممزق (...)، وأقر رأيهم بالإجماع على أنهم مختارين النقيب سنان أبو لحوم بن عبدالله أبو لحوم، قائداً ورئيساً لهم في باب ديولة وقبيلة، قطاع بداع، له التقديم والتأخير، والحل والعقد، في جميع شؤونهم القبلية والدولية (يقصدون السياسية) داخل اليمن وخارجها، وأن داعيه مجاب، وأوامره منفذة، ليلاً ونهاراً، وللجميع على النقيب سنان أبو لحوم عهد الله العهيد وميثاقه الشديد، بان يسير بهم في طريق الحق القيم، في ما يرضي الله ورسوله وحكم كتابه العزيز، وأن يكون عادلاً أميناً قائماً بواجبه نحو الكبير والصغير، وإذا حدث أي عدوان على أي قبيلة أو على أي شخص من رجال بكيل من قبل الدولة، فعلى النقيب سنان أبو لحوم أن يسعى بكل جد واجتهاد حتى يخلصه مما حصل عليه، وله أن يستدعي من يرى من أهل الرأي أو من يحتاج الداعي إليه (...)، ورضي النقيب سنان ابو لحوم على نفسه بأنه إذا رجح لقبيلة ضد أخرى، بتحكيم عشرة من رجال بكيل أهل التواقيع. يمكن الإطلاع على النص الكامل للوثيقة في، سنان أبو لحوم، اليمن: حقائق ووثائق عشتها، الجزء الثالث (١٩٧٤ – ١٩٩٠)، مؤسسة العفيف الثقافية، صنعاء، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦، ص. ص ١٦٤ – ١٦٥.

المواقع الأدنى على سلم توزيع السلطة القبلية في قبائلهم، أي الشيوخ والعقال والأمناء. أما الشيوخ، فيشكلون النخبة العسكرية في القبيلة، فهم الذين يقومون بتعبئة المقاتلين القبليين، وقيادتهم أثناء الحروب القبلية أو الحروب التي يشاركون فيها مع الدولة أو ضدها، أما العقال والأمناء فإنهم يشكلون السلطة التنفيذية في القبيلة، فيقومون بجمع الزكاة، وتنفيذ ما يكلفهم به الشيوخ في المستويات القبلية الأعلى، كاستدعاء الخصوم، وتوثيق العقود، والإشراف على توزيع مياه الري، وغيرها من الأعمال والمهام. وبشكلٍ عام فإن شاغل السلطة في كل مستوى من مستويات السلطة المشيخية، كان يقوم بكل هذه الوظائف على مستوى القسم القبلي الذي يرأسه، فيقوم بالتحكيم وحل الخلافات بين الأفراد أو الجماعات الأعضاء في قسمه القبلي، فضلاً عن إدارة الموارد الطبيعية: كإدارة نظام توزيع المياه، وإدارة المراعي وتعبئة الموارد، وتنظيم الغرم، وتسهيل facilitate عملية التداول حول القضايا العامة للقبيلة.

على الرغم من اختلاف بنى السلطة القبلية وتوصيف مؤسساتها من اتحاد قبلي إلى آخر، إلا أن المشترك بين جميع هذه القبائل هو أن شاغلي السلطة القبلية بمختلف مستوياتها كان يتم اختيارهم من قبل أفراد القبيلة بشكل مباشر أو غير مباشر، فقد «كان الشيوخ في بلاد الفضلي يختارون من قبل أفراد قبائلهم»[1]، وكذلك الأمر في سلطنة الواحدي[2]، وفي قبائل الفضلي في أبين[3]، وفي بعض القبائل مثل قبيلة بن عبد المانع Ben Abd al Man كان يتم تداول المشيخ بالتداول بين أقسامها الثلاثة[4]، وفي قبائل حاشد وبكيل كان يتم اختيار شيوخ القبائل عن طريق الانتخاب، ولكن ضمن بيوتات معينة[5]، وتشير دراستنا الميدانية إلى أن شيوخ القبائل في حاشد كان يتم تنصيبهم في المشيخ من خلال تزكية عقال القرى ورؤساء العشائر[6]، وفي حضرموت كان يتم اختيار المقدمين

(1) R. B. Serjeant، Dawlah، Tribal Shaykhs، the Mansab of the Waliyyah Saidah، qasamah، in the Fadli Sultanate، South Arabian Fedration، in Mooawiyah Ibrahim (ed)، Arabian Ltritur in Honowr of Mahmoud Ghul، Wiesbaden: Harassowitz، 2001، p. 135.

(2) Ibid، p 166

(3) Ibid، p. 135.

(4) Ibid، p. 167.

(٥) انظر فضل أبو غانم، مرجع سابق، ص ٢٠٦. أيضاً محمد محسن الظاهري، مرجع سابق، ص. ص ٢٩٧ – ٢٩٨ .

(٦) يقول الشيخ علي يحيى الغولي الذي تمت مقابلته في مركز الغولة بمديرية ريدة محافظة عمران، بتاريخ ٢٠ / ٣ / ٢٠٠٨: «كان اختيار الشيخ في الماضي يتم من خلال توقيع مشايخ القرى والمحلات، أما الآن فإن المشيخة باتت محصورة في بيوت معينة، وباتت وراثية، فالابن الأكبر يصبح شيخاً بعد وفاة أبيه».

من خلال التشاور والتوافق بين دخلاء الفخائذ، ويـتم تنصيبه في اجتماع يسمى اجتـماع الدخـالة. وبشكلٍ عام فـقد كـان الشيخ في المجـتمع القـبلي التقـليدي خاضعاً لمحاســبة القبيلة، ويمكن أن يتم تغييره إذا تبين أنه متـغطرس أو مستبد arrogant or despotic[1].

كان الشيخ في المجتمع القبلي التقليدي في اليمـــن الأول بـــين متســـاوين a first among equals[2]، وكانت سلطة شيوخ القبـائل بمختلف مستوياتهم هي سلطة رضائية consensual وليست سلطة قسرية، وقد حدد هذا الطابع للسلطة القبلية آلية الوصول إليـها، ففي معظم القبائل كان اختيار الشـيوخ يتم عبر آلية تشبه نظام البيعة[3]، ولازالت هذه الآلية معمولاً بها في اخـتيار شيوخ الاتحادات القبليـة (شيـوخ المشايخ)، فقـد تم مبايـعة الشيخ صـادق بن عبدالـله بن حسين الأحمر، خلفاً لوالده الشيخ عـبدالله بن حسين الأحمر الذي توفي في مطلع يناير ٢٠٠٨، وقد تم تنصـيب الشيخ سنان أبو لحوم شـيخاً لمشـايخ بكيل عام ١٩٧٧ بهـذا الأسلوب، وكـذلك تم تنصيب خـلفه الشـيخ علي بن ناجي الـشايف شـيخ مشـايخ اتحاد بكيل في مـؤتمر قبلي في قـرية الحجـلاء بمحافظة الجـوف عام ١٩٨٢. كـانت البـيعـة للشـيخ تجـدد بشكلٍ رمـزي سنوياً، فكان أبناء القـبـيلة يجتمعون في بيت الشيخ ثاني أيام عـيد الفطر، وثاني أيام عيد الأضحى، ويطلق على هذه الممارسة في حضرموت «العواد»، وتسمى في محافظة تعز «المعايدة».

العلاقات الاجتماعية في المجتمع القبلي

حددت الدراسات اليمنية السابقة حول التـركيب الاجتماعي للسادة الهاشميين باعتبارهم الـفئة الاجتماعيـة التي تحتل المكانة الأعلى، والحقيقة أن هـذا التعميم يخلو من السند الواقعي، فالمكانة تتحدد وفقاً للشرف، والذي يقاس من خلال ما

(1) Daniel Martin Varisco and Najwa Adra، Affluence and the Concept of the Tribe in the Central Highlands of the Yemen Arab Republic، in Affluence and Culture Survival، R. F. Salisbury and E. Tooker، eds، 1984، p. 139.

(2) Ibid, p.140.

(٣) لمزيد من المعلومات حول نظام البيعة، أنظر، عبدالرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة إبن خلدون، دار القلم، بيروت، ١٩٨١، ص ٢٠٩. وقد عبر الشيخ عوض سالم منيف الجابري، شيخ فخيذة آل منيف، بمديرية ساه في حضرموت، والذي تمت مقابلته في ١٧ / ٣ / ٢٠٠٨، عن الأسلوب الذي تتم به البيعة بقوله: «تتوزع القبيلة إلى فخايذ septs، ولكل فخيذة sept عاقل، وإذا مات الشيخ، لا يدفن حتى يجتمع العقال، ويتفقوا على من يخلفه، ويؤدوا عهد الله أمامه، على أن يعاونوه، ويقوموا بكل ما يخدم القبيلة».

يتمتع به الفرد أو عائلته من البطولة في الدفاع عن القبيلة، لذلك فإن الشيوخ هم الذين يتمتعون بالمكانة الاجتماعية العالية في القبيلة، ثم السادة والقضاة، ذلك يعني أن القبيلة اليمنية نظمت بما يشبه التنظيم الاجتماعي للمدن اليونانية القديمة، فهناك المحاربون أو الغرامون، الذين يضطلعون بحماية القبيلة والحرب، ثم السادة والقضاة، وهم الذين يعملون في المجالات الفكرية والدينية، وهم يشبهون فئة الحكماء في المجتمع اليوناني القديم، ثم المشتغلون بالأعمال اليدوية، وجميعهم يحتلون مكانة اجتماعية متدنية، سواء كانوا أحراراً أو أشباه عبيد.

كانت القبيلة تتكون من عدة جماعات مكانة، هي، السادة، القضاة، القبليون (kabyles) وأبناء الخمس، وكانت كل جماعة من هذه الجماعات تشكل جماعة مساواتية، غير خاضعة للتراتبية ولم تكن فيها سلطة، فلم يكن لها زعماء، فهي جماعات بلا رؤوس، بما في ذلك القبليون، فعلى الرغم من أن كل جماعة قبلية يرأسها شيخ، إلا أن الشيخ هو واحد بين متساوين، وبالتالي فإن كل قبيلة هي تنظيم بلا رأس a cephalous authority، أو هي بنية أخوية، وليست بنية بطريركية، واتسمت العلاقات الاجتماعية في المجتمع القبلي اليمني التقليدي بطابع جمعي، فوحدة التعامل هي العائلة وليس الفرد، وملكية المراعي والموارد الطبيعية الأخرى هي ملكية جماعية، والزواج ليس علاقة عاطفية بين الزوج والزوجة فحسب، بل يترتب عليه أيضاً علاقة نسب بين عشيرتي الزوجين، وغالباً ما كانت النزاعات الفردية تتحول إلى نزاعات جماعية(١)، فقد صممت القبائل اليمنية نظاماً عدلياً عرفياً للتحكيم، «يقوم على التسوية لا على العقاب» tribal justice is recitative rather than punitive(٢)، ففي القبيلة لا توجد سلطة مخولة لفرض العقوبة على الأشخاص المخالفين(٣)، فشيوخ القبائل هم محكمون بين القبائل لا حكاماً عليها، لذلك انتشرت ظاهرة الثأر في أوساط

---

(١) خلال عام ١٣٣٠ هجرية، حدث شجار بين أحد الحدادين في مدينة صنعاء وقبيلي من قبيلة بني الحارث، وعلى الرغم من تصالحهما، فقد اجتاح مدينة صنعاء بعد عدة أيام حوالي ألف قبلي من قبيلة بني الحارث، وانهالوا على الحدادين والنجارين في سوق صنعاء بالأسلحة البيضاء. انظر، عبد الواسع بن يحي الواسعي، تاريخ اليمن، الدار اليمنية للنشر والتوزيع، صنعاء، الطبعة الثالثة، ١٩٨٢، ص. ص ٣٢٢ – ٣٢٣.

(2) Varisco and Adra، op. cit، p 139.

(3) Ibid، p 139

لذلك كان الإمام يحيى يطلق على الأعراف القبلية مصطلح الطاغوت taghut، **انظر:**

Paul Dresch، The Rules of Barat: Tribal Documents from Yemen, Centre Francais d Archeologie et de Scienees Cociales, Deutsches Archaologisches Institute, Sanaa, 2006. p. 5.

القبائل اليـمنية، ولم يكن الثأر يتم من القاتل، بل من أي فرد من أفـراد العشيرة التي ينتمي إليها.

العلاقات بين جماعات المكانة

نظمت العلاقات الاجـتماعية في المجـتمع القبلي وفقاً لعـدد من قواعد الدمج والاستـبعاد، فقـد كانت المشاركـة في اتخاذ القرارات المتـعلقة بالشؤون العـامة للقبيلة مقـصورة على رجال القبيلة، ولا يشارك فيـها أبناء الخمس، ولا السادة، وبالتالي فـإن القبيلة اليمنيـة التقليدية كانـت تشكل بنية مســاواتية إدمـاجيــة egalitarian inclusive structure[1]، على مســتوى كل جماعـة مكانة على حدة، وبنية استبعـادية وتمييزية على مستوى العلاقة بين جـماعات المكانة المختلفة[2]، «فـفي قبـائل: ذو حسين، همـدان الجوف، وأشـراف الجوف، إذا قـتل العبـد أو الصــبي أو «القـــراري» أو اليــهـودي، فــلا قــصــاص عليـــه إلا من أهله أو من أصحابه»[3]. وبشكلٍ عام فـإن القبيـلة تستبـعد المرأة[4]، الأمر الذي دفع شـيلا كارابيكو Sheila Carapico إلى وصف القبيلة اليـمنية بأنها بناء بطريركي[5]، إلا أن هذا الوصف لا يشكل سمة تاريخية للقبيلة اليمنية، فعلى الرغم من أن القبيلة اليمنية التـقليدية كانت تشكل جماعة قـرابة، إلا أن البنية الاجتماعيـة لكل جماعة من الجماعات القـبلية كانت تشكل بنية مساواتية، الأمر الذي أضــفى عليها طابعاً طائفيــاً، أما السمة المشــتركة بين جمـيع الجماعات والمتـمثلة في استبـعاد المرأة، ومنحها مكانة متـدنية مقارنة بمكانة الذكور، فيمكن أن نصفهــا بأنها كانت بنية ذكورية، لا بنية بطريركية.

كان لكل قبيلة من القبائل اليمنيــة ديوان، وسواء كان مملوكاً ملكية خاصة أو مملوكاً ملكية جماعية، فقد كــان يشكل فضاءً وسيطاً بين القبيلة والدولة، وفضاءً

---

(١) انظر، هارولد ف يعقوب، مرجع سابق، ص ٩٨.

(٢) عبرت الشاعرة الشعبية غزال المقدشية التي تنتمي إلى فئة أبناء الخمس عن رفضها للتمييز الاجتماعي في كل أشعارها المتداولة شفهياً، وأبرزها البيت التالي:

سوا سوا يا عباد الله متساويه

ما حد ولد حرة والثاني ولد جاريه

(3) Paul Dresch, op. cit, p. 9.

(4) Sheila Carapico، Yemen Between Civility and Civil War، in Richard Augustus Norton (ed)، Civil Society in the Middle East، Leiden، E. J. Bull، 1996، p. 293.

(5) ibid

عاماً، يشكل مجالاً للتداول حول القضايا العـامة للقبيلة، واتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة الموارد الطبـيعيـة، وتسوية الخلافـات بين العائلات والعـشائر[1]، وكانت عملية اتخاذ القرارات تتم عبر التوافق، وكان من حق كل فرد من أفراد القبيلة أن يشارك في اتخاذ القـرارات المتعلقة بالشأن العـام للقبيلة. وكانت عـمليات اتخاذ القرار تتم بشكل توافقـي بين أفراد القبيلة، وفي الحالات التي تكون الدولة فـيها طرفاً في مقـابل القبيلة، فإن شيـــخ القبيلة كان يمثل قبـيلته أمـــام الدولـــة[2]، فكان الديوان Diwan or Divan يشكل مجالاً جمعياً للقـبيلة، تتخذ فيه القرارات العامة بشكل مســتقل عن التدخل المباشر للدولة، إلا أن طبيعة التنظيـمات القبلية التي تتخذ طـابعاً أهلياً primordial، وطبيـعة العلاقات الاجـتماعيـة التي تتسم بطابع جمعي، وليس فردياً، عكست نفسـها على طبيعة هذا المجال العام، فلم يكن منفصلاً تماماً عن المجال العام، فكان الضيوف الذين يفدون على دواوين شيوخ القبائل ضيوفاً على القبيلة كلها، يتحمل كل أفراد القبيلة وفقاً لنظام الغرم نفقات استضافتهم، بل إن كل المصروفات التشغيلية للديوان كانت تخضـع لنظام الغرم، حيث كان الشــيخ واحداً بين متساويين، فلم يكن التـفاوت في المكانة والثروة بين الأفـراد في إطار كل قـبـيلة كـبـيـراً، لذلك لم يـكن الشــيخ قـادراً على تحـمل المصروفات بمفرده.

الفئات المهمشة: أبناء الخمس، الأخدام وأهل الذمة

اعتمدت العلاقات الاجتماعية في المجتمع القبلي التقليدي في اليمن على موقع الأفراد والجماعات من ملكية الموارد الطبيعية بشكل عام والأرض الزراعية بشكل خـاص، وما يـترتب عليـه من إدمـاج inclusion أو إقصـاء exclusion الأفراد والجماعات في عمليـات صُنع القرار المتعلق بشؤون القبيلة، فالفئات الاجـتماعية

---

(1) see، Shelagh Weir، Tribe، Hejrah and Madinah in North -West Yemen، in Kenneth Brown، Michele Jole، Peter Sluglett and Sami Zubaida (eds)، Middle Eastern Cities in Comparative Perspective، London، Ithaca Press، 1986.

(٢) مازال مصطلح ديوان Diwan مستخدماً في اليمن، الأردن، فلسطين، السودان، موريتانيا، وليبيا، ومصطلح ديوانية Diwania في دول الخليج العربي، للإشارة إلى الغرفة الأكبر في المنزل، المخصصة لاجتماع رجال العائلة، أو مبنى خاص مشترك يجتمع فيه رجال العائلة الممتدة أو العشيرة أو القبيلة، لمناقشة الشؤون التي تخصها، ويستقبلون فيه ضيوفهم، ويقيمون فيه المناسبات العامة، ويسوون منازعاتهم، ويستخدم مصطلح دوار العمدة Dawar في مصر للإشارة إلى غرفة كبيرة في دار عمدة القرية يجتمع فيها مع المواطنين المحليين لحل الخلافات فيما بينهم.

التي تملك الأرض الزراعية تعتبر فئات اجتماعية رئيسة، واحتلت مكانة اجتماعية هامة، وامتلكت حق المشاركة في إدارة الموارد الطبيعية، وحق المشاركة في عملية صنع القرارات الخاصة بكل شؤون المجتمع المحلي، أما الجماعات الاجتماعية التي لا تملك أرضاً زراعية فقد مثلت جماعات هامشية، لا تشارك في عمليات صنع القرارات الخاصة بقضايا أفرادهم. إلى جانب العامل الاقتصادي المتمثل في ملكية الأرض الزراعية، لعب الطابع الحربي للقبيلة اليمنية دوراً في تحديد المكانات والأدوار الاجتماعية للأفراد، وتشكيل العلاقات الاجتماعية، فخلال القرنين السادس والسابع الميلاديين، ألحق الأسرى من الجيوش الأجنبية بالقبائل اليمنية التي أسرتهم، واحتلوا مكانة هامشية في البنية الاجتماعية للقبيلة، وأوكلت إليهم أعمال الخدمات.

إن البنية القبلية اليمنية، بنية تراتبية والثقافة القبلية ما هي إلا ثقافة تمييزية، ألا أن التراتبية والتمييز الاجتماعي في القبائل اليمنية، لم يكنا قائمين على أساس عنصري، فعلى الرغم من احتلال فئة الأخدام مكانة اجتماعية متدنية، إلا أن التمييز ضد فئة الأخدام لم يكن بسبب لون بشرة أفرادها، واتسامهم بسمات فيزيقية تشبه إلى حدٍ كبير السمات الفيزيقية للعنصر الأفريقي، فهناك من أبناء القبائل اليمنية من له بشرة اشد سواداً من بشرة الأخدام، فضلاً عن أن هناك فئة اجتماعية أخرى تحل مكانة اجتماعية متدنية وقريبة من المكانة الاجتماعية لفئة الأخدام، وذلك على الرغم من أن السمات الفيزيقية لأفرادها مشابهة للسمات الفيزيقية لمعظم أبناء القبائل اليمنية، ويطلق على أفراد هذه الفئة تسمية «أبناء الخمس»، لذلك فإن التمييز ضد هاتين الفئتين الاجتماعيتين هو تمييز اجتماعي، وذلك على الرغم من أنه بات تمييزاً وراثياً، فاحتقار هاتين الفئتين يرجع إلى كونهما تتكونان من أسرى الجيوش الأجنبية التي احتلت اليمن أو شاركت في الحروب التي شهدتها اليمن، فالأخدام، هم بقايا الجيش الحبشي، الذي احتل اليمن، فهذه الفئة تتواجد في مناطق قبائل حمير، التي تواجد فيها الجيش الحبشي، أما أبناء الخمس، فهم أسرى الجيش الفارسي، حيث يتواجد أفراد هذه الفئة في المناطق التي تعيش فيها قبائل حاشد وبكيل، التي حاربت الجيش الفارسي والقبائل المتحالفة معه، وهذا التفسير كان قد أشار إليه فرانك ميرميه، الذي كتب قائلاً: «يبدو أن قسماً كبيراً من الحرفيين والتجار ينحدرون

من الأبناء الساسانيين الذين قدموا لمساعدة الملك اليمني سيف بن ذي يزن في حربه ضد الأحباش في القرن السادس الميلادي»[1].

ترجع تسمية أبناء الخمس حسب اعتقادنا إلى أن أفراد هذه الفئة قد أسندت إليهم الأعمال الخدمية للقبيلة، وكانت تتم إعالتهم من قبل الغنائم التي يغنمها محاربو القبيلة خلال حروبهم، فقد كان الجيش القبلي في اليمن القديم يطلق عليه تسمية خُمس أو خُميس، وقد استمرت هذه التسمية مستخدمة خلال القرن الأول الهجري، وكانت تتم إعاشتهم من خُمس الغنائم التي تغنمها القبائل اليمنية التي يرتبطون بها، أما أربعة أخماس الغنائم فكانت تقسم بين المحاربين من أبناء القبائل، وربما ترجع التسمية إلى أن أفراد هذه الفئة تعيش على الخمس وفقاً لنظرية الخمس في الفقه الشيعي.

إلى جانب فئتي الأخدام وأبناء الخمس، هناك فئة هامشية أخرى، كان يطلق عليها مصطلح أهل الذمة، وتتكون من أقلية دينية متدينة بالديانة اليهودية، يحتل أفرادها مكانة اجتماعية متدنية، وعلى الرغم من أنهم ينحدرون من أصول يمنية، إلا أنهم باتوا أفراداً، ولم يعدوا ينتظمون في تنظيمات قبلية قوية، فبعد ظهور الإسلام دانت كل القبائل اليمنية بالإسلام، وبات الأفراد أو العائلات التي حافظت على ديانتها اليهودية يشكلون أقلية، وارتبطوا بعلاقة حماية بالقبائل القوية، وتقع مسؤولية حمايتهم على القبائل التي يرتبطون بها، تماماً كما هو الحال بالنسبة للأخدام وأبناء الخمس، إلا أنهم خلافاً لأفراد هاتين الفئتين، لم يكونوا مجبرين على العمل في خدمة القبيلة، بل كانوا أحراراً في اختيار الأعمال والمهن التي يشتغلون بها، فقد اشتغل المواطنون اليمنيون المتدينون بالديانة اليهودية تاريخياً في، صياغة الذهب والفضة، الحدادة، الزخرفة، البناء، التجارة، وغيرها من المهن والحرف، وهي أنشطة تدر عليهم أرباحاً وأجوراً، لذلك فإنهم لا يقدمون خدمات للقبيلة الحامية لهم، بل يقدمون مبالغ نقدية محددة stipulated amount of money، تسمى الجزية؛ مقابل حمايتهم، «وقد كان اليهود قبل خروج الأتراك العثمانيين من اليمن يدفعون الجزية المقررة عليهم لشيوخ القبائل التي يعيشون في ظل حمايتها، ومنذ وصول الإمام يحيى حميد الدين إلى السلطة عام ١٩١٨،

(١) انظر، فرانك ميرميه، شيخ الليل: أسواق صنعاء ومجتمعها، ترجمة محمد السبيطلي ورندة بعث، قدمس للنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠٥، ص. ص ٢٧ – ٢٨.

فرض على اليهـود دفع الجزية إلى بيت المال التابع للدولة»[1]، فكان يفرض ثلاثة ريالات سنويـاً على الغني منهـم، وريالين على المتـوسط وريالاً ونصـفـاً على الفقير[2].

يبدو الطابع الحـربي للقبيلة وتـأثيره على التصنيف الاجـتماعي، في القـبائل البدوية أكثر وضوحاً منه في القبائل الفلاحية، فالقبائل البدوية تحتقر كل الفئات الاجتـماعية المسـتقرة، سواء تلك الـتي تعمل في الزراعة أو التجـارة أو الحرف، فـفي مناطق الجوف يسـمى المشتـغلون بهـذه الأنشطة (القرو)، ويبـدو أن هذه التسـمية ترجع إلى كونهم قـرويين، يعيشون في قـرى مستقـرة، ويطلق عليهم أحـياناً تسـمـية (القـرار)، أي الذين يقـعـون في أدنى السلم الاجـتمـاعي. وفي حضرموت حـرمت الفئة الدنيا في السلم الاجتماعي من حق الـتعلم وحظر عليها حمل السلاح والزواج مـن القبائل»[3]، وبشكلٍ عام فـإن أفراد الفـئات المهمـشة (الأخدام، اليهود وأبناء الخمس) لا يشاركون في الحروب القبلية، ولا في الدفاع عن القبائل الملحقين بها.

علاقات النوع الاجتماعي

تبـاينت مكانة النساء في المجـتمع اليـمني التقلـيدي، فقـد كانت النسـاء في القبائل البدوية تتمتع بقدرٍ من الحرية في ممارسة حقوقها، فالنساء كن يختلطن بالرجـال، وتمتعت الـنساء بقـدر من الحـرية في اختـيـار الزوج، وكان العـشق مسـموحاً به، وكـان الرجال والنسـاء يتشاركـون في حفلات الـرقص، ويسمح للنساء بالاخـتلاط بالرجال، وتمتعت الـنساء في القبائل الفـلاحية بقدر جـيد من الحرية[4]، فقد كانت المرأة اليـمنية في المناطق القبلية حتى مطلع سـتينيات القرن العشرين «تستطيع أن ترد زوجها عنها وتستطيع أن تأمره إذا ما أخطأ عليها، بل وتطلب منه الطلاق، ففي قبائل دهم إذا وضعت الزوجة قطعة من القماش الأحمر

---

(١) فضل أبو غانم، مرجع سابق، ص ٢٤٦.

(٢) السيد مصطفى سالم، تكوين اليمن الحديث: اليمن والإمام يحي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٧١، ص ٤٨١.

(٣) انظر: مجموعة من المؤلفين السوفيت، تاريخ اليمن المعاصر ١٩١٧-١٩٨٢م، ترجمة محمد علي البحر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٠م، ص٦٥.

(٤) مازال هذا التمايز بين أوضاع النساء واضحاً في حضرموت، فمازالت المرأة في المناطق البدوية مثل العبر، ثمود، رماة، منوخ، قف العوامر وقف الكفيري، تتمتع بقدر كبير من الحرية والمشاركة في أنشطة المجال العام، وذلك خلافاً لأوضاع النساء في باقي مناطق حضرموت، حيث تحرم المرأة من المشاركة في الأنشطة العامة.

على باب سكنهـا فإن الزوج لا يجرؤ عـلى الدخول»[1]، وكان سـائداً في قبـائل محـافظة الجوف مـا يسمى بالزواج بالثـوب الطويل، وهو نمط من الزواج تكون فيه العصمة بيد المرأة.

نظمت عـلاقات الزواج matrimonial relations في المجتـمع القبلي اليـمني التقليدي على أساس الكفاءة equivalence (kafa'ah)، فعلى الرغم من أن القبائل اليمنية تفضل الزواج بين الأقارب ولاسيما بين الشـباب وبنات عمومتهم، غير أن الزواج من غـير الأقـارب كان أمـراً مـرغوباً فـيه أيـضاً، وذلك من اجل تعـزيز العـلاقات بـين القـبائل وبـين العائـلات، غـير أن هذا الزواج كـان محـدوداً بالمكانة الاجتـماعية، فقـد كان نظام الزواج نظاماً قائـماً عـلى أسـاس المكانـة descent-based matrimonial system[2]، وفي ظل المجتمع الأبوي يمكن للرجل أن يتزوج من امرأة من مـستوى اجتماعـي أدنى، ولا يمكن للمرأة أن تتزوج من رجل من مكانة اجتـماعيـة أدنى، لأن الأبناء يرثون المكانة الاجتـماعيـة لأبيهم[3]، لذلك فإن ما يعـتبره البعض تفضيلاً لـلزواج الداخلي القائم على القرابة، هو في الحقيـقة نوع من الزواج القائم على المكانة المتـساوية، فالقريب هو دائمـاً مساوٍ لقريبه في المكانة الاجتماعية[4].

كان حجـاب المرأة في المجتمع اليـمني التقليدي ظاهرة حضـرية، بل أنه كان مقـتصراً على نـساء النخبـة الحضرية، فـقد عرف فـي عدن من خلال الجـالية الفارسية، وفي صنعاء من خلال النخبة العثمانية، أما النساء الريفيات وفي المدن الثانوية، فكان مقـتصراً على نساء النخبـة الدينية من السادة، فقد كـان الحجاب في برط حتى عهد الإمـام مقتصراً على نساء السـادة، وتشير سوزان دورسكي Susan Dorsdy متفقة مع كارلا مخلوف إلى أن النساء في اليمن على الرغم من أن لهن عالماً منفـصلاً عن عـالم الرجال، إلا أنهن يمتلكن بعض القـوة ويستطعن

---

(١) حسين كفافي، «يوميات مهندس في اليمن»، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧م، ص٥٢.

(2) See، Gabriele Von Bruck، The Zaydi Sadah of The Yemen: The Temporalities of A Religious Tradition، in Biancamaria Scarcia Amoreetti e Laura Bottini (eds.)، Oriente Moderno: Rivista D'Informazione E Di Studi Per La Diffusione Della Conoscenza DellaCultura Dell'Oriente Soprattutto Musulmano، Vol. 2، 1999، p. 400.

(٣) انظر، فرانك ميرميه، مرجع سابق، ص ١٠٧.

(٤) المرجع السابق، ص. ص ٢٠٥ – ٢٠٦ (الهامش ٦٤).

عــبر آليــات كــثيــرة أن يؤثرن في عــمليات اتخــاذ القــرارات من خلال الرجــال أنفسـهم[1]. وهناك ما يشيــر إلى أن بعض النسـاء لعبن أدواراً أسـاســية هامة أثناء فترة حكم الفاطميين والرسوليين.

(١) انظر سوزان دورسكي ، «نساء عمران» في المعهد الأمريكي للدراسات اليمنية، «صورة المرأة اليمنية في الدراسات الغربية»، سلسلة الدراسات المترجمة (٢)، ترجمة أحمد جرادات، ١٩٩٧م، ص ص ١٠٣-١٠٤.

الفصل الثاني

العلاقة بين الدولة والقبيلة

تمهيد :

منذ القرن الثاني الهجري (السابع الميلادي) لم تألف القبائل اليمنية الحكم المركزي والخضوع لسلطة مركزية، إلا خلال فترات قصيرة جداً[1]، من هذه الفترات، فعلى سبيل المثال فترة حكم الدولة الرسولية، التي بدأت خلال القرن السابع الميلادي، فقد بنى الرسوليون جهازاً إدارياً قوياً يمثل السلطة في المناطق التي يحكمونها، وركزوا في أيديهم جميع الوظائف السياسية، والتي كان يقوم بها شيوخ القبائل سابقاً[2]، أما في المناطق الشمالية فلم تنجح محاولات بناء الدولة المركزية خلال معظم تاريخها الوسيط، فاتسمت بنى الدولة والمجتمع فيها وعلاقات أحداها بالأخرى بكثير من سمات الدولة الشرقية، التي حددها كارل فيتفوجل، وأهمها، انقسام المجتمع إلى قرى منعزلة ومكتفية ذاتياً، ودولة مركزية مستبدة، ومتعالية على القرى المنعزلة التي تسيطر عليها، ولا تمارس سوى تأثير خارجي على المجتمعات المحلية يتمثل في جمع الضرائب[3]، «فقد كانت السلطة الفعلية في القرى هي سلطة شيوخ القبائل، وعقال القرى والأمناء[4]، والذين لم يكونوا موظفين حكوميين رسميين، وبالتالي يمكن اعتبارهم ممثلين لمناطقهم أمام الدولة[5]. وقد استمرت هذه الأوضاع حتى قيام ثورة سبتمبر ١٩٦٢، فإن شيوخ القبائل على الرغم من تمتعهم بسلطة واسعة على المستوى المحلي، لم يمثلوا غير واسطة بين الدولة وقبائلهم، ولم يضموا أبداً

---

(١) انظر، المرجع السابق، ص ١٨.

(٢) انظر، إيلينا كرلفنا جلوبوفسكايا، الدولة والقبائل في شمال اليمن في العقدين السادس والسابع من القرن العشرين، ترجمة محمد عبدالواحد الميتمي، مجلة دراسات يمنية، صنعاء، العدد (٣١)، يناير – مارس ١٩٨٨، ص١٢٦.

(٣) انظر، قائد أحمد نعمان الشرجبي، أنماط العلاقات بين القرية والدولة في المجتمع اليمني، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٣٩.

(٤) انظر، المرجع السابق، ص ٢٠٠.

(٥) انظر، المرجع السابق، ص ٢٠١.

للجسم السياسي للدولة[1]. لقد كانت علاقة الدولة الإمامية بالمناطق القبلية علاقة جبـاية فقط، ويبدو ذلك واضــحاً من مقــارنة توصيف وظيفــة ممثلي الإمام في الألوية من جانب، وممثليه في الأقضيــة والنواحي من جانبٍ آخر، فقد كان ممثل الإمام في الألوية يسمى نائب الإمام Nabob، أي أنه كان مفوضاً بكامل سلطات الإمام، أمــا ممثله في القضــاء أو الناحيــة فكان يسمى –عامــلاً– وذلك يعني أن مهمته كانت مهمة جبــائية فهو الذي يقوم بجمع الزكاة والمكوس الأخرى، فاللفظ مأخوذ من الآية الكريمة «والعاملين عليها».

التعايش بين القبيلة والدولة:

خلال القــرن الثاني الهــجري، بدأت تظهــر على المسرح الــسياسي في الــيمن دويلات شبــه مستــقلة عن دولة الخلافة العــباسيــة، لا ترتبط بها سوى بعــلاقة تبعية شكليــة، وبسبب غياب الدولة المركزية القادرة على تحقيــق الاستقرار، ساد الصراع والحروب بين تلك الدويلات[٢]، وتعددت عواصمها حتى بلغ عددها خلال الفتــرة الممتدة بين بداية القــرن الثاني الهجري ونهــاية القرن الرابع الهجــري ما يزيد على إحــدى عشرة عــاصمة، تســيطر كل واحدة منهــا على جزء مــحدد من البلاد، فكانت زبيد عاصمة للدولة الزياديــة ثم النجاحية ثم لدولة علي بن مهدي الحمــيري، وكانت صنعــاء عاصمة لــلدولة اليعفــرية، ثم للموالي، فالصليــحيين، فدولة آل حاتم، واتخذ بنــو معن من عدن عاصمة لهم، ومن بعدهم ســيطر عليها آل زريع، وأسس الإمــام يحــيى بن الحــسين الــرسي دولة الإمــامــة الزيدية في صعــدة، وإلى جانب ذلك ظهرت إمــارات صغيــرة في أنحاء مــتفرقــة من البلاد، منهــا، إمارة أبي العــلاء في لحج، إمارة الشــريف وهاس بن غانم فــي المخلاف السليماني، إمارة جعفر بن أحمد المناخي في مُذيخرة والتي سيطر عليها فيما بعد علي بن الفــضل، إمارة آل الكرندي في المعــافر، إمــارة بني وائل بن عيــسى في حزم العدين، إمارة المغلس الهمداني في الجوف وإمارة التبعي في الشعر[٣].

---

(1) See، Peterson J. E. Yemen: The Search for A modern State، Jones Hopkins University، Baltimore، and London، 1984، P. 42.

(٢) عصام الدين عبد الرؤوف الفقي، اليمن في ظل الإسلام، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٣، ص ١٤٠.

(٣) عادل مجاهد الشرجبي، التحضر والبنية القبلية في اليمن، مرجع سابق، ص. ص ١٣٧ – ١٣٨.

في الحالات التي اسـتطاعت فيـها دولة مركـزية السيطرة على مـعظم مناطق اليمـن، فإن طبيـعة البنيـة الاجتـماعـية حالت دون تمـكنها من فـرض الاندماج الاجتمـاعي، وحال «دون قدرة العاصمـة على فرض طابعها الثقـافي على مجمل مناطق البلاد، فكانت صنعاء مجرد عاصمة افتراضية للبلاد، فهي تفرض طابعها على التنظيم الحضري فقط، وحضور سلطتهـا السياسية يقتصر على المدينة»[1]، أما المناطق القبلية فهي على الرغم من تبعيتها اسمياً للدولة، إلا أنها ظلت متمتعة باستقلال عنها، وكان السكان القبليـون حلفاء أو أنصاراً للدولة، أكثر من كونهم رعايا. يرجع ذلك إلى أن الدولة لم يكن منوطاً بها توفير الحماية والأمن للقبائل، بل على العكس، فقـد كـانت القـبـائل هــي التي تحـمي الدولة، فـمـعظم الدول الثيوقراطيـة والسلطنات التي تأسست في اليمن حتى ستينيـات القرن العشرين، لم تؤسس جيوشاً نظامية محترفـة؛ واعتمدت على الأنصار من الجيوش القبلية، فـالدولة الزيدية التي تأسـست في شمـال اليمن عـام ٨٩٧، لم تبـدأ في تشكيل وحدات الجيش النـظامي المحترف إلا عام ١٩١٩، واعتـمدت خلال فتـرة حكمها التي تزيد على أحـد عشـر قرناً على الأنصــار من رجال قبـيلتي حاشــد وبكيل، بقيـادة شيـوخهم[2]، واعتـمد سـلاطين السلطنة الكثـيرية التي قـامت في وادي حضرموت خلال الفترة ١٢٧٦ – ١٩٦٧ على تحالفهم مع قبيلة الحموم وغيرها من القبائل[3].

سعت القبائل اليـمنية تاريخياً إلى مقاومة بناء دولة مركـزية قوية، فقد حاول الأتراك العـثمـانيون منذ دخـولهم الثاني إلى صنعـاء عام ١٨٧٢ فـرض سلطة مركزية شـديدة، إلا أنهم جوبهوا بتمردات قبـلية كثيرة، منها تمرد قـبيلة الحداء عام ١٨٧٢، تمرد قـبيلة خـولان عام ١٨٧٣، وتمرد قبـيلتي أرحب وحاشـد عام ١٨٧٦، «فقد اصطدمت هذه السياسة المركزية بطـبيعة الشعب اليمني الذي يقوم في أساســه على النظام القبلي»[4]، لذلك بدأت الإدارة العثـمانيـة منذ عام ١٨٧٨

(١) فرانك ميرميه، مرجع سابق، ص ١٧.

(٢) انظر، محسن علي محسن خصروف، الجيش والتغير الاجتماعي في اليمن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٢، ص. ص ١٤٣ – ١٤٤، أيضاً ناجي الأشول، الجيش والحركة الوطنية: دراسة تاريخية عسكرية، مطابع الشؤون العامة والتوجيه المعنوي للقوات المسلحة، صنعاء، ١٩٨٥، ص ١٤، أيضاً، د.أحمد قائد الصايدي، المادة التاريخية في كتابات نيبور عن اليمن، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٩٠، ص ١١٩.

(٣) أنظر، محمد عبدالقادر بامطرف، الإقطاعيون كانوا هنا، دار الهمداني، عدن، ١٩٨٣، ص ٢٢.

(٤) فاروق عثمان أباظه، الحكم العثماني في اليمن (١٨٧٢ – ١٩١٨)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦، ص١٣٣.

عندما تولى الـوالي العثمـاني إسماعـيل حقي باشا ولاية الـيمن، في تغيـير هذه السياسة، فتم تشكيل «الجندرمة» أو «الضـبطية»، وهي عبارة عن تشكيلات غير نظامية أو جيش شعبي من أبناء القبائل[١].

كان السكان في اليـمن ينقسـمون إلى قسـمين: رعايا الدولة subjects، وهم سكان المدن والفلاحين في المناطق الريفية التي ضعفت فيها البنية القبلية، وحلفاء الدولة أو أنصارها، وهم سكان المناطق القبليـة الذين تقوم علاقاتهم بالدولة على التحالف لا على الرعـوية، وقد بدا ذلك واضحاً في بعض الوثائق المتعلقـة بعلاقة دولة الإمامة الزيدية بقبيلتي حاشد وبكيل[٢]، «وقد كان السلطان القعيطي سلطاناً على بلدات المكلا، الشـحر، شـبام وغيل باوزير، وبـعض القرى القريـبة من هذه الحواضر، وكان السلطان الكثيـري سلطاناً على سيئون، تريم، تريس ومريمة»[٣]، أما المناطق القبلية والبدوية، فلم تكن لهمـا أي سلطة فعلية عليها، بل أن سلطتهم على البلدات الحضرية كانت في الحـقيقة سلطة على الناس، ولم تكن سلطة على المكان، فكثير من الموارد في المناطق الحضرية كانت تعتبـر ملكية جماعية للقبائل المحيطة بها، ولم يـبسط السلطان القعيطي سلطتـه على ميناء المكلا إلا بناء على اتفاقيات عقدها مع القبـائل المحيطة بالمدينة، أما رعايا الدولة فهم سكان الحضر وغالباً ممن ليست لهم انتماءات قبلية، لذلك يمكن القول: إن القبيلة اليمنية شكلت تاريخياً منطقة عازلة a buffer zoon، بين الدولة والأفراد أو العائلات[٤]، وحامية لهم من طغيانها.

شكل نظام الهجرة نمـوذجاً لتقاسم السلطة بين الدولة والقبـيلة، فالسلطة في البلدات الحـضـــرية هي للدولة، والسلطـة في الريف والبـادية هي للـقـبـيلة[٥]، فالهجـرة لا تخضع للأعراف التي تخضع لهـا المناطق القبلية، فلا يتم فيـها أخذ الثأر، وتتـضمن وثيقـة وقعهـا الإمام يحيى مع مـشايخ حاشـد عام ١٩١٠ هذا

---

(١) أنظر، المرجع السابق، ص ١١٢، أيضاً سلطان ناجي، التاريخ العسكري لليمن، د.ن، د. ب، د ت، ص. ص ٥١ – ٥٣.

(٢) ففي رسالة مؤرخة في ١٠ يونيو ١٩١٠ (الموافق ٢٤ جماد الآخرة ١٣٢٨ هجرية) بشأن طلب تجديد تهجير مدينة ظفار، خاطب الإمام يحيى مشايخ قبيلتي حاشد وبكيل، بقوله: «إخواننا وأنصارنا رجال حاشد وعقال رجال بكيل»، للإطلاع على النص الكامل للوثيـقة، انظر، سيـد مصطفى سالم، وثائق يمنيـة، مـرجع سابق، ص. ص ١٨٩ – ١٩٠. فيما كان يصف المواطنين في المناطق الأخرى بـ«الرعية».

(٣) محمد عبدالقادر بامطرف، مرجع سابق، ص٢٢.

(4) Singerman،2006،7، Carabpico، Civil Society in Yemen: The Political Economy of Activism in Modern Arabia، Cambridge، Cambridge University Press، 1998.

(٥) تبنى مثل هذا الفهم ميرميه، أنظر، فرانك ميرميه، مرجع سابق، ص. ص ٣٧ – ٤١، ١٨٨–١٨٩ (الهوامش ٤٦–٥٢).

المعنى، حيث جاء فيها: «ليس على الهجرة سوى الشريعة، في كل أمر صغير أو كبير، عند عالم محق، سواء كان الشجار في ما بين الهجرة، أو بينهم وبين غيرهم من المهجرين (...) وعلى الهجرة إنصاف كل مطالب بشريعة الله من أهل الهجرة أو غيرهم»[١]. لذلك وضعت القبيلة لنفسها قانونها الخاص، وهو القانون الذي يطبق في المناطق القبلية[٢]، أما الدولة، فإن جميع الدول التي تعاقبت على اليمن لم تضع قانوناً عاماً لكل البلاد، ووضعت الدولة الزيدية قانوناً لصنعاء خلال الربع الأول من القرن الثامن عشر، ولا يطبق في غيرها من المدن اليمنية التي لم تستطع الانفصال عن البنية القبلية[٣].

الصراع بين الدولة والقبيلة:

تعايشت كل الدويلات التي تأسست في اليمن منذ انفصال اليمن عن الدولة العباسية حتى مطلع القرن العشرين، ومنذ اتفاق دعان بين الإمام يحيى والأتراك بدأت بعض القبائل في التمرد عليه، حيث سعى الإمام يحيى إلى بناء دولة ثيوقراطية، وفرض سلطتها على القبائل، وقد تمردت عليه بعض القبائل، كالزرانيق في تهامة، والمقاطرة في تعز، ومراد في البيضاء، واستمرت علاقة الصراع بين الدولة الإمامية وبعض القبائل خلال فترة حكم ابنه الإمام أحمد، فقد تمردت عليه قبيلة حاشد، وبكيل عامي ١٩٥٩ و١٩٦١، مع ذلك فقد استطاع الإمام يحيى وابنه الإمام أحمد فرض سلطتيهما على القبائل، من خلال فرض تقديم الرهائن على عائلات المشائخ.

شكلت قضية بناء الدولة وتنظيم علاقاتها بالقبائل، واحدة من أهم قضايا الخلاف التي برزت خلال الأيام الأولى للثورة، بين الضباط الذين احتلوا مواقع السلطة في صنعاء، وقد صنف بعض السياسيين والباحثين الرؤى والتصورات التي برزت آنذاك في توجهين[٤]، الأول: يرى المناصرون له أن القبائل نتيجة

(١) النص الكامل للوثيقة في: سيد مصطفى سالم، «وثائق يمنية: دراسة وثائقية تاريخية»، القاهرة، المطبعة الفنية، ١٩٨٢.

(2) see, Paul Dresch, op, sit..

(٣) أنظر، فرانك ميرميه، مرجع سابق، ص ٤١.

(٤) كان الدكتور محمد سعيد العطار، هو أول من صنف هذين التوجهين، في مقابلة مع بعض الصحفيين الفرنسيين الذين وصلوا إلى اليمن خلال الأيام الأولى للثورة، وقد نقل معظم الباحثين الذين درسوا القبيلة في اليمن هذا التصنيف، وظلوا يتواترونه ويتناقلونه حتى الآن.

أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتخلفة، لا يدركون ما هي المؤسسات السياسية، ولا ماذا تعني الدولة وسيادة القانون، وبالتالي فقد رأى هؤلاء أن يتم إبقاء القبائل تحت هيمنة الدولة، تماماً كما كان يفعل الإمام، أما التوجه الثاني: فيرى المناصرون له أن القبائل عانت كثيراً من ظلم واضطهاد الدولة الإمامية، وإن ذلك سوف يجعلها راغبة في قبول الدولة المركزية إذا تعاملت معها بأساليب وآليات تقوم على العدالة[1].

لم يكن هذان التوجهان توجهين متصارعين في إطار النخبة السياسية التي سيطرت على السلطة بعد قيام الثورة، بل هما توجهان في السلطة والمجتمع، ولم يكن الخلاف بينهما حول مبدأ العلاقة بين الدولة والقبيلة، بل كان الخلاف حول طبيعة النظام السياسي وعلاقة الدولة بالمجتمع، فالقبيلة مكون من مكونات المجتمع اليمني، ولا تستطيع أي نخبة سياسية أن تتجاهلها، ولكن الخلاف حول طبيعة هذه العلاقة وآلياتها، لذلك فإن التوجهين اللذين برزا حول العلاقة بين الدولة والقبائل، كانا توجهين على مستوى اليمن كلها، وليس في أوساط السلطة في صنعاء، فقد تمايز خلال خمسينيات ومطلع ستينيات القرن العشرين، تكتلان سياسيان واجتماعيان رئيسان على الخارطة الاجتماعية والسياسية في المجتمع اليمني عموماً (الشمال والجنوب)، تكتل اجتماعي تحديثي، وتكتل إصلاحي محافظ، أو كتلة سياسية واجتماعية يسارية، تشمل المستوى السياسي - الأحزاب القومية والاشتراكية، وفي مقدمتها حركة القوميين العرب، الحزب الاشتراكي في حضرموت، اتحاد الشعب الديمقراطي، وعلى المستوى الاجتماعي تشمل الطبقة الوسطى العسكرية والمدنية، المثقفين وبعض ممثلي البرجوازية الوطنية، وكتلة سياسية واجتماعية يمينية[2]، تتكون على المستوى السياسي من بقايا الاتحاد اليمني، اتحاد القوى الشعبية، حزب البعث[3]،

---

(١) انظر، أيلينا جلوبوفسكايا، اختلاف القوى الاجتماعية في الحركة الجمهورية اليمنية في الفترة الأولى للثورة، ترجمة محمد علي البحر، مجلة دراسات يمنية، صنعاء، العدد (٢٩)، أغسطس - سبتمبر، ١٩٨٧، ص. ص ٨٨ - ٨٩.

(٢) كانت هذه القوى تطلق على نفسها تسمية القوة الثالثة، أي أنها تمثل كتلة الوسط في الصراع الجمهوي الملكي، أما عندما يتعلق الأمر بالتوصيف على مستوى القوى الجمهورية ذاتها، فهي تشكل تكتلاً يمينياً.

(٣) انعكس الخلاف المركزي بين حزب البعث والرئيس المصري جمال عبد الناصر إثر انفصال البعث في سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٦١، على علاقة البعث في اليمن بالسلطة الجمهورية، ممثلة في الرئيس عبد الله السلال الذي كان يُحسب بشكل أو بآخر على التيار الناصري، وحركة القوميين العرب المتحالفة معه، الأمر الذي دفع حزب البعث في اليمن إلى تبني سياسات ومواقف تتناقض مع المقولات الأيديولوجية للحركة القومية، والتحالف مع قوى اجتماعية تتناقض مصالحها جذرياً مع التوجهات القومية، وقد بدأ التحالف بين حزب البعث وهذا التكتل مع انعقاد مؤتمر عمران عام ١٩٦٣، الأمر الذي أثر سلباً على تطور أيديولوجيا البعث وجماهيريته في اليمن، وشكل أزمة حقيقية ظل البعث يعاني منها حتى الآن.

الإخوان المسلمين، رابطة أبناء الجنوب العربي، حزب الشعب الاشتراكي، وعلى المستوى الاجتماعي تتكون من شيوخ القبائل، بعض شيوخ الدين، الإقطاعيين وكبار الملاك وبعض ضباط الجيش.

تبنى التكتل التحديثي رؤية لصياغة العلاقة بين القبيلة والدولة، تقوم على ضرورة تعامل الدولة مع القبيلة وفقاً لمبادئ ومعايير المواطنة المتساوية، وبالتالي فإن الدولة ينبغي أن تتعامل مع أبناء القبائل تعاملاً فردياً مباشراً، دون وساطة من مواطن آخر، وبالتالي فإن الدولة ينبغي أن تتعامل مع الأفراد في المجتمع القبلي مباشرة، وليس عبر شيوخ القبائل، يرجع ذلك إلى أن أفراد هذا التكتل ينتمون إلى الفئات والطبقات الشعبية، وبالتالي فقد كانوا ينظرون إلى الثورة باعتبارها نقطة تحول من مجتمع الوراثة إلى مجتمع المواطنة، وبالتالي فإن موقف هؤلاء كان ضد شيوخ القبائل والنخب التقليدية عموماً، وليس ضد القبيلة، فقد أوضحت الجبهة القومية موقفها من إشراك شيوخ القبائل، بقولها إن ذلك كان ممكناً عندما كانوا منتخبين من قبائلهم، وعندما كانوا ممثلين لها، أما بعد أن بات شيوخ القبائل يتوارثون المشيخة وراثياً، وباتوا إحدى وسائل اضطهاد الجماهير القبلية، فإن ذلك لم يعد ممكناً.

في مقابل ذلك فإن القوى السياسية المنضوية في إطار التحالف المحافظ، وبرغم تباين رؤى هذه القوى السياسية والاجتماعية، فإن ما يجمعها هو أنها لم يكن لديها برنامج سياسي واضح، وكان أفرادها يسعون إلى إحداث تغيرات على النظام السياسي بما يمكنهم من الوصول كأفراد وجماعات إلى مواقع السلطة، لذلك كان هذا التيار يطالب بأن تقتصر المشاركة السياسية على من أسموهم بأهل الحل والعقد. وترجع بداية هذا التفكير إلى مؤتمر عمران عام ١٩٦٣، وتبلور بشكل أكثر تحديداً عند انعقاد مؤتمر (أركويت) بالسودان عام ١٩٦٤، الذي نص أحد قراراته على أن «يعقد مؤتمر وطني في إحدى المدن اليمنية، يحضره ١٩٦ ممثلاً عن العلماء والمشائخ والقادة العسكريين وأهل الرأي والخبرة من أهل الحل والعقد، يقررون فيه مستقبل اليمن وشكل نظام

الحكم»[1]. وقد ظل مصطلح الشورى وأهل الحل والعقد يتردد في كل أدبيات القوى المكونة لهذا التحالف.

منذ عام ١٩٦٣ بلور التياران التحديثي المدني والمحافظ القبلي مواقفهما تجاه قضايا بناء الدولة، فقد سعى التيار التحديثي إلى بناء دولة قومية حديثة توفر الآليات التي تمكن جميع المواطنين من المشاركة السياسية دون وساطة، فيما أراد التيار المحافظ بناء دولة تقليدية تحتكر النخب التقليدية المشاركة السياسية. بدأ شيوخ القبائل منذ عام ١٩٦٣ عقد ما أسموه بالمؤتمرات الشعبية، والتي شكلت أهم وسائل تعبيرهم عن توجهاتهم تجاه القضايا السياسية عموماً، وقضايا بناء الدولة بشكلٍ خاص، أما التكتل التحديثي فكان ينشط إما تحت تسمية الديمقراطيين أو اتحاد الشباب اليمني الديمقراطي.

منذ منتصف عام ١٩٦٤ بدأت حركة القوميين العرب اتخاذ إجراءات من شأنها إضعاف السلطة السياسية والاجتماعية لشيوخ القبائل «ففي منتصف عام ١٩٦٤م عملت الجبهة القومية على تشكيل «لجان إصلاح القبائل»[2] وذلك لإضعاف السلطة الاجتماعية لشيوخ القبائل في الريف عبر قيام هذه اللجان بالوظائف التقليدية لشيوخ القبائل وحل النزاعات الناشئة بين الفلاحين، وقامت الجبهة القومية في النصف الثاني من الستينيات بإبعاد شيوخ القبائل من عضويتها[3]، وفي عام ١٩٦٥م طوِرت تجربة «لجان إصلاح القبائل»، حيث

---

(١) مقررات مؤتمر أركويت في، الجامعة الأمريكية في بيروت، الوثائق العربية لعام ١٩٦٤م، ص. ص ٥٣٢-٥٣٣. حيث رأس الوفد الجمهوري الأستاذ محمد محمود الزبيري (أبرز رموز الاتحاد اليمني بالقاهرة)، وشارك إبراهيم الوزير (رئيس اتحاد القوى الشعبية) ضمن الوفد الملكي، وقد التقت رغبة المؤتمرين من الجانبين على إضفاء الطابع المحافظ على السلطة سواء كانت ملكية أو جمهورية، يتضح ذلك من التركيب الاجتماعي للمندوبين المقترحين للمؤتمر الشعبي ، وقد دار أثناء المؤتمر حديث ذو دلالة بين رئيس الوفد الملكي (أحمد الشامي) ورئيس الوفد الجمهوري (الأستاذ الزبيري) فقد عاتب الثاني الأول بسبب عدم انضمامه إلى الجمهورية رغم معاناته من النظام الإمامي بعد ثورة ١٩٤٨ فرد عليه الشامي بقوله (أحكموا أنتم القضاة والعلماء وأبناء الناس وسأكون معكم، أما أن يحكم المصريون وأبناء سوق الملح فإننا نرفض أن نكون معكم) سعيد الجناحي، الحركة الوطنية اليمنية من الثورة إلى الوحدة، مركز الأمل للدراسات والنشر، عدن، الطبعة الأولى، ١٩٩٢، ص ٢٧٤.

(٢) شاكر الجوهري، "الصراع في عدن"، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط١، ١٩٩٢م، ص٩٩.

(٣) من بين الشيوخ الذين أُبعدوا من عضوية الجبهة: الشيخ عبدالله المجعلي والشيخ صالح بن عواس الحوشي، أنظر المرجع السابق، نفس الصفحة، أيضاً أحمد عطية المصري، «النجم الأحمر فوق اليمن: تجربة الثورة في اليمن الديمقراطي»، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط٣، ١٩٨٨، ص. ص ٢٤١-٢٤٢.

وتشير بعض الكتابات إلى أن نصف القيادة المركزية «في الخارج» للجبهة القومية كان يتكون من شيوخ القبائل حتى عام ١٩٦٤، بل إن هناك ثلاث منظمات من المنظمات العشر المكونة للجبهة القومية توصف بأنها منظمات قبلية هي: تشكيل القبائل، جبهة الإصلاح اليافعية، منظمة شباب المهرة. انظر، محمد سعيد داؤد، «التطور السياسي الأيديولوجي للجبهة القومية خلال فترة الكفاح المسلح»، مجلة سبأ. تصدر عن الجمعية التاريخية بكلية التربية جامعة عدن، العدد (٤) أكتوبر ١٩٨٨م، ص٢٤.

تشكلت «اللجان الثورية» لتقوم بمهام شيوخ القبائل ومهام الدولة في الريف[1]، وعسكرياً أنشأت الجبهة القومية «الحرس الشعبي» بهدف تحجيم دور جيش التحرير الذي كان قد بدأت تبرز داخله تكتلات على أساس قبلي، وقد بدأت الجبهة القومية أثناء الكفاح المسلح، تشكيل كتائب الكفاح المسلح في الريف بما يضمن قيام العلاقات بين أفرادها على أسس وطنية، لا على أسس قبلية، فراعت أن لا تتشكل أي وحدة أو كتيبة من أبناء قبيلة واحدة، أو أن يهيمن عليها أبناء قبيلة واحدة، وأن تتم عملية التجنيد والتعبئة على أساس فردي وفقاً لمعايير موحدة ومتساوية، ودونما اعتبار للمكانة الاجتماعية للفرد سواء كان شيخاً أو رجلاً قبلياً[2]. وفي الشمال عملت حركة القوميين العرب وعدد من الشخصيات الوطنية على إنشاء «التنظيم الشعبي للقوى الوطنية»[3] لمجابهة التكتل السياسي القبلي لمؤتمرات «عمران»، «خمر»، «الطائف»، ودعمت حركة القوميين العرب تشكيل الجمعيات التعاونية، باعتبارها تمثل بديلاً حديثاً للمؤسسة القبلية، حيث وصل عدد الجمعيات التعاونية في تعز عام ١٩٦٨ حوالي ٢٧ جمعية، وساهمت حركة القوميين العرب بفعالية في تشكيل فرق المقاومة الشعبية أثناء حصار صنعاء (٦٧-١٩٦٨م)، في مقابل المليشيات القبلية التي شكلها شيوخ القبائل تحت اسم الجيش الشعبي للدفاع عن النظام الجمهوري، كما شكلت أوائل عام ١٩٦٨م لجاناً فلاحية في بعض مناطق «تعز» و«إب» و«رداع» وقامت باعتقال كبار شيوخ القبائل في «الرياشية» و«الحبيشية»، وأجبرت الشيوخ في منطقة الأعبوس بلواء «تعز» على توقيع وثائق التنازل[4].

تحت تأثير الإدارة المصرية تم حظر تكوين الأحزاب بقرار رئيس الجمهورية بقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٣م، لذلك كان تكتل التحديث ينشط خلال الأعوام ١٩٦٣ – ١٩٦٥، إما تحت تسمية الديمقراطيين أو اتحاد الشباب اليمني الديمقراطي، وعمل على تأسيس منظمات غير حكومية علنية ليمارس من خلالها نشاطاً سياسياً وتنظيمياً غير علني، فتم تشكيل «أول نقابة عمالية في تعز في ١ مايو ١٩٦٣م، وتم إنشاء نقابات عمالية في الحديدة وصنعاء، وفي ١٤ يوليو

---

(١) انظر، فيتالي ناؤومكين، الجبهة القومية في الكفاح المسلح من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديمقراطية الوطنية، ترجمة سليم توما، دار التقدم، موسكو، ١٩٨٤، ص١١٦.

(٢) شاكر الجوهري، مرجع سابق، ص١٠٠.

(٣) أنظر محمد علي الشهاري، "مجرى الصراع بين القوى الثورية والقوى اليمينية"، ص١٧١.

(٤) أنظر سلطان احمد عمر، نظرة في تطور المجتمع اليمني، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٠، ص ص ١٩١-١٩٤.

١٩٦٤ وأقيم مؤتمر عام للنقابات في المدن الثلاث وأُعلن عن تأسيس الاتحاد العام لعمال اليمن»[١]، وفي عام ١٩٦٣ أسس النادي الثقافي بتعز. أما في الجنوب فقد استغلت حركة القوميين العرب التعددية السياسية في عدن والمحميات، فأنشأت الحزب العربي الاشتراكي في حضرموت[٢].

خلال عام ١٩٦٥ نظم تكتل التحديث سلسلة من المظاهرات للتعبير عن توجهاته المتعلقة ببناء الدولة وتوجهات النظام السياسي، فنظم في صنعاء في ٨ و٩ و١٠ سبتمبر ١٩٦٥ سلسلة من المظاهرات الداعمة للوفد الجمهوري لمؤتمر حرض، ورفض فكرة الدولة الإسلامية، وفي ٢٩ أكتوبر ١٩٦٥ نُظمت مظاهرتان في صنعاء وتعز، لرفض فكرة الاستفتاء لتقرير شكل النظام السياسي[٣]، وخلال عام ١٩٦٦م بعث الاتحاد الشعبي للقوى الثورية رسالة إلى الرئيس جمال عبد الناصر، جاء فيها «إن العناصر الرجعية العميلة داخل الجيش والمشائخ الخونة (...) تعمل بنشاط محموم لتدبير انقلاب متفق عليه مع السعودية(...)، ولما كان الصراع حالياً صراعاً بين فئة عميلة مجردة من أية شعبية إلا من الذهب السعودي وبين العناصر الوطنية الممثلة لجميع قطاعات الشعب وأكثريته الساحقة بما في ذلك قطاعات الجيش الواسع، فإننا نرى في محاولة الرجعية لإقصاء السلال عملاً ينسجم تماماً مع نشاطهم المتزايد الذي تكشفت أهدافه الاستعمارية بصورة واضحة من واقع اتصالات هؤلاء، المريبة بممثلي القوى الاستعمارية في المنطقة»[٤].

في ٥ نوفمبر ١٩٦٧ نفذ التحالف المحافظ انقلاباً عسكرياً واستولى على السلطة في صنعاء، ومع جلاء الاستعمار البريطاني عن الجنوب في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ تسلمت الجبهة القومية السلطة في عدن، وتكرس نظامان سياسيان، مع ذلك فإن أياً من التيارين لم يتمكن من السيطرة الكاملة على السلطة في الشطر الذي يحكمه، فعلى الرغم من تسلم الجبهة القومية للسلطة في الجنوب، وهروب كثير من عناصر الجبهة المنافسة لها «جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل» وحكام

---

(١) أنظر محمد علي الشهاري، مرجع سابق، ص٢٣١، انظر أيضاً فرد هوليداي، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، ترجمة حازم صاغية وسعد محيو، دار ابن خلدون، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٨، ص٧٧.

(٢) انظر، سعيد الجناحي، مرجع سابق، ص٣٣٠.

(٣) انظر، عادل مجاهد الشرجبي، الحركات الاجتماعية في اليمن: تحليل سوسيولوجي لفترة ما بعد ثورة ١٩٦٢، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩٧، ص

(٤) نص الرسالة في صحيفة الأمل، عدن، عدد (٥٥) ، ١٠ يوليو ١٩٦٦م.

المشيخات والسلطنات إلى الشمال والمملكة العربية السعودية، إلا أن ذلك تزامن مع بروز تناقضات دولة ما بعد الاستعمار داخل الجبهة القومية ذاتها، فقد انقسم قادتها إلى تيارين: تيار يرى أنه لا بد من الإبقاء على مؤسسات الدولة القديمة مع إدخال تحسينات عليها بالتطهير والتطعيم بعناصر جديدة، ويقف على رأس أصحاب وجهة النظر هذه رئيس الجمهورية قحطان الشعبي، واعتمد على دعم شيوخ القبائل وكبار ضباط الجيش، أما التيار الثاني فإنه يرى تفويض مؤسسات الدولة القديمة وخاصة مؤسسة الجيش والبوليس والجهاز الإداري الموروث عن السلطة الاستعمارية[1]. أما التكتل المحافظ في الشمال رغم نجاحه في إقصاء تكتل التحديث من السلطة، إلا أن النظام الجمهوري ظل مهدداً من بقايا القوى الملكية التي ضربت حصاراً حول صنعاء، استمر أكثر من سبعين يوماً (٢٨ نوفمبر ١٩٦٧- ٢ فبراير ١٩٦٨)، الأمر الذي اضطره للاستعانة باليسار الجمهوري، الذي كان ما زال محتفظاً بتواجده في المؤسسة العسكرية[2]، وخلال تلك الفترة أعاد شيوخ القبائل تنظيم صفوفهم، واجتذبوا عناصر من أعضاء (جبهة التحرير) الذين انتقلوا إلى الشمال بعد تسلم الجبهة القومية السلطة في الجنوب، لينضموا إلى قوات «العاصفة» التي كانت تتشكل في تلك الفترة من أجل القضاء على الوحدات العسكرية التي كان يقودها ضباط ينتمون إلى تيار التحديث[3]. بعد فك حصار صنعاء قام التيار المحافظ في مارس- أغسطس ١٩٦٨م بإقصاء اليسار الجمهوري من المؤسسة العسكرية، وكرس هيمنته على النظام السياسي بعد المصالحة مع بقايا الملكيين في مارس ١٩٧٠، أما في الجنوب فقد تم تنفيذ ما سمي بحركة ٢٢ يونيو التصحيحية، التي كرست هيمنة الجناح اليساري في الجبهة القومية على السلطة في الشطر الجنوبي.

---

(١) أهم رموزه علي صالح عباد (مقبل)، عبدالله الخامري، سلطان أحمد عمر، فيصل العطاس، عبد الله الأشطل، وقد ساهم نايف حواتمة في صياغة رؤى هذا التيار، حيث كان قد وصل إلى عدن عقب الاستقلال مباشرة، للمشاركة في صياغة الاتجاهات الثورية لأول سلطة تتسلمها حركة القوميين العرب، انظر سعيد الجناحي، مرجع سابق، ص٤٧.

(٢) لعب تكتل التحديث دوراً مهماً في فك حصار صنعاء، فقد شارك في المعارك على أربع جبهات، فقد قدم ٦٠٠ مقاتل من مقاتلي الجبهة القومية من الجنوب عبر بيحان، ولعبت فصائل المقاومة الشعبية التي انطلقت من الحديدة دوراً هاماً في فتح الطريق بين صنعاء والحديدة، ونظمت المقاومة الشعبية فرقاً داخل المدينة المحاصرة لحمايتها، أما المواجهات المباشرة مع القوى المحاصرة للمدينة فقد شاركت فيها بفعالية وحدات الجيش النظامي، التي تسلم عدد من الضباط الشباب قيادتها، كالمظلات، الصاعقة، المدفعية، المشاة والصواريخ، انظر عبدالوهاب آدم العقاب، «الخلفية التاريخية لدولة الوحدة اليمنية»، رسالة ماجستير، جامعة الدول العربية- معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٤م، ص. ص٤٥.

(٣) انظر عادل الشرجبي، التحضر والبنية القبلية في اليمن، مرجع سابق، ص. ص ١٩٦-٢٢١، أيضاً علي محمد العلفي، مرجع سابق، ص ص ١٧٠-١٧٢، أيضاً سعيد الجناحي، مرجع سابق، ص. ص ٤٨١-٤٨٣.

برغم أن الجـيش منذ عـام ١٩٦٨م شكل أحـد أركان الـتحـالف الحـاكم في صنعاء، إلا أنه احتفظ لنفسه باستقلاليـة نسبية وظل يمثل قوة التحديث الوحيدة في التحالف المسـيطر على السلطة، ودخل العسكريون طرفاً في مـختلف المعارك السياسية ابتـداءً من الصراع حول إنشاء المجلس الوطني[١]، حيث قدمت القوات المسلحـة ما عـرف بقرارات القـوات المسلحـة والأمن، وفي عام ١٩٧١م قـدمت القوات المسلحـة ما عـرف بـ«قرارات التصـحيح للقوات المسـلحة». والذي شكل بداية انقسام حـقيقي في السلطة[٢]، وبشكل خاص الخلاف بـين مجلس الشورى الذي يسيطر عليه كبار شيوخ القبائل[٣] والمؤسسة العسكرية.

لقـد مثلت قـرارات التـصـحيح رد فـعل المؤسـسة العـسكرية تجـاه الوضـع السياسـي والاقتصادي السائد في مطلع السبعينيات الذي اتسم بدرجة كبيرة من الفساد السـياسـي والاقتصادي وانتشـار الرشوة وهيمنة القبيلة على مـؤسسات الدولة المختلفة، وأشـارت إلى أن سبب تردي الأوضـاع السياسيـة والاقتصادية والإدارية يرجع إلى ضـعف بناء الدولة وما ترتب علـيه من تفـشـي المحسوبـية، وتغليب المصلحـة الشـخصـية، وفـشل الجهـاز الإداري للدولة الذي يقـوم على أساس المحاصـصة والعلاقـات القرابية، دونما مراعـاة للمصلحة العامـة للبلاد وحقوق المـواطن، وطالب ضباط القوات المسلحـة في قرارات التصحـيح بإيقاف الأموال التي تقدمهـا الدولة لشيوخ القبائل، وتنقيـة مجلس الشورى من عناصر الاندساس والفتن التي تسللت إليـه، إما بواسطة ما زعم بالانتـخابات أو بواسطة التعيين غـير الموفق (يقصدون شيوخ القـبائل)، وعلى المجلس أن يراعي حدوده ولا يتجاوزها، وأن يفهم أنه أداة مسؤولة في خدمة المصلحة العامة لا فوقها، أو يعاد النظر في وضـع هـذا المجلس على ضوء التجـربة وتجميـده. وليكن للبلاد مجلس مُـنضبط يُنفذ سـياسـة المرحلة. في أغسطس ١٩٧١ اسـتقالـت الحكومة

(١) إن التحضيرات للمجلس الوطني عام ١٩٦٩ تعكس تماماً الخارطة السياسية لليمن في تلك الفترة، فقد عقدت خمسة مؤتمرات هي: مؤتمر الشباب ٨ مارس ١٩٦٩ وهو يعبر عن وجهة نظر اليسار القومي واليسار الاشتراكي، مؤتمري الشباب المعارض بصنعاء والفئات المختلفة بتعز يوم ٩ مارس وهما يعبران عن وجهة نظر الإخوان المسلمين، مؤتمر القوات المسلحة والأمن ١١ مارس ١٩٦٩م، مؤتمر شيوخ القبائل ١٤ مارس ١٩٦٩م، انظر عادل مجاهد الشرجبي، التحضر والبنية القبلية في اليمن، مرجع سابق ص. ص ٢١٢-٢١٨، أيضاً علي محمد العلفي، نصوص يمانية، مرجع سابق، ص. ص ١٧٢-١٧٥.

(٢) للإطلاع على قرارات القوات المسلحة والأمن وقرارات التصحيح للقوات المسلحة، انظر علي محمد العلفي «نصوص يمانية»، مرجع سابق، ص ص ١٩٢-١٩٨، ٢١٥-٢٢٢.

(٣) احتل شيوخ القبائل ٩٣ مقعداً من مجموع مقاعد مجلس الشورى البالغة ١٥٩ مقعداً، وترأس المجلس الشيخ عبدالله ابن حسين الأحمر شيخ مشايخ حاشد، انظر، محمد محسن الظاهري، مرجع سابق، ص١٢٩.

وبرر رئيس الوزراء الأستاذ أحمد محمد نعمان استقالة الحكومة لعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها بسبب استنزاف شيوخ القبائل ميزانية الدولة[1]، وفي ديسمبر ١٩٧٢ استقالت حكومة الأستاذ محسن العيني، بسبب مطالبه غير المستجاب لها بحل مجلس الشورى الذي يهيمن عليه شيوخ القبائل والذي لا يمثل الشعب، وحل مصلحة شؤون القبائل، ووقف ميزانيات المشايخ[2]. أما شيوخ القبائل فقد حملوا المجلس الجمهوري المسؤولية عما آلت إليه أوضاع البلاد، وبدءوا الإعداد لتنفيذ انقلاب ضد رئيس المجلس الجمهوري.

تكرس النظام الجمهوري منذ المصالحة الوطنية في مارس ١٩٧٠، ومنذئذٍ بدأ الجمهوريون التغييريون لاسيما في المؤسسة العسكرية، يفكرون في مسألة إعادة بناء الدولة، وتخفيف هيمنة النخبة القبلية على أجهزة السلطة ومؤسسات صناعة القرار، ونفذوا في ١٣ يونيو ١٩٧٤ انقلاباً عسكرياً (أطلقوا عليه اسم حركة ١٣ يونيو التصحيحية)، بقيادة المقدم إبراهيم الحمدي، وقد بدأ منذ تسلمه السلطة في تحجيم السلطة السياسية لشيوخ القبائل، فاتخذ قراراً بتجميد العمل بدستور سنة ١٩٧٠ الذي صاغته النخبة القبلية، وحل مجلس الشورى الذي يشكل شيوخ القبائل معظم أعضائه، وفي ٢٧ يوليو ١٩٧٥ (الذي أطلق عليه يوم الجيش) أصدر عدداً من القرارات بإبعاد عدد من شيوخ القبائل من قيادة المؤسسة العسكرية.

كانت الأجواء السياسية في صنعاء عام ١٩٧٣ شديدة التوتر، وقد وقف عدد من العسكريين إلى جانب شيوخ القبائل ضد رئيس المجلس الجمهوري، وقد

---

(١) انظر، عادل مجاهد الشرجبي، التحضر والبنية القبلية في اليمن، مرجع سابق، ص. ص ٢٠٦-٢١٩، أيضاً عبد الرحمن سلطان، «الثورة اليمنية وقضايا المستقبل»، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٧٩م، ص٨٥، أيضاً علي محمد العلفي، نصوص يمانية، مرجع سابق، ص. ص ٢١٥-٢٢٢، أيضاً عبدالله بن حسين الأحمر، "برنامج للعمل الوطني وإصلاح الحكم"، الشركة اليمنية للطباعة والنشر، صنعاء، ١٩٧٣م، ص. ص ٣-٢٣.

(٢) أيد موقف العيني في إلغاء مصلحة شؤون القبائل الشيخ مجاهد أبو شوارب الذي كان منتمياً لحزب البعث وقائداً للجيش الشعبي، ففي رسالة وجهها إلى الشيخ سنان أبو لحوم الذي كان آنذاك يشغل منصب محافظ محافظة الحديدة، قال: "من المؤسف يا والدي [هكذا كان يخاطبه معظم المسؤولين والمشايخ آنذاك تقديراً لسنه] إنهم استطاعوا أن يخدعوا الإخوان الشيخ أحمد المطري والشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، وكتلوا الناس ضده، بحجة قطع [إيقاف] ميزانية القبائل، بينما كنت ضمنت لهم نقل معاش كل من كانوا ضمن الجيش الشعبي في حجة أو ريمة أو إب أو تعز أو صعدة، من أصحابنا وأصحابكم وأصحاب المطري ودارس [أي رجال القبائل التابعين لهؤلاء المشايخ] إلى شعبة الجيش الشعبي، في الإدارة المالية للقوات المسلحة، وتلغى شؤون القبائل، ولكنهم للأسف الشديد لم يقبلوا هذا، وعملوا على تجميع ذوي المصالح والأطماع، والذين لا يهمهم إلا ملء جيوبهم ضد الأخ محسن، حتى أقالوه بموافقة القاضي [يقصد رئيس المجلس الجمهوري]. النص الكامل للرسالة، في، سنان أبو لحوم، اليمن: حقائق ووثائق عشتها، الجزء الثاني، مؤسسة العفيف، صنعاء، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦، ص. ص٣٨٠ - ٣٨٢.

أجبر رئيس المجلس الجـمهوري على تقديم استقـالته في ١٣ يونيو ١٩٧٤، إلى رئيس مجلس الـشورى الشيخ عـبدالله بن حسين الأحـمر، الذي أحـالها مرفـقة باستقالتـه إلى القوات المسلحة، وتولى السلطة مجلس عسكري مـكون من سبعة عقـداء برئاسة المقدم إبراهيم الحـمدي، وتمثلت أهم إجراءاته فـيما يلي: «تجمـيد مجلس الشورى وتعليق العمل بالدستـور الدائم لعام ١٩٧٠م، حل القيادة العامة للقوات المسلحـة، حل الاتحاد اليمني [التنـظيم السياسي الرسـمي]، إبعاد ممثلي القبائل من قيادة الوحدات العسكرية وبعض مؤسسات الدولة»[1]، وتطوير تجربة هيئات التعـاون الأهلي للتطوير لإضعاف السلطة الاجتماعية لشـيوخ القبائل في الريف. وبشكل عام يمكن وصف فـترة حكم إبراهيم الحمدي بأنها فـترة صراع بين القوى السياسية والاجتماعـية الحديثة من جانب، والنخب التقليدية من جانب آخر، وكان التـوجه يتمركز حول طـبيعة بناء الدولة وتوزيع السلطة السيـاسية، حيث يسعى الطرف الأول إلى بناء دولة قوميـة حديثة ذات طابع مؤسسـي، دولة نظام وقانون ومواطنة مـتساوية، وتعزيز السلطة السيـاسية للقوى الاجتمـاعية الحديثة، فيما تسعى النخبة التـقليدية عموماً والقبلية بشكلٍ خاص إلى بناء دولة تقليدية، خاضعة لتوجهات النخبة القبلية.

تمفصل القبيلة بالدولة:

اغـتيل الرئيس إبراهيم الحـمدي في ١١ أكـتـوبر ١٩٧٧، ليخلفـه في السلطة المقدم أحمد الغـشمي الذي اغتيل بعد ثمانية أشـهر من تسلمه السلطة، وفي عام ١٩٧٨ انتخب أعضاء مجلس الشعب التأسيسي الرائد علي عبدالله صالح رئيساً لمجلس القيـادة خلفاً له، والذي اتبع سـياسات مـهادنة للقبـيلة، فأعاد مـصلحة شؤون القبائل، وأسس تنـظيماً سياسياً باسم المؤتمر الشـعبي العام، وهو المطلب الذي كان شيوخ القبائل قد تبنوه في كل مؤتمراتهم القبلية خلال عقد الستينيات من القرن العشرين، وجمد هيئـات التعاون الأهلي للتطوير، واستبدلت بالمجالس المحليـة، التي اعتـبرت جـزءاً من السلطة التنفـيذية للدولة، وفي عـام ١٩٨٨ تم

(١) عادل الشرجبي، التحضر والبنية القبلية في اليمن، مرجع سابق، ص٢٢٣.

تنفيذ أول انتخابات مباشرة للبرلمان، الذي سمي مجلس الشورى، وهي التسمية التي كان شيوخ القبائل يطالبون بها، وثبتوها في الدستور الدائم.

في ٢٢ مايو ١٩٩٠ تم توحيد شطري اليمن السابقين في دولة جديده باسم الجمهورية اليمنية، وقد حدد اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية فترة انتقالية لاستكمال بناء الدولة والتحول الديمقراطي، مدتها سنتان وستة أشهر[١]، تبدأ في ٢٢ مايو ١٩٩٠، وتنتهي في ٢١ نوفمبر ١٩٩٢، لذلك فإن مؤسسات الدولة وأجهزة السلطة التي تم تأسيسها عام ١٩٩٠، تمثل أجهزة لحكومة مؤقتة، تتمثل مهمتها الرئيسة في استكمال بناء الدولة بما يؤهلها لقيادة عملية التحول الديمقراطي، أي أن الفترة الانتقالية هي فترة لإنجاز الإصلاحات السياسية. إلا أن هذه القضية ذاتها كانت الدافع للخلاف الذي نشب بين طرفي الاتفاق، فشهدت الفترة ١٩٩١ – ١٩٩٤ صراعاً ثانياً بين قوى التحديث والقوة التقليدية، حول عملية بناء الدولة، ومثلما انتهى الصراع بين القوتين عام ١٩٧٧ باغتيال الرئيس إبراهيم الحمدي، انتهى الصراع عام ١٩٩٤ بحرب بين الطرفين انتصر فيها الفريق الساعي إلى بناء دولة تقليدية، وقد تم تعديل الدستور في أكتوبر ١٩٩٤، ثم في عام ٢٠٠١، بحيث بات دستور دولة الوحدة يحمل روح ونصوص دستور الجمهورية العربية اليمنية، باستثناء إقراره للتعددية السياسية، أما على مستوى الممارسة، «فقد تم تجميع عناصر الأمة دون دمجها» Amalgamated put not integrated.[٢]، وعوضاً عن أن يتم بناء الدولة بما يؤدي إلى قيام دولة قومية قادرة وذات إرادة، تم تلفيق دولة state collage من عناصر متنافرة، الأمر الذي ولد دولة مسخ monster or centaur state، نصفها

---

(١) تنص المادة (٣) من اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية، وتنظيم الفترة الانتقالية، على ما يلي: «تحدد فترة انتقالية لمدة سنتين وستة أشهر ابتداءً من تاريخ نفاذ هذا الاتفاق، ويتكون مجلس نواب خلال هذه الفترة من كامل أعضاء مجلس الشورى ومجلس الشعب الأعلى، بالإضافة إلى عدد (٣١) عضواً يصدر بهم قرار من مجلس الرئاسة، ويمارس مجلس النواب كافة الصلاحيات المنصوص عليها في الدستور عدا انتخاب مجلس الرئاسة وتعديل الدستور، وفي حالة خلو مقعد أيٍ من أعضاء مجلس النواب لأي سبب كانٍ يتم ملؤه عن طريق التعيين من قبل مجلس الرئاسة»، وتنص المادة (٢) منه على ما يلي: «بعد نفاذ هذا الاتفاق يكوّن مجلس رئاسة للجمهورية اليمنية لمدة الفترة الانتقالية يتألف من خمسة أشخاص ينتخبون من بينهم في أول اجتماع لهم رئيساً لمجلس الرئاسة ونائباً للرئيس لمدة المجلس، ويشكل مجلس الرئاسة عن طريق الانتخاب من قبل اجتماع مشترك لهيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى والمجلس الاستشاري، ويؤدي مجلس الرئاسة اليمين الدستورية أمام هذا الاجتماع المشترك قبل مباشرة مهامه، ويمارس مجلس الرئاسة فور انتخابه جميع الاختصاصات المخولة لمجلس الرئاسة في الدستور».

(٢) مايكل سي هدسون، الثنائية، الحسابات العقلانية والحرب في اليمن، في، عبده حمود الشريف (محرر)، التحولات السياسية في اليمن: بحوث ودراسات غربية ١٩٩٠ – ١٩٩٤، ترجمة حمود الصلاحي وآخيون، المعهد الأمريكي للدراسات اليمنية، صنعاء، ١٩٩٥، ص١٩٦.

دولة ونصفـها الآخر قبـيلة، يقوم نظامهـا السياسـي على تزاوج بين مؤســسات سياسية حديثة، ومنظومة ثقافية قبلية تقليدية.

صراع المؤسسات وتحالف النخب:

تخضـع العـلاقة بين الدولة والقبـيلة كمؤسســتين لقانون المحصلة الصـفرية Zero - Sum game، فكلما زادت سلطة الدولة القومية، تتراجع سلطة التنظيمات القبلية، والـعكس صحيح[1]، نقصد بالسلطة هنا ليـس السلطة المادية فحسب، بل أيضاً السلطة الأخـلاقية، أي قبـول الناس لهذه السلطة، والتي تتحـدد من خلال مدى إنجاز السلطة لأهداف المجتمع، وفي مقدمتها التنمية، تحقيق الأمن والعدل والمساواة، وفرض القانون، فتمسك الأفراد بانتماءاتهم القبلية يتناسب عكسياً مع مســتوى إنجاز الدولة لهـذه الأهداف، وقد بينت خبـرة المواطنين خلال السنوات الماضية أن مـستوى إنجاز الدولة لبـعض هذه الأهداف متدنٍ جداً، ولاســيما تلك المتعلقة بتحقيق الأمن وإنفاذ القانون، في مقابل ذلك أثبتت التنظيمات القبلية أنها أكثر قدرة على إنجاز هذه المهـمة، لذلك تنامى تمسك المواطنين في المناطق القبلية بانتماءاتهم القبليـة، فمعظم المستطلعة آراؤهم في محافظات صنعـاء، حضرموت، عمـران وذمار (٧٤,٧٪، ٧٧,٥٪، ٧٥٪ و٦١,٣٪ على التـوالي) يرون أن تمسك الأفراد بانتماءاتهم وهوياتهم القبلية، أمر ايجابي، في مقابل ذلك فإن ٥٣,٨٪ في محـافظة أبين و٥١,٣٪ في تعز، يرون أن تمسك الأفـراد بانتمـاءاتهم وهوياتهم القبليـة أمر سلبي، إن إيجابية التـمسك بالانتمـاءات والهويات القبلية، تتـمثل في المقام الأول، في حـماية المصـالح الفردية الخـاصة لأفـراد القبيلـة، مع ذلك فإن المواطنين ليسوا متمسكين بولاءاتهم القبليـة بشكل مطلق، فهم يتعاملون بانتقائية مع الدولة والقبـيلة، فحيثمـا يكون الانحياز للدولة مـحققاً لمصالحـهم ينحازون إليها، وكذلك الأمر في علاقاتهم بالقبيلة.

---

(١) قدم س. رايت ميلز مفهومه للسلطة باعتبارها محصلة صفرية Zero - Sum game، أي أن السلطة في المجتمع تشكل كماً محدداً إذا صح التعبير، من ثم يكون لأي طبقة أو فئة أو مجموعة اجتماعية من السلطة بقدر ما لا يكون لغيرها، فأي نقص في سلطة جماعة ما يعني زيادة سلطة جماعة أخرى، وهكذا يتغير توزيع السلطة، أما السلطة ذاتها فتبقى دائماً كماً ثابتاً، انظر نيكوس بولنتزاس، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية، ترجمة عادل غنيم، دار ابن خلدون، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٣، ص١٣٦.

باستثناء حضرموت فإن معظم المستطلعة آراؤهم يرون أن الشيخ يسعى إلى توظيف قوته السياسية لتحقيق مصالحه الخاصة أولاً، أكد ذلك ٦٩,٦٪ في صنعاء، ٧٦,٢٪ في عمران، ٦٣,٣٪ في أبين، ٦١,٣٪ في ذمار و٤٠٪ في تعز، وذلك خلافاً للمواطنين في حضرموت الذين يرى ١٦,٢٪ منهم أن الشيخ يوظف قوته السياسية لمصلحته الخاصة، و٥٦,٣٪ يرون أنه يوظفها للمصلحة العامة، و٢٧,٥٪ يرون أنه يوظفها لصالح القبيلة، وقد انعكست هذه التوجهات على توجه المواطنين حول مدى تمثيلهم في أجهزة الدولة، فغالباً ما يتم تمثيل المناطق والقبائل في أجهزة الدولة من خلال شيوخ القبائل وأبناء شيوخ القبائل، ولان هؤلاء كما يرى معظم المواطنين يمثلون مصالحهم الخاصة، أكثر من تمثيلهم مصالح المواطنين، فإن معظم المستطلعة آراؤهم في محافظات صنعاء، تعز، أبين، عمران وذمار، يرون أنهم غير ممثلين في الدولة تمثيلاً سياسياً صحيحاً.

في ظل تمفصل القبيلة بالدولة، لم تعد العلاقة بينهما علاقة تناقضية، بل باتت علاقة تكاملية. الأمر الذي تمخض عنه تولد نظام سياسي رعوي patrimonial، يقوم على تقاسم السلطة السياسية بين الدولة والقبائل، وتنازل الدولة عن بعض وظائفها لصالح شيوخ القبائل، الذين تحولت علاقتهم بالنظام في ظل هذا التمفصل بين الدولة والقبيلة إلى علاقة التزام سياسي political illtizam[1]، وبالتالي باتت القبيلة تمارس بعض مهام الدولة، وتتصرف الدولة أحياناً كقبيلة، فهي دولة ضعيفة مسلوبة القدرة، فعلى الرغم من تواجدها في أكثر من مناطق البلاد إلا أنها ضعيفة وخاضعة، وغير قادرة على فرض سيادة القانون، فالدولة الضعيفة حسب وصف جورج بوردو «ثقيلة دون أن تكون قوية، وحاضرة في كل مكان، ولكن منزوعة السلاح، دولة مشوهة وباهتة، دولة تتمتع بجهاز الولاية، ولكن تنقصها الفكرة التي كان يمكن أن تصنع منها سلطة دولة، دولة تخدم كثيراً من المتطلبات إلى درجة أنها لم تعد تأمر أحداً»[2].

بعد حرب عام ١٩٩٤ تم تنفيذ احتواء متبادل بين قادة النظام وشيوخ القبائل، وتشكلت نخبة مُركَّبة، سعت إلى إضعاف الطابع المؤسسي للدولة والقبيلة على حد سواء، فتبنى قادة النظام في تعاملهم مع القبيلة إستراتيجية تقوم على ممارستين متناقضتين شكلاً ومتكاملتين موضوعاً، تهدفان إلى إضعاف القبيلة كمؤسسة اجتماعية، وتقوية القبلية tribalism كمنظومة ثقافية، وكذلك الأمر

(١) نظام الالتزام illtizam هو نظام استخدمته الامبراطورية العثمانية في المناطق التي اخضعتها لسيطرتها، ولم تبن فيها دولة مركزية متكاملة، حيث عهدت بمهام جمع الضرائب للعمد والأعيان المحليين local notables، وقد استخدمته بداية في مصر في القرن السابع عشر، وقد أنهى العمل به محمد علي ضمن جهوده لبناد الدولة المركزية، وقد حول هذا النظام العمد والأعيان المحليين من ممثلين لمناطقهم وجماعاتهم القرابية أمام الدولة، إلى ممثلين للدولة في مناطقهم.

(٢) جورج بوردو، الدولة، ترجمة سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٥، ص١٢٦.

بالنسبة لشيوخ القبائل، فهم يدعمون النظام ويسعون في الوقت ذاته إلى إضعاف الدولة كمؤسسة، وذلك يصب في خدمة النخبة السياسية والنخبة الاجتماعية في آنٍ واحد، فهما نخبتان متكاملتان، وليستا نخبتين متنافستين، وبالتالي فمن مصلحتهما إضعاف المؤسستين؛ فالنخبة السياسية الحاكمة حتى تستديم هيمنتها على السلطة السياسية تعمل على تعويق مؤسسة الدولة، وهو ما يتلاقى مع رغبة شيوخ القبائل في إضعاف الدولة، للحفاظ على قوتهم السياسية، ذلك أنه مع مؤسسة الدولة سوف يغدو مبدأ المنافسة والكفاءة هو المبدأ الوحيد المنظم للوصول إلى السلطة السياسية، وهم لا يمتلكون القدرات التي تؤهلهم للمنافسة[1]، في حين أن من مصلحتهم إضعاف البنية القبلية التقليدية التي كانت تقوم على المساواة، بحيث يتحررون من الخضوع لمساءلة أفراد قبائلهم، وبالتالي فقد دعموا تحول القبيلة من بنية اجتماعية قائمة على المساواة egalitarian social structure إلى بنية اجتماعية تراتبية، قائمة على التمايز، بما يدعم استدامة سلطتهم الاجتماعية. ترتب على هذه الإستراتيجية إضفاء خصائص بترومنيالية patrimonial على الدولة والمجتمع[2]، وبالتالي خضوع المواطنين لقمع مُركب، قمع اجتماعي تمارسه عليهم النخب القبلية، وقمع سياسي يمارسه عليهم النظام.

بات شيوخ القبائل بحاجة إلى الدولة لأن مصلحتهم مرتبطة بها، وبات قادة النظام بحاجة إلى القبيلة لأن بقاءهم في السلطة يعتمد عليها، ومصلحة النخبتين تقتضي إضعاف المؤسستين، وبالتالي فقد عملتا على إضعاف الدولة وإضعاف القبيلة، ولكن ليس إلى الدرجة التي تصبح إحداهما قادرة على القضاء على الأخرى، ولتنفيذ ذلك عمل قادة النظام على إضعاف القبائل من خلال خلق ظروف الصراع والحروب بينها[3]، وعمل شيوخ القبائل على خلق الأزمات والصراعات السياسية، وتوتير علاقة الدولة بالمجتمع المدني، لضمان استمرار مصالحهم.

---

(١) وهو ما يبدو واضحاً في تفسير الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر قرار الرئيس علي عبدالله صالح الذي يقضي بتعيين مديري المديريات من حملة المؤهلات الجامعية، على أنه واحد من الإجراءات الهادفة إلى تقليص القوة السياسية لشيوخ القبائل، انظر، الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، مذكرات الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر: قضايا ومواقف، دار الأفاق للطباعة والنشر، صنعاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧.

(2) See، J. E. Peterson، The Arabian Peninsula in Modern Times، A Historiographical Survey، American Historical Review، Vol. 96، No. 5، (Dec. 1991)، pp. 1435-1449. I had depend on the electronic version، from www.JEPeterson.net

(٣) خلال مقابلة مع أحد المشايخ في مركز الغولة مديرية ريدة محافظة عمران، بتاريخ ٢٠ / ٣ / ٢٠٠٨ قال: «الدولة أحياناً تزرع المشاكل والخلافات بين القبائل، حتى تتفرق القبائل، لأن اتحاد القبائل يقلق الدولة ويسبب لها المشاكل».

الفصل الثالث

الدور السياسي للقبيلة اليمنية

تمهيد :

القـبيـلة هي نمط من تنظيـمات مـا قـبل الدولة Pre-State Organizations، يفتـرض نظرياً ضموره وتراجع أهـميته الـسياسيـة مع تشكل الدولة القومـية، فالعلاقة بين الدولة والقبيلة من الناحـية النظرية هي علاقة تناقضية contradic-tory relationship، يقوم بينهمـا صراع وجودي vital straggle، فولادة الدولة كما يقول مـاكس فيبر Max Weber يشكل نهاية الوراثة[١]، أي أن ولادة الدولة نهايـة للتنظيمـات القبليـة، ويقرر عـبد الرحمـن بن خلدون: «أن الأوطان كثـيرة القبائل قل أن تستحكم فيها دولة»[٢]، لذلك فإن السؤال الأساس الذي يسعى هذا الفصل للإجابة عليـه هو: لماذا استمر – بل تعاظم – الدور السيـاسي للقبيلة في اليمن في ظل الدولة القومـية؟؛ إلى درجة أن القبائل باتت تشكل مكوناً سـياسياً وثقافيـاً أساسياً في المجتـمع اليمني[٣]. إن الإجابة على هذا السؤال ينبغي أن لا تقوم على تحليل طبيـعة البنية القبليـة ذاتها، كما فعل بعض البـاحثين السابقين، حيث فسرت شيلا كارابيكو Carapico استمرار القوة السيـاسية للقبائل في ظل وجـود الدولة القـوميـة بأنه يرجع إلى «قـدرة القـبائل على التكـيف ومســايرة التـحديث، الأمـر الذي مكنهـا من التـعـايش مع الدولة، والاستـمـرار في تأدية وظيفـتهـا في مجـال التضـامن بين الأفراد، باعـتبارها آليـة لتنسيـق دعم أفراد الجمـاعات الصـغيـرة بعضــهم للبعـض الآخر، وضمـان الأمن والمسـاندة فيـما بينهم»[٤]، بل ينبغـي تفسيـر استمـرار الدور السيـاسي للقبيلة مـن خلال تحليل

(1) Max Weber، Bureaucracy، in C. Wright Mills، From Max Weber، Oxford University Press، New York، 1958، P. 204.

(٢) أبو زيد ولي الدين عبدالرحمن بن محمد الأشبيلي (الشهير بابن خلدون)، مقدمة ابن خلدون، دار العقيدة، الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص١٧٢.

(3) Carapico، Yemen Between Civility and Civil War، op cit، p. 293.

(4) Ibid. P. 253.

طبيعة الدولة، فتنامي الدور السياسي للقبيلة لا يرجع إلى قوتها، بل يرجع إلى ضعف الدولة، فعلاقة القبيلة بالدولة تحددت تاريخياً وفقاً لقوة الدولة، فالقبائل تخضع للدولة إذا اقتنعت أنها قوية[1]، فقد تمكن أئمة الدولة الزيدية في فترات قوتهم من إخضاع شيوخ قبائل حاشد وبكيل، وغيرها من القبائل، وفرضوا نظام الرهائن عليهم[2]، وفي فترات ضعفهم دفعوا للمشايخ معونات سنوية[3]. فالقبائل في ظل الدولة الضعيفة تعتبر نفسها دويلات صغيرة داخل الدولة، يتزعمها شيوخها[4]، وأية محاولة لتواجد السلطة المركزية تلقى من القبيلة مقاومة شديدة[5]، فلم تستطع الإمامة الزيدية بتأريخها الطويل أن توجد وحدة سياسية متكاملة، إلا في فترات قصيرة متقطعة من تأريخها[6].

تمكن شيوخ القبائل من خلال هيمنتهم على السلطة التشريعية من إدماج معظم الأعراف القبلية في البنية التشريعية، فالمادة (١٣٦٣) من القانون رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٢ بشأن القانون المدني تكرس الأعراف القبلية المتعلقة بإدارة المياه، التي تقوم على الملكية الفردية لمصادر المياه، وتقاسمها ووراثتها تبعاً لتقاسم ووراثة الحيازات الزراعية[7]، حيث نصت على أن «حق الشرب يورث ويوصى بالانتفاع به، ولا يباع إلا تبعاً للأرض ولا يوهب ولا يؤجر إلا لعرف»، وعززته أحكام القانون رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٢ بشأن المياه»[8]، وهذا النص

---

(١) فرد هوليداي، مرجع سابق، ص ١٨٠، أيضاً سلطان أحمد عمر، مرجع سابق، ص. ص ١١٣ – ١١٤، أيضاً محسن خصروف، مرجع سابق، ص. ص ١٥٣ – ١٥٥. ويقول المؤرخ الواسعي: «إن القبائل لا يصلحهم إلا الجور»، عبدالواسع بن يحيى الواسعي، مرجع سابق، ص٣٢٢.

(٢) انظر، جلوبوفسكايا، الدولة والقبائل في شمال اليمن، مرجع سابق، ص. ص ١٥٠ – ١٥١، أيضاً تاج الدين عبدالباقي عبدالمجيد اليماني، تاريخ اليمن المسمى بهجة الزمن في تاريخ اليمن، تحقيق مصطفى حجازي، دار العودة، بيروت، ١٩٨٥، ص. ص ١١٦ – ١١٩ ، ١٢١، أيضاً أدجار أوبلانس، اليمن: الثورة والحرب حتى عام ١٩٧٠، ترجمة عبد الخالق محمد لاشيد، دار الرقي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥، ص٥٦.

(٣) جلوبوفسكايا، الدولة والقبائل في شمال اليمن، مرجع سابق، ص١٥٠.

(٤) جلوبوفسكايا، الدولة والقبائل في شمال اليمن، مرجع سابق، ص١٠٢.

(٥) المرجع السابق، ص١٠٥.

(٦) فاروق عثمان أباظه، مرجع سابق، ص١٣٣.

(٧) وزارة التخطيط والتعاون الدولي الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر، صنعاء، ص٢٠.

(٨) تنص المواد (٢٧، ٢٨، و٢٩) منه على ما يلي:

مادة (٢٧): يخول حق الانتفاع بالماء لصاحبه المتصرف بالماء، بما لا يتعارض مع المصلحة العامة والأعراف والتقاليد السائدة في كل منطقة أو حوض مائي وفي كل الأحوال فالحقوق القائمة والمكتسبة في المياه سواءً قبل صدور هذا القانون أو بعده مصانة ولا تمس إلا للضرورة القصوى وبتعويض عادل.

مادة (٢٨): تراعى الحقوق التقليدية في الانتفاع من حصاد الأمطار ومياه السيول المتدفقة طبيعياً، وذلك في ما يتعلق باستخدامها للري وارتباطها بالأرض الزراعية المنتفعة بها، وتراعي في هذه الحقوق خصائص المناطق ذات الصلة بالأعراف والتقاليد ونظم الري المرعية والمتعارف عليها في كل منطقة من مناطق الجمهورية.

مادة (٢٩): تبقى حقوق الانتفاع التقليدية والحقوق المرفقة بها قبل صدور هذا القانون على مياه الينابيع والعيون والغيول والجداول الطبيعية والآبار السطحية التي لا يزيد عمقها عن ستين متراً مصانة ، ويحتفظ بها أصحابها كحقوق قائمة، وذلك دون الإخلال بقواعد التسجيل، وعلى أن تظل مخصصة للأغراض المعدة لها. وفي حالة انتقالها إلى ملكية الغير فإن هذه الحقوق تنتقل وجوبا إلى المالك الجديد وفي حالة تجزئة الأرض المنتفعة بالماء، يتم توزيع الماء بحسب مساحات القطع الناتجة عن التجزئة.

فضلاً عن تناقضه مع الدستور[1]، فإنه يحد من قدرة الدولة على توجيه استخدامات المياه نحو الأغراض الأكثر نفعاً للمجتمع، كما يخلق تعارضاً بين ما يترتب على الدولة عمله لمراقبة وتنظيم هذه الحقوق للصالح العام، والتملك الفردي المطلق لمصادر المياه[2].

على الرغم من أن شيوخ القبائل هم القوة المهيمنة على المجالس التشريعية التي تشكلت منذ قيام الوحدة حتى الآن، وبالتالي فهم القوة ذات الثقل في إصدار التشريعات، إلا أنهم أنفسهم ساهموا في اختلال التوازن بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية لصالح السلطة التنفيذية، وقد قبلوا بذلك في ظل توافق غير معلن على تقاسم السلطة بين قادة الدولة والنخبة القبلية، فمنحت قادة الدولة السلطات المركزية، ومنح شيوخ القبائل السلطة على المستوى المحلي، وبالتالي فإن نشاطهم في البرلمان هو نشاط سياسي بالوكالة عن السلطة التنفيذية.

تباين القوة السياسية للقبائل:

الأدوار السياسية للقبائل اليمنية لا تمثل انعكاساً لعلاقة استراتيجية بين القبيلة والدولة كمؤسسة، بل هي انعكاس لعلاقة تكتيكية بين القبيلة والنظام، لذلك فإن الأدوار السياسية للقبائل اليمنية ليست متماثلة، والتأثير السياسي لشيوخ القبائل متفاوت، وعلى هذا يمكن القول: إن الصراع السياسي الذي كان قائماً بين طرفي السلطة في الشطر الشمالي من اليمن في أواخر ستينيات القرن العشرين، والذي قاد طرفيه المسؤولون المنتمون لحزب البعث العربي الاشتراكي من جانب والمسؤولون المنتمين للإخوان المسلمين من جانب آخر، قد تطابق مع الانقسام بين قبائل حاشد وبكيل، وهناك من يعتبر أن الصراع السياسي بين طرفي السلطة خلال الفترة ١٩٩١ – ١٩٩٤ انعكس على شكل استقطاب بين المواقف السياسية لقبيلتي حاشد وبكيل[3]، فالعلاقة بين القبيلة والدولة هي جزء

(١) تنص المادة (٨) من الدستور على أن: «الثروات الطبيعية بجميع أنواعها ملك للدولة وهي التي تكفل استغلالها للمصلحة العامة».

(٢) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(3) Paul Dresch and Bernard Haykel، Stereotypes and Political Styles: Islamists and Tribesfolk in Yemen، International Journal of Middle East Studies، 27، 1995، P. 56.

من شبكة علاقات سياسية واجتماعية واقتصادية مُركَّبة ومتشابكة، تتحدد بناء على طبيعة العلاقة بين المجموعات السياسية التي تتكون منها الطبقة السياسية الحاكمة، والعلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني الحديث، وطبيعة توزيع القوة السياسية، ومدى ما تتمتع به القوى السياسية والاجتماعية المختلفة من قوة وتأثير، فتتحالف القبيلة مع الدولة في الحالات التي يسود فيها الصراع بين الدولة والمجتمع المدني، وفي حالات الانقسام والصراع بين أطراف السلطة السياسية فإن القبيلة تتحالف مع الجناح المحافظ في السلطة، ويتناسب التأثير السياسي للقبيلة عكسياً مع قوة الطبقة المتوسطة.

تمكن شيوخ القبائل من لعب أدوارهم السياسية والتأثير على مؤسسات صناعة القرار السياسي بشكل مباشر، من خلال شغلهم مناصب سياسية وإدارية في الجهاز الإداري للدولة، البرلمان، أجهزة السلطة المحلية، والمؤسسة العسكرية، فعلى مستوى السلطة التشريعية شكل شيوخ القبائل حوالي ٥٨٪ من مجموع أعضاء مجلس الشورى المنتخب عام ١٩٧١، ويرجع ارتفاع نسبة تمثيلهم في هذا المجلس إلى طبيعة النظام الانتخابي الذي كان معمولاً به آنذاك[١]، مع ذلك فإن تمثيل شيوخ القبائل في المجلس الوطني الذي تأسس بالتعيين عام ١٩٦٩، والمجالس التشريعية المعينة والمنتخبة التي تأسست بعد ذلك كان متقارباً، فهو يقترب من نسبة الخمسين في المائة، فقد بلغ تمثيل شيوخ القبائل وأبناء شيوخ القبائل في مجلس النواب (الغرفة الأولى للبرلمان) المنتخب في إبريل ٢٠٠٣ حوالي ٥١٪ من إجمالي أعضاء المجلس، وكان تمثيلهم في مجلس الشورى المعين (الغرفة الثانية للبرلمان) قريباً من هذه النسبة.

تتباين القوة السياسية للقبائل اليمنية المختلفة وفقاً لمدى تماسكها الداخلي، وقوة تأثير شيوخها، ومدى تمسكها بطابعها الحربي، ومدى اعتماد النظام عليها، فاتحاد قبائل حاشد، هو أكثر الاتحادات القبلية تأثيراً في السياسية اليمنية، بسبب هيمنة شيوخه على جهاز الدولة[٢]، والقبائليون يلتفون حول الشيخ الذي له علاقات وارتباطات بالدولة[٣]، فيما قبائل حمير ومذحج وكندة في محافظات:

(١) للإطلاع على مزيد من التحليل لقانون الانتخابات رقم (١) لعام ١٩٧١، انظر، قائد محمد طربوش، تطور النظم الانتخابية في الجمهورية اليمنية ١٩٤٨ – ١٩٩٢، منشورات ٢٦ سبتمبر، صنعاء، دون تاريخ، ص. ص ١٢١ – ١٢٧.
(٢) مقابلة مع أحد المشايخ في مركز الغولة مديرية ريدة محافظة عمران، نفذت بتاريخ ٢٠ / ٣ / ٢٠٠٨.
(٣) مقابلة مع أحد المشايخ في مركز الغولة مديرية ريدة محافظة عمران، نفذت بتاريخ ٢٠ / ٣ / ٢٠٠٨.

تعز، الحديدة، إب، لحج، أبين، حضرموت، شبوة والمهرة، لا تتمتع سوى بقدر محدود من القوة والتأثير السياسي، ويرجع ذلك إلى طبيعة التطور التاريخي للتنظيم القبلي لهذه القبائل، وطبيعة علاقتها بالدولة، فعلى الرغم من أن اليمن افتقر إلى وجود دولة مركزية خلال معظم فترات تاريخه الإسلامي حتى ستينيات القرن العشرين، إلا أن المناطق التي تعيش فيها قبائل حمير ومذحج وكندة، شهدت تأسيس بعض الدول التي اتسمت بطابع مؤسسي، منها الدولة الأيوبية، الرسولية، الطاهرية، ثم الاحتلال العثماني والانجليزي[1]، فيما خضعت المناطق التي تسكنها قبائل حاشد وبكيل للدولة الزيدية، والتي اتسمت بطابع فردي بونابرتي، ولم يؤسس الأئمة الزيديون أي مؤسسات حكومية خلال تاريخهم، فقد كانوا خلال تلك الفترة كلها أشبه بحركة تحرر تخوض حرب أغوار، بل إن الجيش الذي قاده الأئمة الزيديون كان جيشاً قبلياً، وذلك خلافاً للدول التي قامت في مناطق قبائل حمير ومذحج وكندة، التي أسست جيوشاً محترفة، ومؤسسات حكم. لذلك تعزز الطابع الحربي لقبيلتي حاشد وبكيل وضعف عند القبائل الأخرى، وعلى الرغم من أن النظام عمل منذ ١٩٩٠ على إحياء البنى والعلاقات القبلية في هذه المحافظات، إلا أن السكان المحليين في فيها ظلوا متمسكين ببعض التوجهات المدنية التي اكتسبوها خلال العقود والقرون الماضية.

تحول شيوخ القبائل الحميرية في المناطق الجنوبية والشرقية وفي تهامة إلى إقطاعيين، وبرز التمايز الاجتماعي بين الشيوخ وأفراد القبائل في تلك المناطق، فيما استمر الطابع المساواتي agrarian في القبائل الهمدانية، لذلك لم يعد أفراد

---

(١) بدأ حكم الأيوبيين عام ٥٦٩ هجرية، عندما قدم توران شاه من مصر إلى اليمن عام ٥٦٩ هجرية، على رأس جيش كبير من الأتراك، الأكراد، المصريين والشاميين، واستولى على إمارة آل مهدي وإمارة آل حاتم، وسيطر على مناطق زبيد، تعز، إب، عدن، حضرموت وصنعاء، وقد استمر حكم الأيوبيين حتى عام ٦٢٨ هجرية عندما تمرد عليهم نائبهم التركماني في اليمن نور الدين عمر بن رسول، وإعلانه تأسيس الدولة الرسولية، والتي استمر حكمها لهذه المناطق حتى عام ٨٥٨ هجرية عندما تأسست على أنقاضها الدولة الطاهرية في عدن، التي انتهى حكمها باحتلال الأتراك لليمن عام ٩٤٥ هجرية، والذين استمر حكمهم لأجزاء من اليمن حتى عام ١٠٥٥ هجرية، بعد جلاء الأتراك عن اليمن عام ١٦٣٥ سيطر الإمام القاسم (مؤسس الدولة القاسمية الزيدية) على عدن، حيث استطاع ابنه المتوكل على الله إسماعيل مد نفوذه منذ سنة ١٦٤٤ حتى شمل لحج وعدن وحضرموت، وفي عام ١٧٢٨ ميلادية «أعلن شيخ قبيلة العبادلة فضل بن علي بن فضل بن صالح بن سالم العبدلي أنه أمير مستقل، وخلع الطاعة عن الدولة المركزية في صنعاء وإمامها حسين بن قاسم وثار على عامله في عدن الشيخ أحمد الوادعي، وفي عام ١٨٣٩ احتل الانجليز عدن، ثم عاد الأتراك العثمانيون لاحتلال أجزاء من اليمن مرة أخرى عام ١٢٤٩ هجرية، واستمروا فيها حتى عام ١٩١٨ ميلادية. في موازاة كل هذه الدويلات كانت الدولة الإمامية الزيدية التي تأسست عام ٢٨٤ هجرية (٧٩٧ ميلادية)».

القبائل الحميـرية يلتفون حول شيوخهم، ولم يعد للشيـوخ تأثير كبير على أبناء القبائل، وفي إطار القبائل الهـمدانية فإن شيوخ القبائل الحاشدية يتـمتعون بقوة سيـاسية أكبـر من تلك التي يتمتع بهـا شيوخ قـبائل بكيل، ويحظون بامتـيازات ماليـة وحصـة أكبر من الـسلطة مقارنة بمـشايخ بكيل، ففـي أبريل ٢٠٠٨ قدم الشيخ محمد الشايـف – رئيس لجنة الحريات في مجلس النواب – مذكرة طلب سؤال لرئيس الحكومـة حول التفاوت في المبـالغ التي يتم صرفها من مـصلحة شؤون القبائل وقال: «إن مشائخ يتقاضون شهرياً ملايين الريالات بينما آخرون يتقاضـون خمـسين ريالاً بحسب ما أعرف من هؤلاء، بينما هم مناضلون حاربوا مع الثورة والجـمهورية وفي حرب السـبعين يوماً». واستـغرب ما اعتبـره ظلماً فادحاً قائلاً: لماذا لا يتساوى المشـائخ في ما يصرف لهم حتى وإن تسلم الشيخ الواحد عشرين ألف ريال بعد أن تتم مساواة من يستلم الريالات والملايين. يذكر أن ميزانية مصلحة شؤون القبائل السنوية تصل إلى ٤ مليارات ريال يمني.

أساليب وآليات ممارسة القبيلة لتأثيرها السياسي:

القبيلة لا تمتلك رؤيةً أو برنامـجاً للتغيير السيـاسي، وفي الحالات التي تقدم القبائل مطالب تتعلق بطبيعة النظام السـياسي، فإنها مطالب رجعية regressive، لذلك فإن أكـثر الأسـاليب التي تستـخدمـها القبـائل في الضغط علـى الحكومة للاستجابة لمطالبـها السياسية والتنموية تشبه تلك التـي أسماها هابرل التمردات البدائية primitive repeals، كالاختطاف وقطع الطريق[١]، تدمير الممتلكات العامة والتمـرد المسلح، «فخلال عام ١٩٩٨ تم تفـجير الأنبـوب الذي ينقل النفط الخام من مـأرب إلى موانئ التـصدير على الـبحـر الأحمـر ١١٨ مرة من قـبل قبـيلة جهم»[٢]، وخلال الفترة ١٩٩٦ – ٢٠٠٠ تم تنفيذ ١١٨ حادث اختطاف، وكان بين المختطفين ١٤٧ أجنبياً[٣]، وهذه الأساليب في الحالات التي تنجح في الدفاع عن حقـوق أفراد القـبيلة، فإن مـا تقوم به يتـضمن انتـهاكاً لحـقوق أفـراد آخرين؛ وعموماً فإن هذه الأساليب في التعبـير عن المطالب هي أساليب شائعة في قبائل

(1) See، Carapico، Yemen Between Civility and Civil War، op. cit. P. 297

(2) Sharif Ismail، Unification in Yemen: Dynamics of Political Integration، 1978-2000، Thesis submitted in partial fulfillment of the degree of MP hill، Faculty of Oriental Studies، University of Oxford، p. 42.

(3) ibid، p. 42.

حاشد وبكيل، ونادراً ما تستخدمها القبائل الأخرى.

شيوخ القبائل لا يهتمون بطبيعة النظام السياسي، بقدر اهتمامهم بالحصول على منافع مادية مباشرة من الدولة، وهو ما عبر عنه بوضوح الشيخ محسن بن علي (سلطان المسيمير) عندما قال: «من يملأ كفوفنا قروشاً فهو سلطاننا»[١]، وهذا هو سبب قبول القبائل بالإدارة الاستعمارية البريطانية في عدن، وتمردهم على العثمانيين[٢]، فالإدارة الاستعمارية في عدن منحت شيوخ القبائل مرتبات شهرية[٣]، لذلك ومجاراة لسياسة الإدارة الاستعمارية البريطانية في التعامل مع شيوخ القبائل قرر الحاكم العثماني عزت باشا في عام ١٣٣٠ هجرية معاشات شهرية لرؤساء القبائل في حاشد وأرحب[٤]. وقد سميت هذه المعاشات بالمعاشات السياسية، ووصف المشايخ الذين يحصلون عليها بأهل السياسة[٥]. فالقبيلي يشبه دودة العلق التي تمتص الدم من الجسم، وهو كلاعب الشطرنج الذي يسعى إلى أخذ كل ما عند خصمه، ويحتفظ بكل ما عنده[٦]. إن القبيلي يحب أن يأخذ من الدولة كل شيء ولا يعطيها شيئاً، ولتحقيق ذلك ارتبط شيوخ القبائل بعلاقات شخصية بالرئيس، للحصول على منافع شخصية.

بسبب تنظيم ممارسة السلطة السياسية وفقاً لعلاقات الموالاة والتبعية الشخصية، وإدارتها من خارج مؤسسات الدولة، فإن علاقة شيوخ القبائل بقادة النظام لم تضمن لهم الحصول على المنافع المادية فقط، بل تمكنوا من ممارسة أدوار سياسية من خارج مؤسسات الدولة، وعبر ما سمي باللجان العليا، فقد شهدت العقود والسنوات الماضية تشكيل عدد من اللجان للتعامل مع بعض القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ابتداء بلجنة المصالحة الوطنية عام ١٩٨١ ولجنة الوساطة بين الرئيس علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض أثناء الأزمة التي سبقت حرب صيف عام ١٩٩٤، اللجنة الوطنية للتحكيم التي

(١) نقلاً عن، عبدالواسع بن يحيى الواسعي، مرجع سابق، ص٦٦.
(٢) انظر، هارولد ف يعقوب، مرجع سابق، ص. ص ٩٤ – ٩٥.
(٣) انظر، المرجع السابق، ص ٩٨.
(٤) انظر، عبدالواسع بن يحي الواسعي، مرجع سابق، ص٣٢٥.
(٥) وردت هذه التسميات على سبيل المثال في رسالة من محمود نديم، الوالي العثماني في اليمن، إلى الإمام يحيى حميد الدين، مؤرخة في فبراير ١٩١٥. للاطلاع على نص الرسالة، انظر، سيد مصطفى سالم، وثائق يمنية، مرجع سابق، ص. ص ٢٨٥ – ٢٩١.
(٦) انظر، هارولد ف يعقوب، مرجع سابق، ص١١٦.

أسست عام ١٩٩٧ للتحكيم في قضايا الثأر، لجنة دراسة الظواهر المؤثرة على الوحدة الوطنية، ولجنة الوساطة بين النظام ورجل الدين حسين بدر الدين الحوثي، المتمرد على الدولة في محافظة صعده، وفي حل الخلاف بين الشيخ محمد أحمد منصور ومواطني الجعاشن، وقد شكلت جميع هذه اللجان من قبل الرئيس علي عبدالله صالح وأشرك فيها شيوخ القبائل. لم يقتصر إشراك شيوخ القبائل في الآليات المتعلقة بالسياسة الداخلية، بل أيضاً في الآليات الخاصة بالسياسة الخارجية، فقد ضُم بعض شيوخ القبائل إلى كثير من الوفود اليمنية إلى مختلف دول العالم، سواء ممن يشغلون مواقع في أجهزة السلطة أو ممن لا يشغلون هذه المواقع. مع ذلك فإن الأدوار السياسية الأكثر أهمية التي تمارسها النخب القبلية، هي تلك التي تمارس من خلال المؤسسات.

مؤسسات السلطة التشريعية والتنفيذية:

بعد شهر واحد من قيام الثورة، تم في ٢٦ أكتوبر ١٩٦٢ تأسيس المجلس الأعلى لشيوخ القبائل، الذي تكون من ١٢ شيخاً، وفي ٣١ أكتوبر ١٩٦٢ صدر إعلان دستوري نصت المادة التاسعة منه على أن يتألف من شيوخ الضمان مجلس للدفاع، ينظر في شؤون البلاد، ويكون كل شيخ من شيوخ الضمان برتبة وزير دولة، وفي حال عدم انعقاد المجلس يتولى كل شيخ مهمة المحافظة على أمن منطقته[1]، وقد تكون المجلس من ١٨٠ شيخاً من شيوخ القبائل، وفي يناير ١٩٦٣ تم تأسيس مجالس شيوخ القبائل في المحافظات، وكانت الجمهورية العربية اليمنية آنذاك مكونة من ٧ محافظات، وقد تشكلت مجالس المحافظات فيها على النحو التالي: صنعاء ٣٢ شيخاً، إب ١٦ شيخاً، تعز ١٤ شيخاً، الحديدة ١١ شيخاً، حجة ١١ شيخاً، البيضاء ٦ شيوخ، والشام ٥ شيوخ، وفي ١٧ أبريل ١٩٦٣ تم الإعلان عن تأسيس لجنة شيوخ القبيلة، وقد شكلت هذه المؤسسات بناء على رغبة تيار التحديث الذي تسلم السلطة بعد قيام الثورة، رغبة منه في التعايش مع القبيلة مؤقتاً، ومنحها دوراً سياسياً مؤقتاً، غير أن شيوخ القبائل لم يقبلوا بهذه الإستراتيجية، فطالبوا في مؤتمر عمران بتحويل المجلس الأعلى لشؤون القبائل إلى مجلس شورى.

---

(١) انظر، مطهر محمد إسماعيل العزي، التطور الدستوري في الجمهورية العربية اليمنية، دار الكاتب العربي، دمشق، ١٩٨٥، ص١٨٣.

تشكل المجلس الوطني كـأول مؤسـسة تشـريعيـة في اليمن الـشمالـي عام ١٩٦٩، وتشكل من ٦٩ عـضواً جمـيعهم بالتـعيين، وقـد مثل بداية لتـشكل كرة الثلج، التي تمخـضت عن سيطرة شيـوخ القبـائل على السلطة التشـريعية، فـقد وضع هذا المجلس قـانون الانتـخابات بما يضـمن وصول شـيـوخ القبـائل إلى البرلمان، وعلى الرغم من تغيير التشريعـات الانتخابية إلا أن كل التشريعات التي صدرت بعد ذلك في الشطر الشـمالي من اليمن قبل الوحدة، وقـانون الانتخابات رقم ١٣ لعـام ١٩٩٣ وتعديلاته اللاحـقـة، صيـغت بما يضمن وصـول شيـوخ القبائل للبـرلمان، فبات أشبـه باللويا جرجا Loya jerga الأفغانية. إن اسـتبسال شيـوخ القبـائل في تكييف التـشريعات بما يضـمن وصول النخـبة القـبلية إلى مجلس النواب، يـرجع إلى أنه المؤسسة الوحـيدة التي يمكن أن تسـتوعب ممثلي جميع القبائل اليمنية، فضلاً عن أهميته كمؤسسة تشريعية يضمن شيوخ القبائل من خلالها صياغة التشريعات بما يكفل إضفاء طابع محافظ على توجهات النظام السياسي، لضمان استمرار دورهم السياسي.

إن تمفصل الحـزب الحاكم بالحكومـة، وعدم انفصـال الإدارة عن السياسـية مكن الحزب الحاكم من توظيف الريع الإداري administrative rent، والمال العام في التنافس السيـاسي لصالحه، فمـارس على نطاق واسع سياسة بيع الـوظيفة العامة barratry، لشراء ولاء شـيوخ القبـائل، واعتـمد الحزب الحـاكم الخارطة السيـاسيـة والانتخابيـة أساساً لتـوزيع الخدمـات الحكومية، فـخلال العـمليات الانتـخابيـة، تقوم بتنفـيذ مـشروعـات تنمـوية لدعم مرشـحي الحزب الحـاكم، ومعظمـهم من مشـايخ القبائـل، فضلاً أن الفـساد وسوء الإدارة وعـدم فعـالية المؤسسـات الحكومية، عوامل حـدت من إمكانية حصول المواطنين علـى الخدمات الحكومية، بشكل مباشر، ودون مسـاعدة ذوي النفوذ من شيوخ القبائل والنخب التقليدية الأخـرى، وبالتالي فإنه ينتخبـهم بغض النظر عن توجهاتهم السيـاسية، فـبعـض المرشحين مـن شيـوخ القـبـائل الذين ترشـحوا في انتـخـابات ١٩٩٣ التشـريعية باسم التجـمع اليمني للإصلاح المتـحالف مع الحزب الحاكم حـينئذٍ، حصلوا على مـعظم أصوات الناخـبين في دوائرهم، وبعد انفـراط عقد التـحالف انسحبوا من التجمع اليمني للإصلاح وانضموا للمؤتمر الشعبي العام، وترشحوا باسمه في الانتخابات التشريعيـة التالية عام ١٩٩٧ والثالثة عام ٢٠٠٣، وفازوا

بمعظم الأصوات رغم تحول انتمائهم السياسي، الأمر الذي يشير إلى أن المواطنين الريفيين ينتخبون نواب خدمات lobbyists[١]، لا نواب مشرعين، وأنهم ينظرون إلى البرلمان لا باعتباره مؤسسة وطنية تمثل المصلحة الوطنية العامة، بل باعتباره مؤسسة خدمية تخدم جماعات أثنية وقبلية وطائفية ومجتمعات محلية.

خلال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، كانت النخبة القبلية تشكل ارستقراطية ريفية، حتى وإن سكن بعضهم في المدن، وذلك بسبب أن مشايخ القبائل لم يكونوا متعلمين، وخلال الثمانينيات كان كثير من أبناء مشايخ القبائل قد حصلوا على مستوى من التعليم سواء من خلال جامعة صنعاء التي أنشئت عام ١٩٧٠، أو من خلال الدراسة في الخارج، لذلك انقسمت النخبة القبلية إلى قسمين: الأرستقراطية الريفية (التي تتكون من مشايخ القبائل)، والطبقة الوسطى التقليدية، من أبناء شيوخ القبائل الذين حصلوا على مستوى متوسط أو عالٍ من التعليم، واحتلوا مواقع في أجهزة الدولة لا بسبب تعليمهم ولكن بسبب انتمائهم الاجتماعي.

اتخذت الدولة بعض الإجراءات الشكلية التي تبدو أنها تخدم التحديث إلا أنها على مستوى الممارسة لم تؤدِ إلى إضعاف هيمنة القوى التقليدية على السلطة السياسية، ففي الثمانينيات أصدر الرئيس علي عبدالله صالح قراراً يقضي بأن يكون مديرو المديريات من الحاصلين على الشهادات الجامعية، الأمر الذي اعتبره شيوخ القبائل محاولة من الدولة لإضعاف دورهم السياسي[٢]، مع ذلك فإن الممارسة بينت عكس ذلك فقد تم اختيار مديري المديريات من بين أبناء شيوخ القبائل، وقد اعتبر البنك الدولي أن صدور قانون السلطة المحلية عام ٢٠٠٠، وتشكيل المجالس المحلية عام ٢٠٠١، يشكل ميكانيزماً لإضفاء طابع رسمي على الممارسة الديمقراطية التقليدية، ويخفف من تركز السلطة المحلية بيد المشايخ[٣]، وهو أمر غير صحيح، ذلك أن المجالس المحلية عززت هيمنة شيوخ القبائل على السلطة في المجتمعات المحلية، فقانون السلطة المحلية يعزز

---

(١) **الكلمة الانجليزية Lobby تعني الردهة، وبالتالي فإن وصف أعضاء البرلمان بصفة Lobbyists يشير إلى أعضاء البرلمان الجائلين في ردهات البرلمان للاتصال بالوزراء والمسؤولين والبرلمانيين الآخرين لعقد صفقات تخدم مصالح جماعات ومناطق معينة لدى الحكومة والبرلمان، وبالتالي فإن البرلمان ينحرف عن مهمته الأساسية كمؤسسة تشريعية، ليتحول إلى مؤسسة خدمية.**

(٢) **انظر، الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، مذكرات الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، مرجع سابق.**

(3) The World Bank، Republic of Yemen: Country Social Analysis، Report No. 34008-YE، P. 53.

المركزية الرأسية، حيث نص على أن المجالس المحلية هي جزء من سلطة الدولة، ولم يمنحها القانون سلطة فعلية في مجال التخطيط والتمويل ومراقبة الأجهزة التنفيذية، بل أنه لم يفوضها سلطة تسمية أي مشروع من المشروعات[1]، ناهيك عن السلطة في مجال إدارة الموارد والتخطيط للتنمية المحلية.

صمم النظام قانون السلطة المحلية والتشريعات الأخرى بما يكرس نوعاً من الحكم المركزي القائم على توكيل النخبة المحلية، وهو أسلوب اتبعته كثير من الدول قبل الديمقراطية في فترات تاريخية مختلفة، بحيث شكل أفراد الارستقراطية الريفية ممثلين للدولة في مناطقهم، هكذا كان الكاسك Caciques في المكسيك وبعض مناطق غرب الأنديز، الجانكرز Junkers في بروسيا، الزميندارت zamindarsوالمهراجات Maharajas في الهند والخانات khans في آسيا الوسطى، فهؤلاء بفعل ربطهم بعلاقات تبعية شخصية بالحاكم، يصبحون ممثلين له في مناطقهم، وليسوا ممثلين لمناطقهم أمام السلطة المركزية، التي تمارس سلطتها على المجتمعات المحلية عبرهم؛ ويضطلعون بدور المتعهدين Fi-duciaries للسلطان ووكلاء agents له في مناطقهم، وبالتالي تحول سلطتهم الاجتماعية إلى سلطة سياسية ذات طابع رسمي قسري، عوضاً عن طابعها غير الرسمي الذي كان قائماً على التوافق، الأمر الذي أدى إلى تحول المجتمعات المحلية إلى ما يشبه إقطاعات المنافع Fiefs لشيوخ القبائل، وبالتالي خضوع المواطنين لاضطهاد سياسي واجتماعي مُركب، يُمارس ضدهم من قبل الدول المركزية والنخب المحلية.

كانت القوة السياسية محصورة في إطار كبار شيوخ القبائل، ولم يكن صغار المشايخ يتمتعون بأي قوة سياسية، وقد شكلت المجالس المحلية آلية لإدماج صغار المشايخ في الميدان السياسي، ومجالاً يمارسون من خلاله أدواراً سياسية على المستوى المحلي[2]، فخلال الدورتين الانتخابيتين ٢٠٠١، ٢٠٠٦ فاز بأغلب المقاعد في المجالس المحلية شيوخ القبائل وأبناؤهم كما تم تعيين عدد منهم

(١) تنص المادة ٣٢٤ / ب من اللائحة التنفيذية لقانون السلطة المحلية على أن «تقدم مقترحات تسمية أي من المشاريع الخدمية والمرافق من قبل الجهاز التنفيذي للوحدة الإدارية المعنية إلى الهيئة الإدارية للمجلس المحلي لدراستها وإقرارها».

(٢) مناقشة بؤرية نفذت في مركز العرة، مديرية همدان، محافظة صنعاء، بتاريخ ٢٢ / ٣ / ٢٠٠٨.

كرؤساء للمجالس المحلية في بعض المحافظات والمديريات، وعندما تم تعديل قانون السلطة المحلية عام ٢٠٠٨، بحيث بات محافظو المحافظات يشغلون مناصبهم عن طريق الانتخابات، فاز أبناء شيوخ القبائل بأكثر من نصف المحافظات، فمن إجمالي محافظي المحافظات الذين تم انتخابهم عام ٢٠٠٨ والبالغ عددهم ٢١ محافظاً، هناك على الأقل ١٣ محافظاً هم من المشايخ وأبناء المشايخ[١]، وأدى إلحاق هذه النخب التقليدية بالجسم السياسي للدولة إلى تمتع شيوخ القبائل والأعيان ووجهاء الريف بهيمنة شبه كاملة على السلطة المحلية وخضعت في بعض الحالات لضغوط النخب التقليدية، وبالتالي فقد وفرت المجالس المحلية آلية إضافية لتعزيز سلطة النخب التقليدية وتعظيم استفادتها من المشروعات التنموية، وزادت من انحياز التنمية لصالحها، وكرست أشكال اللامساواة والتفاوت الاجتماعي.

لم تستطع الدولة بناء الأمة باستخدام مؤسساتها القمعية والأيديولوجية حسب تعبير لويس التوسير، فسعت إلى تلفيق الأمة nation collage عن طريق المال، وأسست لذلك مصلحة شؤون القبائل، كجهاز لتوزيع الهبات المالية على شيوخ القبائل لضمان ولائهم للدولة، الأمر الذي أضفى على الدولة سمات الدولة الريعية rental state، والتي نفضل في حال اقتصار توزيع الريع على شيوخ القبائل والنخبة القبلية تسميتها بدولة الأتاوات tributary state، فضلاً عن ذلك استخدمت الدولة الريع الإداري لشراء ولاء شيوخ القبائل عن طريق بيع الوظيفة العامة barratry، فقد باتت بعض المؤسسات الحكومية خاضعة لهيمنة النخبة القبلية، فحوالى ٦٥٪ من وكلاء المحافظات والوكلاء المساعدين البالغ عددهم ١٣٩ وكيلاً ووكيلاً مساعداً هم من أبناء شيوخ القبائل، ويشكل شيوخ القبائل وأبناء شيوخ القبائل حوالي ٦٢٪ من محافظي المحافظات، و٥٠٪ من أعضاء مجلس النواب وحوالي ٣٥٪ من أعضاء مجلس الشورى[٢]، فكل أسرة من الأسر

---

(١) هم: محافظ لحج محسن علي ناجي النقيب، محافظ أبين أحمد أحمد محمد الميسري، محافظ البيضاء محمد ناصر العامري، محافظ شبوة علي حسن الاحمدي، محافظ الحديدة أحمد سالم الجبلي، محافظ صنعاء نعمان أحمد صالح دويد، محافظ المحويت أحمد علي محسن الاحول، محافظ حجة فريد أحمد مجور، محافظ صعدة حسن محمد مناع، محافظ الجوف ناجي صالح ثوابة، محافظ مأرب ناجي علي الزايدي، محافظ عمران كهلان مجاهد أبو شوارب ومحافظ ريمة علي سالم الخضمي.

(٢) قام فريق البحث بتصنيف الانتماءات الاجتماعية لأعضاء مجلس النواب الذي أفرزته انتخابات ٢٠٠٣ التشريعية، ومجلس الشورى المعين، ومحافظي المحافظات الذين تم انتخابهم عام ٢٠٠٨، ووكلاء المحافظات والوكلاء المساعدين الذين كانوا في هذه الوظائف في يناير ٢٠٠٩، وقد استعان بكثير من شيوخ القبائل وأبناء المناطق التي ينتمي إليها هؤلاء المسؤولون.

المشيخيـة الكبيرة، لها عضو في مجلس النـواب أو مجلس الشورى، وعضو في المجالس المحلية ومحافظ أو وكيل محافظة أو وكيل محافظة مساعد، أما الأسر المشيخية الكبيرة التي ليس لها ممثل في السلطة التشريعية، فتعوض في السلطة التنفيذية، فـيعين اثنين أو ثلاثة من أفرادها وكلاء محافظات أو وكـلاء محافظات مساعدين. وبشكلٍ عام فإن شيوخ القبائل وأبناء شيوخ القبائل يستحوذون على مـا يزيد قليلاً عن نصف المـراكز العليـا في مؤسـسـات الـسلطتين التشـريعيـة والتنفيذية، فقد خلص تحليل فريق البحث للانتـماءات الاجتماعية لشاغلي المواقع العليا في هاتين الـسلطتين عام ٢٠٠٩، إلى أن شيـوخ القبائل والمنتـمين لعائلات مشيـخية يشكلون حـوالي ٥٠,٥٪ من أعضاء مجلس النواب، ٣٥٪ مـن أعضاء مجـلس الشورى، ٦٢٪ من مـحافظي المحـافظات وحوالي ٦٤,٧٥٪ من وكـلاء المحافظات والوكلاء المساعدين.

المسؤولون الحكومـيون لا يتصلون بالمواطن إلا عن طريق الشـيخ، ومعظم " المشروعـات التنموية تأتي عن طريـق المشايخ[1]، «فالشـيخ هو همزة وصل بين القبـيلة والدولة»[2]، وهو منسق التـفاعل بين القـبيلة والدولة، الأمـر الذي سهل لشيوخ القـبائل الوصول إلى البرلمان عـبر الانتخابات، فالنـاخبون في كل دائرة يصوتون للمـرشح الأكثر قدرة على الحصـول على خدمات للمنطقة أو الـقبيلة، وهو مـا يكون غالبـاً شيخ القـبيلـة، والشيخ بدوره يسـعى إلى الحصـول على الخدمـات لأبناء دائرته من أجل إعـادة انتخـابه، ولا يتأتى له ذلك إلا مـن خلال ارتباطه بعـلاقة موالاة بالنظام، والتحـاقه بالحزب الحاكم، وبالتالـي فإن الشيخ يقوم بـدورين متكاملين، فـيقوم بدور الـتابع client في علاقـته بالنظام، ودور الراعي patron في علاقـته بأفراد قـبيلته، الأمـر الذي ساهم في إضعـاف قدرة البرلمـان على ممارسة دوره المفـترض كرافـعة من روافع الديمـقراطية، «فـعلى الرغم من أن البرلمان وسع دائرة الموالاة لتشمل قطاعـاً واسعاً من النخب القبلية، ومنح شيوخ القبائل سهمـاً في النظام السياسي، إلا أنه لم يوفر لهم قوة مؤثرة لتعـديله أو تغيـيره»[3]، وبات أعضـاء البرلمان يشعـرون بأن دورهم الرئيس هو

(١) مناقشة بؤرية نفذت في مديرية بني الحارث محافظة صنعاء، بتاريخ ١٩ / ٣ / ٢٠٠٨.
(٢) مناقشة بؤرية نفذت في مديرية بني الحارث محافظة صنعاء، بتاريخ ١٩ / ٣ / ٢٠٠٨.
(٣) أنظر، سارة فليبس، ص١٠.

الموافقة دون تفكير rubber stampعلى القرارات التي تتخذها السلطة التنفيذية[1].

كانت قبائل حاشد هي الحليف الرئيس للرئيس علي عبد الله صالح في الحرب الأهلية عام ١٩٩٤، لذلك منحت رئاسة مجلس النواب لشيخ مشايخ حاشد، رغم أنه لا ينتمي للحزب الحائز على الأغلبية في البرلمان، ومعظم أبناء شيوخ القبائل الذين «انتخبوا» محافظين للمحافظات، ووكلاء المحافظات هم من قبيلتي حاشد وبكيل، وقد خلصت بعض المناقشات التي نفذت في محافظات تعز، أبين وحضرموت، إلى أن شيوخ القبائل الشمالية بشكل عام، وقبيلة حاشد بشكل خاص استطاعوا بعد حرب ١٩٩٤ فرض توجهاتهم على البنية التشريعية اليمنية، فتوجهات الدستور والقوانين اليمنية هي في الحقيقة قيم وتوجهات شيوخ القبائل الشمالية، فالقبائل البدوية مثلاً تمنح المرأة حرية كبيرة في المشاركة في الحياة العامة، غير أن قانون الأحوال الشخصية حظر عليها الخروج من المنزل إلا بموافقة الزوج.

الأحزاب السياسية:

انقسم شيوخ القبائل حسب الانقسامات السياسية والخارطة الحزبية، فقد استطاع شيوخ القبائل الالتحاق بمختلف الأحزاب السياسية التي نشطت في الساحة السياسية اليمنية في الستينيات، فقد كان الشيخان عبدالله بن حسين الأحمر وأحمد المطري متحالفين مع الإخوان المسلمين وانضم للإخوان المسلمين الشيخ محمد حسن دماج، وانضم الشيخ مجاهد أبو شوارب لحزب البعث، وانضم إليه عدد من مشايخ بكيل، منهم الشيخ الصبري، فيما انضم عدد من المشايخ لحركة القوميين العرب، منهم الشيخ مطيع دماج والشيخ احمد منصور أبو أصبع، وبشكلٍ عام فقد كانت قبيلة بكيل خلال الستينيات تدعم حزب البعث، فيما كانت حاشد محسوبة على الإخوان المسلمين، على الرغم من ذلك لم يكن التحاق معظم شيوخ القبائل بالأحزاب السياسية عن اقتناع إيديولوجي، ولم يكن التحاق شيوخ القبائل بالأحزاب السياسية السرية خلال ستينيات وسبعينيات

(١) سارة فليبس.

وثمانينيات القرن العشرين نتيجة لمساع بذلوها هم للالتحاق بها، بل نتيجة لسعي تلك الأحزاب إلى إلحاق شيوخ القبائل بها، من أجل الحصول على دعمهم، وقد وفرت لهم مصدراً إضافياً للحصول على المال، فلم يكن الشيوخ المنضمون لحزب البعث ينتظمون في البنية التنظيمية للحزب، وكانت علاقتهم بالسفارة العراقية أكثر من علاقتهم بالحزب كتنظيم.

شكل تأسيس المؤتمر الشعبي العام عام ١٩٨٢ إحدى الآليات التي استخدمها الرئيس علي عبد الله صالح لاحتواء شيوخ القبائل[1]، لاسيما أن شيوخ القبائل كانوا يطالبون في كل مؤتمراتهم القبلية ابتداء من مؤتمر عمران عام ١٩٦٣ بتأسيس تنظيم شعبي، وقد انخرط شيوخ القبائل في المؤتمر الشعبي العام منذ تأسيسه، واحتلوا مواقع متقدمة في بنيته التنظيمية، فخمسة عشر رئيساً من رؤساء فروع المؤتمر الشعبي العام في محافظات الجمهورية البالغ عددها ٢١ محافظة، ينتمون إلى عائلات مشيخية. وعند تأسيس التجمع اليمني للإصلاح عام ١٩٩٠ بإيعاز وتشجيع من الرئيس علي عبدالله صالح، انخرط فيه عدد من شيوخ القبائل وفي مقدمتهم الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، ومع ذلك فإن كثيراً من شيوخ القبائل الذين شاركوا في تأسيس التجمع اليمني للإصلاح عام ١٩٩٠، أو انضموا إليه خلال الفترة ١٩٩٠ – ١٩٩٣، كانوا أعضاء في المؤتمر الشعبي العام، وبعد أن بدأت تسوء علاقة الرئيس علي عبد الله صالح بالتجمع اليمني للإصلاح منذ عام ١٩٩٧، ترك معظمهم الإصلاح، وانضموا للمؤتمر الشعبي العام مرة أخرى.

يرجع انضمام معظم شيوخ القبائل للحزب الحاكم إلى سببين رئيسين: الأول: هو أن الحزب الحاكم يمثل أداة لاستمرار سيطرة التحالف الحاكم الذي يشكل شيوخ القبائل أحد أهم مكوناته، أما السبب الثاني فيرتبط بما يمتلكه الحزب الحاكم من إمكانات مادية، بفعل تمفصله مع أجهزة الدولة، التي تمكنه من تلبية مطالب شيوخ القبائل المادية، الذين يمثلون فئة باحثة عن الريع rent seekers، وباحثين عن الغنيمة، وقد ساعد النظام الأساسي للحزب الحاكم على احتلال شيوخ القبائل مواقع قيادية فيه[2]، لقد بات الحصول على الثروة والسلطة

(1) Sharif Ismail، op. sit، P. 20.

(٢) من بين رؤساء فروع المؤتمر الشعبي العام في المحافظات البالغ عددها ٢١ محافظة (بما فيها أمانة العاصمة)، هناك ١٦ ينتمون إلى أسر مشيخية.

مرتبطاً بعلاقة الفرد بالحزب الحاكم (المؤتمر الشعبي العام)[١]، وبات النظام السياسي نظاماً قائماً على الغنائم spoils system، الأمر الذي أفرغ التعددية الحزبية من أهم وظائفها المتعلقة بالتداول السلمي للسلطة.

على الرغم من أن التعددية الحزبية شكلت آلية جديدة للحراك الاجتماعي social mobility في المناطق القبلية، من خلال التنافس الانتخابي، «فيمكن لشخص قبلي عادي أن ينافس الشيخ في الانتخابات ويفوز عليه»[٢]، إلا أنها في الوقت ذاته ساهمت في إذكاء الصراعات القبلية، فمعظم شيوخ القبائل يرون أن التنظيمات الحزبية سوف تؤدي إلى تمزيق المجتمع، وهي مقولة ظلوا يرددونها منذ ستينيات القرن العشرين، على الرغم من أنها مقولة تتناقض مع حقيقة طبيعة التنظيمات الحزبية، التي تشكل أداة للاندماج الاجتماعي، والحقيقة أن موقف النخبة التقليدية من التنظيمات الحزبية مبني على موقفها من التحديث، الذي سوف يؤدي إلى التغيير الاجتماعي، وفقدانها بعض امتيازاتها، فخلال عقود الستينيات والسبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، عارض الإخوان المسلمون التنظيمات الحزبية، وكذلك فعل شيوخ القبائل، فقد أدانت كل المؤتمرات القبلية التي انعقدت خلال تلك الفترة التنظيمات الحزبية، وثبتت النخبة القبلية موقفها المعارض للأحزاب السياسية في الدستور الدائم لعام ١٩٧٠، حيث نصت المادة (٣٧) منه على أن «الحزبية بجميع أشكالها محظورة».

بعد توحيد شطري اليمن عام ١٩٩٠ وانتهاج دولة الوحدة نظاماً سياسياً يقوم على التعددية السياسية، اضطر شيوخ القبائل والإخوان المسلمين وبعض رموز التيار السلفي إلى التكيف مع التوجهات الجديدة، فأسسوا تنظيماً سياسياً أطلقوا عليه تسمية التجمع اليمني للإصلاح. إن اختيار تسمية تجمع عوضاً عن تسمية حزب لا يعدو كونه تملصاً لفظياً، مع ذلك فهو يشكل استمراراً لموقف النخبة التقليدية من التنظيمات الحزبية، فجميع التنظيمات السياسية التي أسستها الدولة في الشمال، والتي انخرط فيها شيوخ القبائل بقوة، لم تتخذ تسمية حزب، فقد أسس في عهد الرئيس عبد الرحمن الإرياني الاتحاد اليمني، وفي عهد علي

(١) مما له دلالة في هذا المجال أن أحد أهم أسواق القات في العاصمة صنعاء، والذي يباع فيه أغلى أنواع القات بات يطلق عليه سوق المؤتمر، انظر:
Dresch and Haykel.

(٢) مناقشة بؤرية نفذت في مديرية ريدة بمحافظة عمران، بتاريخ ٢٠ / ٣ / ٢٠٠٨.

عبدالله صالح تم تأسيس المؤتمر الشعبي العام، وذلك على الرغم من أن الدستور النافذ آنذاك يحظر الحزبية بكل أشكالها.

قبل انتخابات ١٩٩٣ استطاع التجمع اليمني للإصلاح جذب حوالى ٢٠٪ من شيوخ القبائل لعضويته، وبعد حرب عام ١٩٩٤ انسحب معظمهم من التجمع اليمني للإصلاح، وانضموا للحزب الحاكم[١]، وترشحوا في انتخابات ١٩٩٧ باسم الحزب الحاكم، لأنه يسيطر على الموارد، ويستطيع توزيع الأموال عليهم، وبالتالي تراجعت أهمية الجناح القبلي في التجمع اليمني للإصلاح، لصالح جناح الإخوان المسلمين[٢]، وبالرغم من استمرار الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر في تولي منصب رئاسة التجمع اليمني للإصلاح، إلا أن رئاسته هي أشبه بالرئاسة الفخرية titular[٣]، فقرارات وتوجهات ومواقف التجمع اليمني للإصلاح كانت ومازالت تصاغ من قبل الجهاز التنظيمي السياسي ممثلاً بالأمانة العامة.

بعد مرور ما يقرب من عقدين منذ إقرار التعددية الحزبية، تتباين مواقف شيوخ القبائل من التعددية الحزبية، فشيوخ القبائل القوية سواء كانوا أعضاء في الحزب الحاكم أو في التجمع اليمني للإصلاح المعارض، يغلبون انتماءاتهم القبلية على انتماءاتهم الحزبية، وإذا تعارضت مصلحة القبيلة مع مصلحة الحزب، فإنهم سوف ينحازون إلى مصلحة القبيلة، وأن القبيلة هي التنظيم الأكثر ملاءمة لظروف اليمن، أما شيوخ القبائل الضعيفة، فيغلبون انتماءاتهم الحزبية على انتماءاتهم القبلية، ويرون أن مستقبل اليمن مرهون بتطوير التعددية الحزبية، لا باستمرار التنظيمات القبلية.

تختلف توجهات الأفراد تجاه التنظيمات القبلية والتنظيمات الحزبية، فمن بين المستطلعة آراؤهم يرى ٢٦٪ في محافظة عمران، ٢٥٪ في محافظة صنعاء، ١٣٪ في ذمار، ١١٪ في أبين، ١٠٪ تعز و٦٪ في حضرموت، أن القبيلة أكثر

(1) Daniel M. Corstange، op. sit، p. 147.

(2) p. 147.

(3) p. 139.

تمثيلاً لهم، في مقابل ١٦٪، ١٠٪، ١٦٪، ١٤٪، ٨٪ و٣٪ في هذه المحافظات على التوالي، يرون أن الأحزاب أكثر تمثيلاً لهم، الأمر الذي يشير إلى أن محافظتي ذمار وأبين هما المحافظتان الوحيدتان اللتان غلب فيهما المستطلعة آراؤهم الأحزاب باعتبارها أكثر تمثيلاً لمصالحهم، وقد برر المستطلعة أراؤهم في محافظة أبين ذلك بأنه راجع إلى أن القبيلة تقوم على احتواء الأفراد، فيما الأحزاب تمنح الأعضاء الحرية في التعبير عن آرائهم[1]، أما تغليب المستطلعة آراؤهم في محافظة عمران وصنعاء للقبيلة باعتبارها أكثر تمثيلاً لمصالحهم، فيرجع إلى أن الشيخ هو الذي يرأس القبيلة ويرأس الحزب في الوقت ذاته[2]، ولكنه في القبيلة يضطر للمواءمة بين مصالحه الخاصة ومصالح أفراد القبيلة، أما في الحزب السياسي، فإن بعض المشايخ يغلبون مصالحهم الشخصية، بل ويغلبون الانتماء السياسي على الانتماء القبلي[3]؛ وفي محافظة تعز تتقارب توجهات الأفراد تجاه القبيلة من توجهاتهم تجاه الأحزاب السياسية، فالقبيلة بالنسبة لهم أفضل من الحزب في الجانب الاجتماعي، والحزب أفضل في الجانب السياسي، وإذا قامت العلاقة بينهما على هذا الأساس، تغدو علاقة تكامل عوضاً عن أن تكون علاقة صراع[4].

من النتائج ذات الدلالة في هذه الدراسة، أن السكان المحليين في المناطق التي ضعفت فيها البنى القبلية، ضعفت أيضاً ثقتهم بالأحزاب السياسية، وباتت نظرتهم للمنظمات غير الحكومية، والمجالس المحلية والحكومة أكثر ايجابية من نظرتهم للأحزاب السياسية، في مقابل ذلك فإن السكان المحليين في المناطق التي تتسم فيها البنية القبلية بالتجذر والاستمرارية، (صنعاء، عمران وذمار) على الرغم من أنهم مازالوا ينظرون إلى القبيلة باعتبارها تنظيماً يمثلهم ويحقق مصالحهم، فإن نظرتهم للأحزاب أكثر إيجابية من نظرة السكان في محافظات

---

(١) مناقشة بؤرية نفذت في مديرية لودر بمحافظة أبين، بتاريخ ١٩ / ٣ / ٢٠٠٨.

(٢) قام فريق البحث بتصنيف الانتماءات الاجتماعية لرؤساء فروع المؤتمر الشعبي العام في المحافظات خلال عام ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩، وتبين أن من بين رؤساء فروع المؤتمر الشعبي العام في المحافظات البالغ عددها ٢١ محافظة (بما فيها أمانة العاصمة)، هناك ١٦ ينتمون إلى أسر مشيخية، هم رؤساء فروع المؤتمر الشعبي العام في محافظات إب، أبين، البيضاء، تعز، حجة، ريمة، شبوة، الضالع، عمران، لحج، مأرب، المحويت، المهرة، الجوف وصعدة، وكذلك الأمر بالنسبة للتجمع اليمني للإصلاح، حيث أن معظم مسؤولي فروعه في المناطق الريفية، هم ممن ينتمون إلى عائلات مشيخية.

(٣) مناقشة بؤرية نفذت في مديرية ريدة بمحافظة عمران، بتاريخ ٢٠ / ٣ / ٢٠٠٨.

(٤) مقابلة بؤرية نفذت في مديرية حيفان بمحافظة تعز في ٢٢ / ٣ / ٢٠٠٨.

تعز وحـضرمـوت، وقد أشار عـدد ممن تمت مقـابلتهم من أبناء القـبائل إلى أن انخراط شيوخ القبائل في الحزب الحاكم أثر بشكلٍ سلبي على التعددية الحزبية، من خلال تجـميد السلـطة السياسـية، وإجهـاض مبدأ التـداول السلمي للسلطة، بحيث غدا الحزب الحاكم حزباً حاكمـاً دائماً، والأحزاب المعارضة معارضة دائماً، وهذا التـقيـيم يتوافق مع مـا كـان بعض الباحـثين قد توصلـوا إليــه، فنظــام الدائرة الفردية single member district مكن الحزب الحـاكم من إدارة الموالاة dispensation of patronage لصــالح مـرشـحـيـه، مما حد مـن قدرة الأحـزاب المعارضة من ممارسة أنشطتها في المناطق الريفية[1]، وبات المؤتمر الشعبي العام قادراً على التـحكم بنتائج الانتـخابات التشـريعية، فـقد اشترى الـنواب القبليين للتـجمـع اليمني للإصــلاح، وقـد اسـتـجـابوا لأنه الوحـيد القـادر على منحــهم الأموال[2]، وهناك من يرى أن الشيخ عبد اللــه بن حسين الأحمر، على الرغم من أنه كان رئيـساً للتجـمع اليمني للإصــلاح المعارض للحزب الحــاكم، إلا أنه كان أقرب إلى الرئيس علي عبـد الله صالح والمؤتمر الشعبي العـام، منه إلى التجمع اليمني للإصلاح، الذي لم يكن سوى رئيسٍ فخري له titular president[3].

المؤتمرات القبلية

تمثل المؤتمرات القـبليـة الأسلوب الرئيس الذي تسـتـخـدمه القـبـائل، لطرح تصوراتها المتعلقة بالنظام السياسي، ومطالبها المتعلقة بصياغة العلاقة بينها وبين الدولة، وقـد شكل المؤتمر القـبلي الذي انـعقـد في قـرية السـويرقـة في وادي حضرموت بتـاريخ ١٩٥١/١/٤ الموافق ١٣٧٠/٣/٢٥هجريه، أول مؤتمر قبلي من هذا النوع، وشاركت فيه قبائل سيبان، نوح، دين، العوابثة والحموم، ويشكل هذا المؤتمر واحداً من أنشطة ما سمي بثورة القـبائل، والتي جاءت كرد فعل على ما اعـتبرته القبـائل البدوية في صحـراء حضرموت نوعــاً من تهديد استقـلالها ونمط عيشـها، ففي تلك الفترة بدأت السيارات في حضرموت تصبح وسيلة للنقل الجماهيري mass transportation للأفراد والبضائع، لذلك قامت الدولة الكثيرية بشق طريقين، الأول: سـمي بالطريق القـبلية (الشـماليـة)، ويمر بأراضي قبـيلة

(1) Sharif Ismail، op. sit، P. 155.

(2) Ibid، P. 155.

(3) ibid، P. 155.

سيبان، والثاني: سمي الطريق الشرقـية، وتمر بأراضـي قبيلة الحموم، فضلاً عن ذلك اتخذت الدولة الكثيرية بعض الإجراءات التي من شأنها توفير الحماية لهذين الطريقين، وفـرض سلطة الدولة في المناطق التي تمران فيـها، ومنهـا حظر حمل السلاح وإطلاق النار، وإقـامة بعض نقاط المراقـبة والتفتـيش، وقد ثارت قبـيلتا الحموم وسيبـان ضد هذه الإجراءات التي اعتبرتهما تهديداً لمعـيشة أفرادهما من البدو الذين كان معظمهم يعملون في مـجال نقل الأفراد والبضائع على جمالهم، وقد تضـامنت معهـما قبيلة العـوبثاني، التي كانت تـطالب ببعض الأراضـي التي تعتبـر أن الدولة الكثيرية ضمتـها إليها دون حق، وقبـائل دين التي كانت تطالب باعتـراف الدولة بالوثائق القـديمة الخاصة بمـلكية الأراضي الزراعـية وأراضـي الرعي والمعاهدات المبـرمة بينها وبين الحكومة، فـضلاً عن مطالبتهـا بعدم تدخل الدولة في القـضايا المـتعلقـة بميراث الـنساء، وقـد نظمت هذه القـبائل مـؤتمر السويرقة في يناير ١٩٥٩، وصـاغت مطالبها في عدد من البنود لعـرضـها على الدولة الكثيرية، ويمكن تصنيف مطالبها في ثلاث قضايا رئيسة هـي:

أولاً: احـترام الدولة لاسـتقـلال القبـائل، وذلك من خلال احـترام المعـاهدات والاتفاقـات السابقة التي أبرمت بينهـا وبين القبائل، وأن لا تستـحدث الدولة أي تغييرات على الحدود (المســارح) بين أراضـي الدولة وأراضـي القبائل، أو تقيم أي مراكز للمـراقبة والتفتيش في ارض القـبائل إلا بموافقتهـا، وأن تعترف بالوثائق القبلية القديمة.

ثانياً: تعامل الدولة مــع القبائل وفقاً للأعـراف القبلية المتعلقة بالغـرم، لا وفقاً لمبادئ المواطـنة، فلا تتدخل في قـضايا إرث النســاء والقضــايا الأخرى المتـعلقة بالنساء.

ثالثاً: أن لا تتـعامل الدولة مع رجـال القبائل مـباشرة، بل تـتعامل مـعهم من خـلال شـيـوخـهم، والشـيء المهم هنا أن وثيـقـة المؤتمر أشـارت إلى الشـيـوخ (المقادمة) باستخدام مصطلح (الأباء)[1].

---

(١) المطالب التي طرحتها القبائل بصياغتها الأصلية هي كالتالي:

١- المطالبة بنقل المواد الغذائية علي الجمال ويقتصر حمول السيارات علي الأشياء الثقيلة والغاز.
٢ – أن لا تناقش القضايا التي مر عليها عشرون عاماً.
٣ – أن لا يحبس أو يحاكم احد من القبائل وان يحال القبائل إلي أبوتهم.
٤ – أن تلغي جميع قرارات نائب حجر الخاصة بنقل التمر.
٥ – لا تقيم الحكومة أي مراكز في أرض القبائل إلا برضاء القبائل.
٦ – مسألة إرث النساء لا تتدخل فيها المحاكم.
٧ – الاعتراف بالخطوط القديمة التي لدي القبائل حتى ولو كانت قديمة وقد مات شهودها أو أنها بدون تاريخ.
٨ – تبقى المسارح (أي الحدود) علي حالها.
٩ – تضع الحكومة مفتشاً لها في مولي مطر لمراقبة حمولة السيارات.

بعد قيام الثورة في شمال اليمن عام ١٩٦٢ عقد شيوخ القبائل خلال الفترة ١٩٦٣ – ١٩٧٠ عدداً من المؤتمرات، أطلقوا عليها تسمية المؤتمرات الشعبية، وعلى الرغم من أن هذه المؤتمرات شارك فيها شيوخ قبائل من القبائل الجمهورية والملكية، ومن مختلف مناطق اليمن، إلا أن الهيمنة فيها كانت لقبيلة حاشد، وقد عقد أول هذه المؤتمرات في بلدة عمران في ٢ سبتمبر ١٩٦٣، وبات معروفاً في الأدبيات اليمنية بمؤتمر عمران، حيث خرج المؤتمرون بوثيقة تضمنت ٢٧ قراراً، تضمنت توجهات القبائل ومطالبها المتعلقة بنظام الحكم والسياسة الداخلية والخارجية وعلاقة القبائل بالدولة، وتوزيع السلطة، والعلاقة بين السلطات. ومع ذلك فإن المؤتمر تركز حول تقاسم السلطة، والتأسيس لدور سياسي لشيوخ القبائل، فقد وضع المؤتمرون معياراً لتقسيم السلطة، يقوم على منح السلطة التشريعية لشيوخ القبائل[١]، فيما تمنح السلطة القضائية للعلماء religious clerics[٢]، ويتم تقاسم السلطة التنفيذية بين شيوخ القبائل وعلماء الدين والعسكريين والمثقفين والطبقة المتوسطة[٣]، فيتم تكوين جيش شعبي من القبائل توفر الدولة له الميزانية، ويديره شيوخ القبائل[٤]، أما في مجال العلاقة بين السلطات، فإن شيوخ القبائل كانوا ميالين إلى إخضاع السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية، فقد منح شيوخ القبائل أنفسهم حق اختيار شاغلي السلطة التنفيذية[٥]. وفي الفترة ٢ – ٥ مايو ١٩٦٥ عقد شيوخ القبائل المؤتمر الثاني في بلدة خَمِر، وتركزت مقررات المؤتمر حول تشكيل محكمة شرعية، وتأليف مجلس وطني من شيوخ القبائل، وإعداد الدستور وتشكيل تنظيم شعبي، وقد شكل المؤتمرون لجنة متابعة لمتابعة تنفيذ قرارات المؤتمر، وإعداد مسودة الدستور، وفعلاً تم إعداد مسودة الدستور، وأصدره بعد ذلك رئيس الجمهورية دون

---

(١) القرار رقم (١٦): يطالب المؤتمر بتحويل مجلس الشيوخ الأعلى إلى مجلس شورى، يمثل الشعب، على أن يضم إليه أعضاء اللجنة المركزية للمشايخ ومجموعة من العلماء العاملين وذوي الرأي الصالح، يختارهم مجلس الشيوخ.

(٢) القرار رقم (١٤) تحويل محكمة الشعب العسكرية بصنعاء إلى محكمة شرعية، يختار لها مجموعة من علماء الشرع الأحرار من المناطق كافة.

(٣) القرار رقم (١٥): يطالب المؤتمر برفع القيادات العسكرية من المناطق التي لا تحتاج إلى عمليات عسكرية في القضوات والنواحي، أما التي يلزم بقاؤها فيها، فيجب أن تنحصر مهامها على الشؤون العسكرية فقط، على أن يتحمل إدارة شؤون هذه المناطق العمال (أي الحكام المدنيون وهم شيوخ القبائل في تلك الفترة)، الحكام والشرطة.

(٤) القرار رقم (٤): قرر المؤتمر تكوين جيش شعبي قوامه ثمانية وعشرون ألف مقاتل من جميع أبناء الشعب، تحت قيادة شعبية، يقوم بمواجهة كل متمرد لا يستجيب لنداء المؤتمر الشعبي، وذلك بجانب القوات النظامية، ومقره مدينة عمران الخالدة.

(٥) القرار رقم (٢٧): نطالب رئيس الجمهورية بإصدار الدستور، وأن يكون لنا مجلس وزراء بدلاً عن المجلس التنفيذي، يمنح صلاحيات كاملة، ويفوض المؤتمرون أبا الأحرار محمد محمود الزبيري باختيار أعضاء مجلس الوزراء نيابة عنهم.

تعديل، وشكل الأساس الذي صيغ في ضوئه الدستور الدائم للجمهورية العربية اليمنية عام ١٩٧٠، وتعديل دستور دولة الوحدة بعد حرب عام ١٩٩٤.

في أغسطس ١٩٦٥ عـقد شيوخ القبـائل الجمهوريون والملكيـون مؤتمراً في مدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية، واتفقوا على أن تتم التسوية بين الملكيين والجمـهوريين، عـلى أساس تنازل الفـريقين الجمـهوري والملكي عن مطـالبهـما بطبيعة النظام السياسي، وتم الاتفاق على أن تتم إدارة الدولة خلال فترة انتقالية تسمى الدولة خلالها بالدولة اليـمنية الإسلامية، تهيئ لإجراء اسـتفتاء على شكل نظام الحكم، وفي ٩ مارس ١٩٦٩ وخلال الإعداد لتشكيل المجلس الوطني الذي يقوم بمهام مجلس الشـورى المنصوص عليها في الدستور، والتهيـئة لانتخابات مجلس الشورى، عقد شيوخ القبـائل مؤتمراً في مدينة تعز، طالبوا فيه الحكومة بالوقوف موقفاً حازماً تجاه العناصر الحزبية.

في ضوء تحليل مقررات ووثائق المؤتمرات القبلية التي عـقدها شيوخ القبائل خـلال الفتـرة ١٩٦٣ – ١٩٧٠، يمكن تلخـيص أهم توجـهات ومطـالب القبـائل المتعلقـة ببناء الدولة وطبيعـة النظام السياسي، في مـا يلي: بناء دولة ذات نظام سياســي يقوم على أساس الشريعـة الإسلامية، وعلى أســاس شورى أهل الحل والعقد، وعلى رفض التعددية السـياسية، وتنحصر المشاركة السيـاسية فيه على المواطنين الذكور.

إلى جانب استخدام شيوخ القبائل للمـؤتمرات القبلية في التعبير عن مطالبهم المتعلقـة بطبيـعة النظام السيـاسي، وبناء الدولة، استـخدمت بعـضـهم المؤتمرات القبليـة للضغط على الحكومة بهـدف منحهم نصيـباً أكبـر من القوة السياســية، وضمان الحصول على منافع شخصية فردية وجماعية، وذلك على الرغم من أن اللغة التي صيغت بها وثائق تلك المؤتمرات وقراراتها صيغت صياغة وطنية، فقد تضمنت مـقررات مـؤتمر التلاحم الوطني على سـبيل المثال، المطالـبة باستـقلال القضاء، وتعزيز الطابع التمثيلي للبرلمان، تعـزيز حرية الصحافة، تنفيذ انتخابات حرة وعادلة، دعم الجمعيات الزراعية والخدمية، وحماية البيئة[1]، ولكن كثيراً من

---

(١) للاطلاع على مطالب المؤتمرات القبلية التي انعقدت قبل توحيد شطري اليمن، أنظر – علي محمد العلفي، نصوص يمانية، د.ن، بغـداد، ١٩٧٨، ص. ص ١٣٣ – ١٩١، ١٩٨ – ٢٠٦، ٢٢٢ – ٢٢٩، ٢٤١ – ٢٤٧، ٢٥٢، وانظر مطالب مـؤتمر التـلاحم الوطني في بول درش، العامل القبلي في الأزمة اليمنية، في جمال سند السويدي، جمال سند السويدي (محـرر)، «حرب اليمن ١٩٩٤م: الأسباب والنتائج»، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ط١، ١٩٩٥، ص. ص ٥٧ – ٦٠، أيضاً في:
Sheila Carapico، Elections and Mass Politics، op. cit، p. 4.

هذه المؤتمرات تشكل آلية من آليات الضغط على الحكومة للحصول على مطالب قبلية أو عائلية أو فردية، وغالباً ما تكون الوثائق لا تعبر بالضرورة عن المطالب الحقيقية للشيوخ المنظمين للمؤتمرات، فمؤتمر التضامن الوطني الذي نظمه بعض شيوخ القبائل عام ٢٠٠٧، طرح مطالب وطنية، ولكن الحقيقة أن القائمين عليه كانوا يستخدمونه مجرد وسيلة للضغط على النظام، للحصول على مطالب شخصية، ولضمان الوصول إلى بعض المواقع في السلطة، ففي عام ٢٠٠٨، تحول القائمون عليه إلى حلفاء للنظام، بعد أن تمت تسوية أوضاعهم، وهذه سمة من سمات الحركات الاجتماعية التي تقودها النخب التقليدية، ومن الملاحظ أن المؤتمرات التي نظمها شيوخ قبائل بكيل أكثر ميلاً لهذا التوجه، ابتداءً بمؤتمر الحجلاء الذي انعقد عام ١٩٨١ في قرية الحجلاء بمحافظة الجوف، وتم فيه تنصيب الشيخ ناجي عبد العزيز الشايف شيخاً على مشايخ بكيل، وذلك بسبب أن النظام منح قبيلة حاشد قوة نصيب أكبر من القوة السياسية منذ قيام الثورة حتى الآن.

الانتخابات:

صيغ دستور سنة ١٩٧٠ من قبل النخبة التقليدية بشكل عام وشيوخ القبائل بشكلٍ خاص، وقد صاغوه بما يضمن دوراً سياسياً لشيوخ القبائل، وقد صيغ قانون الانتخابات وجميع قوانين الانتخابات اللاحقة من قبل البرلمان الذي كان مكوناً في غالبيته من شيوخ القبائل، لذلك فإنها جميعاً صيغت بما يضمن فوز شيوخ القبائل بعضوية البرلمان، وقد صيغت تلك التشريعات الانتخابية في ظل حظر التعددية الحزبية، وعلى الرغم من تغير التوجهات السياسية للنظام منذ عام ١٩٩٠، فإن قانون الانتخابات لعام ١٩٩٢، صيغ بما يفي بمتطلبات المشاركة في المجتمعات التقليدية، لا بما يتلاءم مع متطلبات المشاركة في المجتمعات الديمقراطية القائمة على التعددية السياسية، إذ أن التصويت في الانتخابات يمثل أحد مظاهر المواطنة الفاعلة، ويتطلب ذلك أن يكون المواطن متمتعاً بالفردية والاستقلال، وغير مرتبط بعلاقات تبعية شخصية أو جماعية، ومتحرراً من أي ضغوط توجه تصويته، إلا أن معيار التصويت في الانتخابات في ظل التمفصل بين السلطة السياسية والسلطة الاجتماعية، يصبح ليس البرامج الانتخابية، بل

القوة الاجتماعية والنفوذ، حيث يصوت المواطن لذوي النفوذ القادرين على تقديم الخدمات الشخصية والجماعية للسكان المحليين في الدائرة الانتخابية، وقد صمم النظام الانتخابي في اليمن بما يكرس علاقات الموالاة والتبعية الشخصية، ونفوذ النخبة التقليدية.

قانون الانتخابات اليمني الساري ملائم لإشراك النخب القبلية والجماعات غير السياسية، أكثر مما هو ملائم لإشراك الأحزاب والجماعات السياسية، لذلك استفادت منه التنظيمات القبلية أكثر مما استفادت منه الأحزاب السياسية. إن وصف القبيلة بأنها جماعة غير سياسية يستند إلى تعريف بولنتزاس للسياسة بأنها العمل على إحداث تغيير في توجهات الدولة، أو الحفاظ عليها، وذلك من خلال السعي للوصول إلى السلطة[1]، عن طريق المشاركة في الانتخابات ببرنامج سياسي، ورؤية للتغيير، بهذا المعنى فإن القبيلة هي جماعة غير سياسية، وإنما هي جماعة كوربوراتية، تسعى إلى تحقيق مصالح مادية مباشرة لأعضائها، وقد تلاقى ذلك مع رغبة النظام في تبني ديمقراطية شكلية لا تؤدي إلى تداول سلمي للسلطة.

ترتب على هذا النظام الانتخابي أن هيمن شيوخ القبائل على البرلمان اليمني، فشيوخ القبائل وأبناؤهم يشكلون حوالي ٥١٪ من أعضاء مجلس النواب، وهناك عدد من الأسر المشيخية ممثلة بأكثر من نائب في مجلس النواب، فواحدة من أكبر الأسر المشيخية، ممثلة في مجلس النواب بكبير مشايخها وثلاثة من أبنائه، وله ابن آخر عضو في مجلس الشورى، وبالمقابل فإن من بين الأحزاب التي شاركت في انتخابات ٢٠٠٣ التشريعية والبالغ عددها ٢١ حزباً، لم يستطع سوى خمسة أحزاب الوصول إلى البرلمان، أما باقي الأحزاب الأخرى وعددها ١٦ حزباً لم تستطع ضمان فوز أي مرشح من مرشحيها البالغ عددهم ٣٠٥ مرشحين[2]، لذلك فإن السمة العامة للتنافس في الانتخابات التشريعية والمحلية، هو في الحقيقة تنافس بين شيوخ القبائل، وليس تنافساً بين أحزاب سياسية، فالتنافس في كثير من الدوائر الريفية بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح هو تنافس بين النخب القبلية، فقد كان أحد الحزبين يرشح أحد

---

(١) انظر، نيكوس بولانتزاس، مرجع سابق، ص. ص ٤٠ – ٤٢.

(٢) تم احتساب هذه المؤشرات اعتماداً على البيانات الواردة في، محمد سعيد الفرح، انتخابات اليمن البرلمانية والرئاسية متعددة الأحزاب ١٩٩٣ – ٢٠٠٣، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥ ، ص ٢٩٢.

الشيوخ، فيرشح الحـزب الآخر شيخاً آخر، سواء من الأسرة المشـيخية ذاتها، أو من أسرة مشيخية أخرى، فهناك بعض أبناء العمومة من الأسر المشيخية تنافسوا في الانتخابات التشريعية بأسماء الأحزاب.

إن تصمـيم النظام الانتـخابي بما يخـدم شيوخ الـقبائل، لم يُـؤدِ إلى الإخلال بمبدأ التنافس على المسـتوى السياسي، والوصول إلى السلـطة فحسب، بل أخل أيضـاً بمبدأ التنافس في المجـال الاقـتصـادي والوصول إلى الثـروة، فقـد بات شيوخ القبائل وأبناء شيوخ القبائل قـوة منافسة في الميدان الاقتصادي، فحوالي ٦٠٪ من كبـار المقاولين والتـجار هم من شيـوخ القبائل وأبنـاء شيوخ القـبائل، وبالتالي فـإن شيوخ القـبائل باتوا يشكلون نخـبة مركـبة، تجمع بيـدها السلطة والثروة والمكانة الاجـتماعـية، وأدى إلى عدم اسـتقلال المسـتويات الاقتـصادية والسياسية والاجتماعية للبنية الاجتماعية، الأمر الذي أخل بمبدأ التعددية.

هذه الإستراتيجية التي اتبعتها الحكومة في إفساح المجال الاقتصادي لشيوخ القبـائل للهيمنة علـى السوق، بحيث باتوا هم كـبار التجـار والمقاولين، اعتـبرها البـعض إستـراتيـجيـة جديدة لإخـضـاع شيـوخ القبـائل للدولة، فـعوضـاً عن الإستراتيجية التي اتبعها الإمـام في إخضاع شيوخ القبائل من خلال أخذ أبنائهم رهائن، فـإن النظام الحالي جـعل شـيوخ القـبائل رهائـن لمصالحـهم التجـارية والمالية، والحقـيقة أن هذه الإستراتيجـية جعلت الدولة رهينة بيد شيـوخ القبائل، فقد تغولت سلطتهم إلى درجة لم تعد معها الدولة قادرة على فرض القانون.

يرى ٤٦,٧٩٪ من المسـتطلعة أرائـهم أن الدور السيـاسي للقـبيلة سـاهم في الإخـلال بمبدأ تكـافؤ الفـرص، و٤٤,٧٢٪ يرون أنه سـاهم في إضـعاف قـدرة الحكومـة على التوزيع العـادل لمشاريع التنمـية، ٤٩,٦٩٪ يرون أنه سـاهم في إضعاف قـدرة الدولة على اختيار المسـؤولين وفقاً لمعيار الـكفاءة (انظر الجداول ٢٤ و٢٥ و٢٦)، غير أن هناك تفـاوتاً كبيراً في توجهات المسـتطلعة آراؤهم حول التأثيرات السلبيـة للدور السياسي للقبيلة على الحكم الجيـد، فالمستطلعة آراؤهم في تعز وأبـين يرون أن ما تتمـتع به قبـائل حاشد وبكـيل من تأثير على عـملية صناعـة القرار، ومـا يتمـتع به مشـايخهـا من قدرة على التـأثير علـى صيـاغة توجـهات النظام السـيـاسـي ورسم السيـاسات التنـموية، مكن هذين الاتحـادين القبليين من الضغط على الحكومة بهدف الحصول على مشروعات التنمية، فضلاً

عن ذلك فإن النخبة القبلية لهذين الاتحادين القبليين أكثر قدرة على الضغط على الدولة بهدف تعيين أفرادها في مواقع صناعة القرار في السلطة التنفيذية، فنصيب النخبة المشيخية التي تنتمي إلى محافظات ذمار، عمران وصنعاء، تفوق نصيب المحافظات الأخرى.

العلاقات الشخصية مع شاغلي مواقع صناعة القرار في السلطة التنفيذية:

اتخذ بناء السلطة السياسية طابعاً ولائياً patrimonial، فعلى الرغم من وجود مؤسسات سياسية ذات مظهر حديث، إلا أن ممارسة السلطة فيها يتسم بالشخصنة، لذلك فإن شيوخ القبائل لا يمارسون تأثيرهم السياسي من خلال المؤسسات الرسمية فحسب، بل يتمتعون بتأثير قوي على مؤسسات صناعة القرار من خلال العلاقات الشخصية المباشرة مع المسؤولين الحكوميين office-holders، وبشكل خاص رئيس الجمهورية، وهؤلاء الأخيرون أيضاً يفضلون التعامل الشخصي المباشر مع شيوخ القبائل، وهو وضع لا تنفرد به اليمن، بل يشكل وضعاً سائداً في الجزيرة العربية، فقد كتب بليغريف حول العلاقة الشخصية بين أمير البحرين وشيوخ القبائل، قائلاً: «كنت أحياناً أرى شيخاً عربياً وقوراً، يرتدي ثياباً رثة، ويتبعه ثلاثة أبناء طويلي القامات، يبدون مختلفين عن عرب المدينة، يستقبلهم الحاكم بترحاب زائد، وإذا سألت الشيخ (الحاكم) عمن يكون الزائر، أجاب: إنه الشيخ فلان، من القبيلة الفلانية، وقد ساعدنا أسلافه على فتح البحرين»[1]. تشير السير الذاتية التي نشرها بعض شيوخ القبائل، والمقابلات الصحفية التي أجريت مع البعض الآخر منهم، إلى أن كثيراً من القرارات السياسية تتخذ خارج المؤسسات الرسمية، بما فيها قرارات الحرب والسلم، فقد اتخذ قرار الحرب الذي شنته القوات الشمالية على القوات الجنوبية عام ١٩٧٢ خارج المؤسسات الرسمية، وفي عام ٢٠٠٥، عندما تم رفع الدعم عن المشتقات النفطية، لم تفلح المظاهرات التي سارت في معظم المدن الكبرى في ثني الحكومة عن قرارها، بل جابهتها قوات الشرطة والجيش بقمع ترتب عليه سقوط ما يزيد على خمسين قتيلاً، وعدد كبير من الجرحى، وعندما قابل الرئيس عدداً

(١) نقلاً عن محمد الرميحي، «البحرين: مشكلات التغير السياسي والاجتماعي»، دار ابن خلدون، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٦، ص١٧١.

من مشايخ مأرب والجوف، أمر الحكومة بالتراجع عن السعر الجديد الذي كانت قد أعلنته لمادة الديزل فقط، ولم يتم التراجع عن السعر المعلن لأسعار المشتقات النفطية الأخرى.

إن الدور السياسي للشيخ لا يحدده الموقع الذي يشغله في الجهاز الإداري للدولة، بل يتحدد في ضوء موقعه على خارطة توزيع القوة القبلية غير الرسمية[1]، فقد كان الشيخ سنان أبو لحوم يتمتع بأهمية سياسية كبيرة خلال عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، فكان الرئيس عبدالرحمن الإرياني يخاطبه أكثر من مرة عارضاً عليه استقالته، رغم أن الدستور نص على أن رئيس المجلس الجمهوري يقدم استقالته إلى رئيس مجلس الشورى، الذي كان آنذاك عبد الله بن حسين الأحمر.

العوامل التي ساهمت في تعزيز القوة السياسية للقبائل:

ضعف بناء الدولة وأجهزتها الأمنية:

تتحدد طبيعة بناء الدولة في ضوء طبيعة الانقسام الاجتماعي social cleavage في المجتمع، فالدولة القومية تنشأ في ظل مجتمع ليبرالي، يتمتع فيه الأفراد باستقلال وحرية، ويقوم سلوكهم السياسي على أساس رشيد، وينتظمون في تنظيمات مدنية رشيدة، يقوم فيه الانقسام الاجتماعي على أساس طبقي، أما في المجتمع الأبوي، الذي يخضع فيه الأفراد للجماعة، وينتظمون في تنظيمات أهلية primordial organizations، ويقوم الانقسام الاجتماعي فيه على أساس العصبية consanguinity-based، ويخضع الأفراد لتوجهات الجماعة، ويقوم سلوكهم السياسي على أساس معياري normative، فإن طبيعة الدولة التي تتأسس هي دولة ضعيفة، لذلك فإن ضعف الدولة في اليمن يرجع إلى تمفصلها مع القبيلة، ودمج المجتمعات المحلية دون تكامل

(١) فنجد مثلاً أن أحد القادة العسكريين في منطقة الرضمة يرفع تقريراً حول الوضع الأمني في المنطقة التي يتولى مسئوليتها إلى الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، رئيس مجلس الشورى، فهو يرفع إليه هذا التقرير بصفته أكبر شيخ في اليمن لا بصفته رئيس مجلس الشورى، ذلك أن تقديم التقارير إلى مجلس الشورى يتم من خلال آلية مختلفة تماماً. للاطلاع على نسخة من التقرير، أنظر، عبدالله بن حسين الأحمر، مذكرات الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، مرجع سابق، ص٤٨٨.

Amalgamated put not integrated.[1]، فالدولة لا تكون دولة قوية وقادرة وذات إرادة إلا إذا بنت مجتمعها السياسي من خلال تطورها الذاتي، لا من خلال الاعتماد على أنظمة خارجية[2].

في ظل عدم قيام مؤسسات الدولة بدورها في حماية الملكية الفردية والسلامة الشخصية تتحول النزاعات الفردية إلى نزاعات جماعية وقبلية، فقد شهدت الأعوام الماضية كثيراً من الحروب القبلية التي حركتها خلافات فردية، وترتبط معظم الخلافات من هذا النوع بالخلاف حول ملكية أراضي البناء الحضرية، فبسبب الافتقار إلى نظام لتسجيل ملكية الأراضي، وعدم قيام الأجهزة الأمنية بدورها في إنفاذ القانون، فقد باتت حماية الملكية الشخصية والسلامة الشخصية شأناً عائلياً وقبلياً (خاصاً)، الأمر الذي يؤدي إلى نشوب النزاعات والحروب والثارات بين القبائل[3]، وغالباً ما تقف الدولة موقفاً سلبياً من هذه الحروب، فلا تتدخل ولا تفرض القانون، بل تقوم أحياناً بتغذية الصراعات والحروب القبلية، وفقاً لمقولة فرق تسد divide and rule[4]، ومن أشهر الحوادث التي شهدها عام ٢٠٠٧ في هذا المجال، المعركة التي نشبت في إحدى ضواحي العاصمة صنعاء في شهر فبراير ٢٠٠٧، بين قبيلة بني عواض (التي تنتمي إلى قبيلة مراد بمحافظة البيضاء) وآخر من قبيلة سنحان التي تنتمي إلى اتحاد حاشد القبلي، وأسفرت عن مقتل وإصابة عدد من أفراد القبيلتين، فقد بدأت هذه القضية بخلاف حول ملكية قطعة أرض بالعاصمة صنعاء بين شخص من قبيلة بني

(١) التحولات السياسية في اليمن، ص١٩٦.

(2) Etzioni، 2001: 4.

(٣) حول الثارات والحروب القبلية، وموقف الحكومة منها، انظر عبده علي عثمان وأحمد الجبلي.

(٤) شكل هذا الأسلوب في التعامل أسلوباً نمطياً للدولة في تعاملها مع القبائل، سواء كانت دولة وطنية أو دولة استعمارية، فقد نسب إلى الإمام أحمد بن سليمان (أحد أئمة الدولة الزيدية) أنه قال شارحاً منهجه في مد سلطته والحفاظ عليها: «ولأقتلن قبيلة بقبيلة ولأسلبن من العدا أرواحا». نقلاً عن محمد يحيى الحداد، تاريخ اليمن السياسي، الجزء الأول، دار المدينة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٦، ص٨٨.

وقد اعتمد الكابتن هينس Stafford Bettsword Haines أول حاكم بريطاني لمستعمرة عدن، هذا الأسلوب في إدارة المستعمرة والمناطق المحيطة بها، منذ احتلال عدن في ١٩ يناير ١٨٣٩ فقد شرح سياسته في إدارة المستعمرة قائلاً: «إنني أنظم الأمور وأجعل القبائل المعادية والمشاغبة تقاتل قطاع الطرق، دون استدعاء الحراب البريطانية»، نقلاً عن هارولد ف يعقوب، مرجع سابق، ص٤٥. وقد وافقت حكومة بومباي على هذه السياسة، فقد قالت في رسالة بعثتها إلى الكابتن هينس عام ١٩٤٦: «على الرغم من أن خسارة الأرواح أمر مؤسف، فإنه يجب أن تبقى الأحداث مستمرة، فهناك أمل بأن هذا سوف يبرهن على مزايا الوجود البريطاني في عدن، وعلى حسناته، وسوف يتحقق ذلك إذا اتسعت شقة الخلاف بين القبائل». المرجع السابق، نفس الصفحة. وفي رسالة بعثتها إدارة شركة الهند الشرقية إلى الكابتن هينس «...حرض القبيلة الموالية على القبيلة المعادية، فلا تحتاج إلى قوات بريطانية». حامد جاد طه، سياسة بريطانيا في جنوب اليمن، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٦٩، ص٣٢٥.

عواض وأخر من قبيلة سنحان، وقد أوكل الأول إلى متعهد من أقاربه البناء على قطعة الأرض، وعندما شرع في التحضير للبناء هاجمه مسلحون من قبيلة سنحان في ١٨ فبراير ٢٠٠٧، فأصابوه وقتلوا ابنه البالغ من العمر خمسة عشر عاماً، وقد تجمع رجال قبيلة بني عواض ومنحوا المؤسسات الأمنية مهلة للقبض على الجناة وتقديمهم للمحاكمة، وانقضت المهلة دون أن تقبض المؤسسات الأمنية على الجناة، فقاموا بمهاجمة بعض أبناء قبيلة سنحان، ودارت بين الطرفين معركة لمدة ثلاثة أيام[1].

في مايو ٢٠٠٨ نشبت حرب بين قبيلة «ذو هديان» التي تقيم في مديرية العشة بمحافظة عمران، وقبيلة «الزواقر» التي تقيم في مديرية ظليمة حبور في المحافظة ذاتها، بسبب خلاف حول ملكية أرض زراعية ومَرَاعٍ، وقد أسفرت الحرب عن ١٢ قتيلاً و١٣ جريحاً، وفي نوفمبر ٢٠٠٨ تجددت في محافظة عمران الحرب القبلية بين قبيلة صبارة التي تنتمي إلى سفيان بمديرية حرف سفيان، وقبيلة ذو محمد بن علي التي تنتمي إلى العصيمات، بمديرية العشة، وهي الحرب التي تعود جذورها إلى ما يزيد عن تسعين عاماً، حول خلاف على تبعية أرض زراعية ومَرَاعٍ، وقد أدت المواجهات إلى مقتل ما يزيد على مائة شخص، وجرح عدد مماثل واستخدمت في الحرب المدفعية الثقيلة من نوع (B 10) وقذائف (R. B. G.) والرشاشات الثقيلة، ولم تتدخل الدولة في النزاع الأول، وفي الثاني تشكلت لجنة برئاسة وكيل المحافظة للتوسط لحل النزاع، لكنها لم تستطع الوصول إلى نتائج.

ضعف تغلغل الدولة في المناطق الريفية:

يقتصر وجود أجهزة الدولة على مستوى المحافظات في بعض المناطق، وعلى مستوى المديريات في مناطق أخرى، ولم يتم توسيع انتشارها ليصل إلى مستوى المراكز والقرى، ذلك يعني أن وجود مؤسسات الدولة يقتصر على المناطق الحضرية، لاسيما المتعلقة بالقضاء والشرطة والسجل المدني والسجل العقاري، وكأنما تم التوافق بشكلٍ غير معلن على أن تحكم الدولة المدن وتحكم

(١) انظر، صحيفة الأيام، العدد (٧٣٩)، بتاريخ ٢٠ / ٢ / ٢٠٠٧، والعدد (٧٨٧)، بتاريخ ٢٦ / ٢ / ٢٠٠٨.

القبيلة الريف، لذلك تم تخويل سلطات الدولة في المناطق الريفية إلى شيوخ القبائل، فمنحهم قانون الإجراءات الجزائية سلطات مأموري الضبط القضائي، ومنحهم قانون المرافعات والتنفيذ المدني بعض وظائف الشرطة والسجل العقاري[1]، وفوضهم قانون الانتخابات العامة والاستفتاء القيام ببعض صلاحيات ووظائف السجل المدني[2]، فرغم صدور قانون الأحوال المدنية والسجل المدني عام ١٩٩١، والذي نص على تأسيس إدارات للأحوال المدنية والسجل المدني في المحافظات والمديريات، إلا أن كثيراً من المديريات لم تؤسس بها هذه الإدارات، وخولت بعض القوانين شيوخ القبائل القيام ببعض مهامها، ولم يتم تأسيس فروع لمصلحة الواجبات في بعض مديريات الجمهورية، وفي المديريات التي تم فيها تأسيس فروع، فلا يتوفر لديها الكادر البشري من الموظفين اللازمين للقيام بمهمة جمع أموال الزكاة، لذلك فإنها تجمع عن طريق الأمناء، وفي مجال القضاء لم يتم إنشاء العدد الكافي من المحاكم بمختلف درجاتها والنيابات، فلا زالت كثير من المناطق لاسيما الريفية لا توجد بها محاكم أو نيابات، وتعاني المحاكم والنيابات القائمة من «نقص حاد في عدد القضاة وأعضاء النيابة، يصل بين ٢٠٪ – ٤٠٪»[3].

إن كثيراً من المواطنين لا زالوا يشعرون أن القبيلة أكثر قدرة من الدولة على توفير الحماية لهم[4] وشمولهم بالرعاية، ومنحهم الإحساس بالأمان، فتوحدوا بالقبيلة أكثر من توحدهم بالدولة، وتغلبت انتماءاتهم التحتية على انتمائهم

---

(١) مادة (٤٢) : يعرض المحضُر أو صاحب الشأن أوراق الإعلان على الخصم أينما وُجد فإن تعذر فتعرض على من ينوب عنه أو في موطنه وفي حالة الامتناع تُعرض الأوراق بواسطة عاقل الحارة أو القرية أو قسم الشرطة إن وجد أو يؤخذ إيضاح العاقل أو الإشهاد عليه.

مادة (٤٣) : إذا أوجب القانون على الخصم تعيين موطن مختار له فلم يفعل، أو كان بيانه ناقصاً أو غير صحيح، جاز إعلانه في لوحة إعلانات المحكمة بجميع الأوراق التي كان يصح إعلانه بها في الموطن المختار، وإذا ألغى الخصم موطنة الأصلي أو المختار ولم يعلم خصمه بذلك صح إعلانه فيه وتُسلم الأوراق لعاقل الحارة أو القرية إن وُجد.

مادة (٤٢١) : لا يجوز إجراء الحجز التنفيذي إلا بحضور شاهدي عدل لا علاقة ولا قرابة لهما بأي من طرفي التنفيذ ويجب استدعاء الشيخ أو العدل أو أمين القرية أو عاقل الحارة أو شيخ السوق أو مندوب عن الغرفة التجارية حسب الأحوال وإذا تعذر حضور من طلب منهم أو أمتنع يكتفى بالشاهدين العدلين.

مادة (٤٣٥) : على معاون التنفيذ أن يخطر السجل العقاري إن وجد أو أمين المنطقة الذي يوجد العقار المحجوز عليه في دائرة اختصاصه بإشعار موقع من قاضي التنفيذ بأن العقار قد تم الحجز عليه. وذلك يوم تحرير محضر الحجز أو في اليوم التالي على الأكثر.

(٢) مادة (١١) : على لجان إعداد الجداول التثبت من عمر المواطن الذي يطلب قيد اسمه في جدول الناخبين والتأكد من بلوغه السن القانونية ببطاقة إثبات الهوية الشخصية أو أي وثيقة رسمية أخرى تحمل صورة صاحبها أو بشهادة العاقل والأمين بعد أخذ اليمين منهم.

(٣) وزارة العدل، مشروع إستراتيجية تحديث القضاء، ٢٢.

(٤) محمد محسن الظاهري، الظاهري، مرجع سابق، ٣٤٢.

للوطن[1]، إذ لا تزال سلطة شيوخ قبائل حاشد وبكيل قوية، تفوق سلطة المؤسسات الحكومية الرسمية في مناطقهم، فقد قال ٧٠٪ ممن استطلعت آراؤهم في محافظة صنعاء وحوالي ٦١٪ في عمران و٤٢,٥٪ في ذمار أن الشيخ هو الشخص الأكثر سلطة في المنطقة، أما في أبين فإن ٢٥٪ فقط يرون أن الشيخ هو الشخص الأكثر سلطة في المنطقة، وقال ٥١٪ من المستطلعة آراؤهم في تعز، وحوالي ٥٠٪ في حضرموت أن مدير المديرية هو الشخص الأكثر سلطة في المديرية، وتوزعت النسب الباقية على أشخاص أخري، ففي تعز يأتي مدير الأمن في المرتبة الثانية بعد مدير المديرية، حيث يقول ٢٢,٥٪ أن مدير الأمن هو الشخص الأكثر سلطة، وبشكلٍ عام فإن المستطلعة آراؤهم في محافظتي صنعاء وعمران يرون أن سلطة القبيلة في مناطقهم أقوى من سلطة الدولة، أما في باقي المحافظات فإن سلطة الدولة أقوى من سلطة القبيلة.

يختلف مستوى تغلغل الدولة في المناطق الريفية حسب اختلاف طبيعة البنى الاجتماعية السائدة في المناطق الريفية، ففي المحافظات التي ضعفت فيها البنية القبلية، أو شهدت تغيراً في طبيعتها، فإن الدولة تتمتع بقدرة كبيرة على إنفاذ القانون من خلال إنفاذ الأحكام القضائية، فحوالي ٥٦,٣٪ و٥٣,٨٪ من المستجيبين في محافظتي تعز وحضرموت على التوالي، يرون أن أحكام القضاء الرسمي أكثر إلزاماً من أحكام القضاء القبلي، وبمقابل ذلك فإن مستوى قدرة الدولة على إنفاذ القانون في المحافظات ذات التركيب القبلي القوي محدود جداً، فأحكام القضاء القبلي كما يرى ٧٠٪ من المستجيبين في محافظة أبين و٦٩٪ في محافظة عمران، ٦٧,١٪ في محافظة صنعاء، ٦٥٪ في محافظة ذمار، أكثر إلزاماً من أحكام القضاء الرسمي (أنظر الجدول رقم ٥)، وفقاً لمؤشرات الجداول (٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ١٦ و١٧) فإن حوالي ٢٣,٦٪ من المستجيبين يلجأون إلى المؤسسات الرسمية لحل النزاعات، يرجع ذلك لعدد من الأسباب منها أن القضاء غير الرسمي أسهل في الوصول (٨٧,٤٪)، أكثر عدلاً (٥٨,٨٪)، أكثر مساواة بين المتخاصمين (٦٩,٦٪)، أكثر إلزاماً في التنفيذ (٧٨,٧٪)، أقل كلفة (٧٨,٧٪)، وأسرع في إصدار أحكامه (٨٦,١٪) وأكثر عدلاً (٥٩,٨٪).

(١) يقصد بالولاءات التحتية كل الولاءات التي لا ترقى إلى مستوى الولاء الوطني كالولاء للطائفة أو القبيلة أو السلالة...الخ، انظر: أنطوان نصري مسرة، «في مستقبل الوحدة العربية: الاعتراف بالولاءات التحتية وشرعنتها عامل توحيد أم عامل انقسام؟»، مجلة المستقبل العربي، بيروت، عدد (٩٠)، أغسطس ١٩٨٦م، ص. ص ٤-١٩.

أظهر البحث الميداني لهذه الدراسة تباين طبيعة البنية القبلية ومدى تمسك الأفراد بانتماءاتهم القبلية، ففي حضرموت طورت البنى القبلية إلى ما يشبه المنظمات المدنية، فقد تم تأسيس جمعية حضرموت الخيرية كمنظمة مدنية، وهي المنظمة الوحيدة التي تنشط على مستوى محافظة، فكل الجمعيات الخيرية الأخرى تنشط على مستوى مديرية أو أقل، فضلاً عن أن الغرم الداخلي مازال سائداً ولكنه بات أكثر تطوراً وتنظيماً، فقد بات هناك صندوق لكل عشيرة أو بيت، أما الغرم الخارجي، فلم يعد معمولاً به بشكل واسع في حضرموت، أما في محافظة تعز فقد ضعفت الروابط القبلية لصالح روابط المواطنة، وبات المواطنون ينظرون إلى المجالس المحلية ومنظمات المجتمع المدني باعتبارها التنظيمات الأكثر استجابة لاحتياجاتهم، والأكثر قدرة على تلبيتها، أما في محافظات صنعاء، عمران وذمار، والمحافظات التي تقع شمال صنعاء، فقد عمل شيوخ القبائل على إضعاف الطابع المدني للقبيلة من خلال إضعاف المصلحة المشتركة كعامل من عوامل التضامن القبلي عن طريق إضعاف نظام الغرم الداخلي، وعززوا دور العصبية القبلية كعامل من عوامل التماسك الاجتماعي القبلي.

ضعف مستوى إنفاذ القانون والإفلات من العقاب:

يتسم التزام الدولة بإنفاذ القانون بالتعسف، ففي الوقت الذي تقوم الحكومة بإنفاذ القانون في المدن، فإن إنفاذها للقانون في الريف ضعيف جداً، فقانون جرائم الاختطاف والتقطع ينص على معاقبة الأفراد الذين يتزعمون عصابات للتقطع والاختطاف بعقوبة الإعدام، ومعاقبة الذين يحتجزون رهائن بهدف الضغط على الدولة للحصول منها على منفعة بعقوبة الحبس عشر سنوات[1]، مع ذلك فإن الدولة لم تنفذ هذه العقوبة بحق أي فرد من أفراد الجماعات القبلية

---

(١) تنص المادة الأولى من القرار الجمهوري بالقانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٩٨، بشأن جرائم الاختطاف والتقطع، الذي أقره مجلس النواب عام ٢٠٠٢، على أن «يعاقب بالإعدام كل من تزعم عصابة للاختطاف والتقطع أو نهب الممتلكات العامة أو الخاصة بالقوة ويعاقب الشريك بنفس العقوبة»، وتنص المادة الخامسة من القرار ذاته على أن «يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن عشر سنوات ولا تزيد على اثنتي عشرة سنة كل من احتجز أي شخص كرهينة وذلك بغية التأثير على السلطات العامة في أدائها لأعمالها أو الحصول منها على منفعة أو مزية من أي نوع له أو لغيره، وتكون العقوبة مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة إذا استخدم الجاني القوة أو العنف أو التهديد بها أو انتحل صفة موظفي الحكومة مدنيين أو عسكريين أو أبرز أمرا مزوراً مدعيا صدوره عن السلطات العامة ، كما يعاقب بنفس العقوبة إذا قاوم السلطات العامة أثناء تأدية وظيفتها في إخلاء سبيل الرهينة ، وتكون العقوبة الإعدام إذا نشأ عن الفعل موت شخص».

التي نفذت عمليات اختطاف مواطنين يمنيين أو رعايا أجانب، منذ صدور القانون عام ١٩٩٨ حتى اليوم، «فخلال الفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ تم تنفيذ ١١٨ حادث اختطاف، وكان بين المختطفين ١٤٧ أجنبياً»[1]، ولم يتم تنفيذ أي عقوبات ضد الذين مارسوا هذه الجرائم، وخلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٩ تم اختطاف ثلاثة من أكبر رجال الأعمال في اليمن، ففي يوليو ٢٠٠٩ قامت مجموعة قبلية تنتمي إلى قبيلة بني ظبيان باختطاف شقيق رجل الأعمال توفيق الخامري من أحد شوارع العاصمة صنعاء، وفي سبتمبر ٢٠٠٩ قامت مجموعة مسلحة من قبيلة مراد باختطاف جمال عبد الواسع مدير عام شركة ناتكو نجل رجل الأعمال عبد الواسع هائل من العاصمة صنعاء، وفي مايو ٢٠٠٩ قامت مجموعة مسلحة من قبيلة نهم باختطاف هائل بشر قريب رجل الأعمال المشهور شاهر عبد الحق على خلفية نزاع حول قطعة أرض بالعاصمة صنعاء، ولم تقم الدولة بملاحقة المختطفين وتقديمهم للمحاكمة، بل تم حل هذه القضايا عرفياً.

يشترط قانون الانتخابات العامة والاستفتاء أن يكون المرشح لانتخابات مجلس النواب مسجلاً في سجلات الناخبين في الدائرة التي يترشح فيها[2]، وقد سمحت اللجنة العليا للانتخابات في انتخابات ٢٠٠٣ بترشح مرشحين في دائرتين ليسا مسجلين في سجلات الناخبين فيهما، والمرشحان ينتميان سياسياً للحزب الحاكم واجتماعياً لعائلتين مشيختين كبيرتين، وقد فازا في الانتخابات، وقد تمت موافقة اللجنة العليا للانتخابات على ترشيحهما وفقاً لتسويات قبلية، رغم مخالفة هذه الإجراءات للقانون.

يدير عدد من شيوخ القبائل سجوناً خاصة، في محافظات عدة، وهي مجرمة قانوناً، حيث ينص القانون على معاقبة كل من يحتجز مواطناً أو يدير سجناً بشكل غير قانوني بالحبس لمدة ثلاث سنوات[3]، ومع ذلك فإن الدولة لم تتخذ أي إجراءات بشأن هذه السجون، وخلال هذا العام أصدرت إحدى المحاكم اليمنية حكماً في قضية من هذا النوع جاء فيه: «أما بشأن ما يقوم به المتهم باعتباره

---

(1) Sharif Ismail، op. sit، p. 42.

(٢) تنص المادة (٥٦) من القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠١ بشأن الانتخابات العامة والاستفتاء، على ما يلي: «يحق لكل ناخب أن يرشح نفسه في الدائرة التي فيها موطنه الانتخابي...».

(٣) تنص المادة (٢٤٧) من القرار جمهوري بالقانون رقم (١٢) لسنة ١٩٩٤ بشأن الجرائم والعقوبات، على أن «يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات أو بالغرامة كل من أعد مكاناً للحبس أو الحجز فيه بدون وجه حق أو أعاره أو أجره أو قدمه لهذا الغرض بدون أن يشترك في القبض على إنسان أو حبسه أو حجزه».

شيخاً من مشايخ تهامة من حبس وحجز حرية رعاياهم وأولادهم حسب تعبير أهل تهامة، فهو موروث اجتماعي بحاجة إلى معالجة موضوعية من الجهات المعنية، ولا يعفينا من الحكم بإدانة المتهم بهذا الشأن بمقتضى المادة ٢٤٦»[١]، مع وقف تنفيذ العقوبة بحدها الأدنى حتى يتم اتخاذ الإجراءات التي أشرنا إليها بحيثيات هذا الحكم.

تعامل الدولة مع المواطنين الريفيين عبر وساطة النخب القبلية:

يرى معظم السكان القبليين أن الدولة لا تتعامل معهم بشكل مباشر، بل تتعامل معهم عن طريق شيوخ القبائل، وقد استشهد السكان المحليون في مديرية بني الحارث بالإجراءات التي اتخذتها في التفاوض معهم حول أرض مطار صنعاء، حيث تعاملت الدولة مع الشيخ، والشيخ بدوره هو الذي أقنع أفراد القبيلة[٢]، بينت نتائج المسح الميداني والمناقشات البؤرية أن الحكومة لا تشرك المواطنين القبليين في التنمية المحلية، «فالدولة تتعامل مع الشيخ وتهمش باقي أفراد القبيلة»[٣]، وهو ما يبدو واضحاً في استجوابات المستطلعة آراؤهم تحديد أولويات مشروعات التنمية المحلية، حيث أجاب ٤٩٪) بأن السلطة التنفيذية هي التي تقرر أولويات مشروعات التنمية المحلية، وقال (٢٤,٢٪) إن الحكومة تشرك شيوخ القبائل، و(١٤,٩٪) قالوا: إن الحكومة تشرك المجالس المحلية، في مقابل ٥,٨٪ قالوا: إن الحكومة تشرك السكان المحليين.

يشكل إشراك النخبة القبلية وإقصاء السكان المحليين توجهاً استراتيجياً لدى الحكومة، فبالنظر إلى المهام التي حددتها لائحة تنظيم مشاركة المجتمع في الخدمات الصحية والعلاجية للتنظيمات التي تضم ممثلين عن المجتمع المحلي، ومقارنتها بمهام اللجان الصحية المعينة، والتي لا تضم ممثلين عن المجتمع المحلي، يتضح أن اللجان الحكومية المعينة من بين موظفي السلطة التنفيذية هي

(١) يقصد المادة ٢٤٦ من القرار جمهوري بالقانون رقم (١٢) لسنة ١٩٩٤ بشأن الجرائم والعقوبات، التي تنص على أن «يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات من قبض على شخص أو حجزه أو حرمه من حريته بأية وسيلة بغير وجه قانوني ، وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات إذا حصل الفعل من موظف عام أو بانتحال صفته أو من شخص يحمل سلاحا أو من شخصين أو أكثر أو بغرض السب أو كان المجني عليه قاصراً أو فاقداً الإدراك أو ناقصه أو كان من شأنه سلب الحرية وتعريض حياته أو صحته للخطر».

(٢) مناقشة بؤرية نفذت في مديرية بني الحارث محافظة صنعاء، بتاريخ ١٩ / ٣ / ٢٠٠٨.

(٣) مناقشة بؤرية تم تنفيذها مع مجموعة من الرجال في مديرية لودر بمحافظة أبين بتاريخ ١٩ / ٣ / ٢٠٠٨.

التي تتولى مهام التخطيط والتقييم والمحاسبة، أما اللجان التي تضم ممثلين عن المجتمع المحلي فيقتصر دورها على المهام التنفيذية[1]؛ فضلاً عن ذلك فإن هناك إخلالاً بمبدأ تكافؤ الفرص في المشاركة في اللجان الصحية والمجالس التنفيذية للمؤسسات الصحية، فالمرشحون يتم تحديدهم من قبل السلطة التنفيذية بالمديرية، وليس من حق الأشخاص الذين لا ترضى عنهم السلطة التنفيذية بالمديرية أن يرشحوا أنفسهم، بل أن اللائحة قد أشارت بوضوح إلى دعوة الشخصيات الاجتماعية (مصطلح تستخدمه الحكومة للإشارة إلى شيوخ القبائل والأعيان المحليين)[2].

ضعف البدائل المدنية:

يرجع تعاظم الدور السياسي لشيوخ القبائل في فترة ما قبل إقرار التعددية السياسية في اليمن، إلى سيطرة القبيلة على أدوات التعبير السياسي، فقد أثر حظر النشاط العلني للأحزاب السياسية سلباً على القوى السياسية الحديثة، ولم يؤثر على النشاط السياسي لشيوخ القبائل الذين يعتمدون على أساليب تقليدية في عملهم السياسي، ولا يحتاجون إلى التنظيمات السياسية لكسب الموالين ولممارسة الضغط السياسي[3]. لقد ظلت القبيلة التنظيم الوحيد في المناطق الريفية في شمال الشمال (محافظات: عمران، صعده، صنعاء، المحويت، مأرب، الجوف

---

(١) المادة (١٠) من اللائحة التنفيذية لقرار مجلس الوزراء رقم (١٥) لسنة ١٩٩٩ بشأن تنظيم مشاركة المجتمع في الخدمات الصحية والعلاجية، تحدد عدة مهام للفريق الصحي بالمديرية (الذي يتم تعيين كامل أعضائه من بين موظفي السلطة التنفيذية)، منها ما يلي: «وضع خطة صحية للمديرية محددة بالأهداف والزمن، إدارة كل الموارد الصحية في إطار المديرية (مالية، مادية، وبشرية)، سواء كانت مرصودة من الدولة أو تم تحصيلها محلياً، التأكد من أن أداء المرافق الصحية تتفق والمهام المنوطة بها، وأن أداء العاملين يطابق مضمون الوصف الهيكلي وعلى أن يكون الإنجاز مرضياً كماً وكيفاً».

(٢) تحدد اللائحة التنفيذية لقرار مجلس الوزراء رقم (١٥) لسنة ١٩٩٩ بشأن تنظيم مشاركة المجتمع في الخدمات الصحية والعلاجية الإجراءات التي تتخذ في تشكيل اللجان الصحية والمجالس التنفيذية للمؤسسات الصحية على النحو التالي:

«أ – تقوم إدارة الشؤون الصحية بالمديرية بالتنسيق مع مدير عام المديرية بتحديد موعد تشكيل اللجنة الصحية للمؤسسة الصحية المستوفية شروط تطبيق برنامج المشاركة في الكلفة بتوجيه الدعوة للشخصيات الاجتماعية وممثلي وممثلات مختلف شرائح المجتمع في منطقة الزمام للمؤسسة الصحية، وذلك بالتنسيق مع مسؤول المؤسسة الصحية.

ب – في الموعد المحدد وبحضور مدير عام المديرية، ومدير الصحة بالمديرية، ومندوب من مكتب وزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية، يتم فتح محضر مبين فيه المشاركون وتوقيعاتهم، ويفتح باب الترشيح لعضوية اللجنة أو المجلس، وبالاقتراع يتم انتخاب أعضاء المجتمع المطلوب اختيارهم، وذلك بحسب عدد الأصوات الحاصلين عليها، ويتم إقفال المحضر بإعلان الفائزين لعضوية اللجنة الصحية أو المجلس ورفعه للمستويات الأعلى».

(3) Robert D. Burrows، The Yemen Arab Republic: The Politics of Development، Westivew Press، Croom Helm،1987، P. 33.

وحجة)، لذلك استمر شيوخ القبائل يمثلون النخبة الريفية الفاعلة الوحيدة في هذه المناطق، أما في المناطق الجنوبية والشرقية فقد بدأ تأسيس المنظمات غير الحكومية في الريف خلال النصف الأول من القرن العشرين، ففي حضرموت تأسست أول منظمة غير حكومية خارج مدينة عدن عام ١٩٣٢، وفي محافظة تعز تم تأسيس نادي الأدب العربي خلال الثلاثينيات، وإلى جانب ذلك أسس المهاجرون الريفيون من المناطق الجنوبية والشرقية أندية وجمعيات في مدينة عدن في غضون أربعينات وخمسينات القرن العشرين، وخلال سبعينيات القرن العشرين أسس السكان المحليون في مناطق تعز وإب شكلاً جديداً من المنظمات التنموية غير الحكومية، هي هيئات التعاون الأهلي للتطوير.

ساهمت منظمات المجتمع المدني التي أسست في المناطق الريفية في المناطق الجنوبية والشرقية في إضعاف السلطة الاجتماعية للنخب القبلية في تلك المناطق، وساهمت في تفكيك البنى القبلية، واستمرت هذه التأثيرات حتى اليوم، فرغم استمرار السلطة الاجتماعية لشيوخ القبائل في هذه المناطق، إلا أنها باتت سلطة رمزية، فشيوخ القبائل في حضرموت كيفوا أدوارهم الاجتماعية مع منظمات المجتمع المدني، وذلك من خلال التعاون مع منظمات المجتمع المدني التي تخدم المواطنين، وقام بينهما تعاون وثيق[1]، فالشيخ في حضرموت هو أقرب إلى المنضم منه إلى صاحب السلطة فقد تبين أن الشيخ في مديرية الشحر يدير صندوقاً للتنمية المحلية، إلا أنه يديره ضمن معايير الإدارة الحديثة[2].

تعاملت القوى التقليدية مع منظمات المجتمع المدني الحديثة بأسلوب براجماتي نفعي، واستطاعت الهيمنة على ما يقرب من ٧٠٪ من الجمعيات التي صرح لها من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية منذ عام ١٩٩٠ حتى الآن، فجُل – إن لم يكن كُل – الجمعيات الاجتماعية الخيرية والجمعيات التعاونية، يرأسها أو يسيطر عليها أفراد ينتمون إلى النخبة التقليدية، ويسيرونها وفقاً للعلاقات وأشكال الوعي التقليدية، وباتت على الرغم من اتخاذها بنى تنظيمية حديثة الشكل، وتصنيفها من قبل الجهات الرسمية ومعظم الباحثين، باعتبارها منظمات مجتمع مدني، أقرب إلى تنظيمات المجتمع الأهلي منها إلى منظمات المجتمع المدني،

---

(١) مقابلة مع أحد المشايخ في مركز عرف بمديرية الشحر، محافظة حضرموت، بتاريخ ٢٢ / ٣ / ٢٠٠٨.
(٢) مقابلة مع عضو المجلس المحلي بمديرية الشحر، محافظة حضرموت، بتاريخ ٢٣ / ٣ / ٢٠٠٨.

الذي يتسم حسب توصيف بعض الباحثين بالتأثر بالبنى الاجتماعية التقليدية كالعائلية والعشائرية والقبلية والطائفية، والذي تنظم علاقاته وفقاً لمعايير اجتماعية تمييزية distinctive، تفرز علاقات قائمة على التمايز الاجتماعي[1].

الطابع الحربي للقبائل:

تاريخياً كان الجيش اليمني بحاجة دائمة إلى دعم المليشيات القبلية في حروبه الداخلية والخارجية، وعندما قامت الثورة في الشمال لم ترث الدولة الوطنية عن الدولة الإمامية جيشاً وطنياً قوياً، بل إن بعض أفراد الجيش هربوا ووقفوا مع الإمام المخلوع، وكانت الثورة بحاجة إلى حماية، فأصدرت الدولة عام ١٩٦٣ قانون التجنيد، مع ذلك لم يتم التجنيد وفقاً لهذا القانون[2]، واختلفت أساليب التجنيد حسب اختلاف البنى القبلية، فقد كان المواطنون من المناطق التي ضعفت فيها الروابط القبلية في تعز وإب بشكلٍ خاص، يتطوعون بشكلٍ فردي، وقد تم تأسيس ما سمي بالحرس الوطني لاستيعابهم، وكانت تشكيلاته تشكيلات نظامية، يخضعون لهيراركية عسكرية، ويحصل أفراده على مرتبات شهرية، ويلبسون ملابس عسكرية، ويخضعون لتدريب عسكري، أما المواطنون من المناطق الشمالية التي تتسم بشدة التمسك بالروابط القبلية، فكانوا يتقدمون للتجنيد بشكلٍ جماعي، تحت قيادة شيوخهم، وقد تم تأسيس ما سمي بالجيش الشعبي لاستيعابهم، والذي على الرغم من إطلاق تسمية نظامية عليه، حيث أطلق عليه تسمية لواء التحرير[3]، إلا أنه ظل خارج هيكلية الجيش النظامي، يقود فرقه شيوخ القبائل، بما في ذلك الشيوخ الذين يحتلون مواقع رسمية في أجهزة الدولة العسكرية والمدنية[4]، وتشير بعض المصادر إلى أن الشيخ الأحمر وحده

---

(١) انظر، كريم حلاوة، إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، المجلد السابع والعشرون، العدد الثالث، يناير/ مارس ١٩٩٩، ص١٣.

(٢) انظر، أدجار أوبلانس، مرجع سابق، ص١٨٦.

(٣) انظر، سلطان ناجي، التاريخ العسكري لليمن، مرجع سابق، ص٢٥٦.

(٤) فقد كان الشيخ هادي عيسى الذي كان يحتل منصب وزير الدفاع، يقود جيشاً قبلياً مكوناً من ٥٠٠٠ رجل، وكذلك المقدم حسين الدفعي الذي احتل نفس المنصب، كان يقود جيشاً قبلياً من قبيلة الحداء، وكان المقدم عبدالله الحسني يقود فرقة قبلية من قبائل سحار تقدر بحوالي ٦٠٠ مقاتل، والرائد محمد عبد الله كان يقود فرقة مكونة من ١٩٠٠ مقاتل من قبيلة الحداء، وكذلك الأمر بالنسبة للشيخ عبدالله بن حسين الأحمر الذي شغل منصب وزير الداخلية، كان يقود جيشاً قبلياً من قبائل حاشد، انظر سلطان ناجي، التاريخ العسكري لليمن، مرجع سابق، ص٢٥٦.

يقود قوة من ٢٠٠٠٠ قبلي مسلح[١].

يدرك رجال القبائل وشيوخها أن استمرار أدوارهم السياسية يتحدد جزئياً في ضوء ما تتخذه الدولة من إجراءات في مجال بناء جيش قوي ومحترف وذي طابع مؤسسي[٢]، لذلك ساهموا في تعويق مؤسسة الجيش، وإبقائه في حالة ضعف، وحاجة دائمة لدعم المليشيات القبلية، «فالقبيلة لازالت تشكل جيشاً احتياطياً للدولة»[٣]، ولم يستغن الجيش عن الاستعانة بالمليشيات القبلية في كل المعارك التي خاضها بعد توقف الحرب الجمهورية الملكية، فكان للمليشيات القبلية دور هام في دعم جيش الشمال ضد جيش الجنوب، خلال الحربين اللتين نشبتا بين سلطتي شطري اليمن عام ١٩٧٢ و١٩٧٩[٤]، فشيوخ القبائل هم الذين دفعوا السلطة الشمالية لخوض الحرب عام ١٩٧٢، وبدأت المليشيات القبلية الحرب قبل أن يبدأها الجيش، وقبل قيام حرب مارس ١٩٧٩ بين الشمال والجنوب، وجه الرئيس علي عبد الله صالح رسالة شخصية إلى الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، يطلب منه فيها تعبئة القوى القبلية والاستعداد لمواجهة الأوضاع المضطربة على الحدود بين شطري اليمن[٥]، وخلال الحرب الأهلية عام ١٩٩٤ اضطلعت المليشيات القبلية أو ما يسمى بالجيش الشعبي، بدور هام في دعم الوحدات العسكرية الموالية للرئيس علي عبدالله صالح، في معاركها ضد الوحدات العسكرية الموالية لنائب الرئيس علي سالم البيض، واستعان الجيش بالمليشيات القبلية في حربه ضد المليشيات المتمردة (جماعة الحوثي) في محافظتي صعده وعمران خلال الأعوام ٢٠٠٤ – ٢٠٠٩.

إن حاجة الجيش إلى دعم المليشيات القبلية لا ترجع إلى ضعفه فحسب، بل أيضاً إلى رغبة الجيش في احتواء القبائل أثناء الحروب والمعارك التي يخوضها، وضمان عدم وقوفها إلى جانب الطرف الآخر، فالقبائل اليمنية كانت دائماً على

---

(1) Sharif Ismail، op. sit، p. 33.

(٢) انظر زيد بن علي الوزير، محاولة لفهم المشكلة اليمنية، مؤسسة الرسالة، د. ب، ١٩٧١، ص١٥٢.

(٣) مقابلة مع أحد المشايخ في مركز الغولة مديرية ريدة محافظة عمران، نفذت بتاريخ ٢٠ / ٣ / ٢٠٠٨.

(٤) انظر، عبد الولي الشميري، ١٠٠٠ ساعة حرب، مكتبة اليسر، صنعاء، الطبعة الثالثة، ١٩٩٥، ص ٧٢ هامش.

(٥) نصت الرسالة على ما يلي: «الأخ الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر.... حياكم الله،
يكون سرعة وصولكم للتفاهم، حيث الموقف يستدعي وصولكم، حيث يوجد حشد من الجنوب، وضرب على قعطبة والبيضاء والوازعية، من قبل خمسة أيام ، ويكون تبليغ جميع الأخوة المشايخ بأن يكونوا مستعدين بكل رجالهم». وشكرا. أخوكم علي عبدالله صالح. ٢٢ / ٢ / ١٩٧٩. نقلاً عن الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، مذكرات الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، مرجع سابق، ص٤٦١.

استعداد للحرب مع أي كان ضد أي كان، وعلى مدى التاريخ اليمني كان مشايخ القبائل ينظرون إلى الحرب باعتبارها وسيلة إنتاج[١]، فبعض القبائل التي كانت ملكية خلال ستينيات القرن العشرين، تعاونت أواخر السبعينيات مع الجبهة الوطنية الديمقراطية، التي تشكل امتداداً للقوى التي كانت تحاربها خلال الستينيات[٢]، وهذا هو ما دفع الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر إلى وصف المجتمع القبلي بأنه: «مجتمع فوضوي، مادي وغير ملتزم بمبدأ أو هدف»[٣].

في مقابل دعم المليشيات للنظام في حروبه الداخلية التي خاضها خلال العقود الماضية، منح النظام شيوخ القبائل أموالاً وأراضي وسيارات وعقارات، ومنح بعض شيوخ القبائل رتب عسكرية، ودرجات وظيفية في الجهاز الإداري للدولة، وخلال تلك الحروب حصلت القبائل على كميات كبيرة من الأسلحة، وتكتسب مشاركة المليشيات القبلية في الحرب الأهلية عام ١٩٩٤ أهمية خاصة في هذا المجال، فقد حصلت على كميات كبيرة من الأسلحة من الوحدات العسكرية الموالية للرئيس علي عبد الله صالح، وغنمت كميات أُخرى من أسلحة الوحدات العسكرية الموالية لنائب الرئيس علي سالم البيض بعد هزيمتها، إلى درجة أن بات مخزونها من الأسلحة الصغيرة يفوق ما لدى الحكومة، فقد قدر مخزون الحكومة من قطع الأسلحة الصغيرة بحوالي ١٥٠٠٠٠٠ قطعة، وما بيد القبائل بحوالي ٥٥٧٧٥٧٩ قطعة سلاح، والأسلحة الصغيرة التي بيد شيوخ القبائل حوالي ١٨٤٠٠٠ قطعة[٤]، ومعظم هذه الأسلحة بيد قبائل حاشد وبكيل ومشايخها.

على الرغم من أن الطابع الحربي لقبائل حاشد وبكيل وامتلاكها ترسانة من الأسلحة يشكل عاملاً من عوامل تقوية النظام واستمراره، فإنه يشكل أحد أهم عوامل ضعف الدولة، «فتوافر السلاح بأيدي القبائل عوَّق الحكومة عن إنجاز

---

(١) انظر، محمد أنعم غالب، اليمن الأرض والشعب: اقتصاديات اليمن، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٦٦، ص٦٠.

(٢) انظر، مداخلة سلطان ناجي في ندوة اليمن المعاصر، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد (٦٢)، أبريل ١٩٨٤، ص ١٨٢، وحول تذبذب ولاءات شيوخ القبائل خلال الستينيات من القرن العشرين، انظر، أدجار أوبلانس، مرجع سابق، ص١٩٢.

(٣) جاء هذا الوصف في رسالة بعثها الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر للشيخ سنان أبو لحوم، بتاريخ ٢٧ / ٧ / ١٩٧٧، للإطلاع على النص الكامل للرسالة، انظر، سنان أبو لحوم، اليمن حقائق ووثائق عشتها، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص. ص ١٧٧ – ١٧٨.

(4) Derek B. Miller، Demand، Stockpiles، and Social Controls: Small Weapons in Yemen، the Graduate Institute of International Studies، A publication of the Small Arms Survey، Occasional Paper، No. (9، Geneva، May 2003، p. 28.

وظائف الدولة، كاستخراج الموارد الطبيعية، ومعاقبة الخارجين على القانون، إنشاء المنشآت الحكومية، تنظيم استخدام المياه»[1]، فضلاً عن مساهمته في تعويق التماسك الاجتماعي وبناء الأمة social integration and nation building، حيث ولد شعوراً لدى المواطنين في المناطق والقبائل ذات الطابع المدني، في المحافظات الجنوبية ومحافظات تعز وإب والحديدة، بأن الدولة لا تتعامل مع المواطنين وفقاً لمبادئ المواطنة المتساوية، وأن هناك مستويين من المواطنة: مواطنون مميزون أو ذوو امتيازات خاصة peculiar or privileges citizenry، ومواطنون ضعفاء vulnerable citizenry، لا يستطيعون انتزاع حقوقهم من الدولة، ولا تحميهم الدولة من التعرض للانتهاك من قبل المواطنين ذوي الامتيازات.

الاستقطابات الإقليمية والدولية:

المصريون هم المسؤولون عن التأسيس للدور السياسي للقبيلة، فقد استعانوا بالمليشيات القبلية لمساندة الجيش المصري الذي قدم إلى اليمن لدعم الثورة، والذي عوضاً عن أن يعمل على دعم تطوير الجيش اليمني سعى إلى طلب دعم شيوخ القبائل، ومنذ نهاية عام ١٩٦٧ حدث عدد من التحولات السياسية أهمها: تسلم الجمهوريين المحافظين السلطة في الشمال بعد انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧، وهيمنة القبيلة على الدولة[2]، بداية نهاية الحرب الجمهورية/ الملكية بفشل حصار صنعاء (نوفمبر ٦٧ - فبراير ١٩٦٨) «المصالحة الوطنية» (مارس ١٩٧٠)، المصالحة مع الأنظمة العربية التي كانت تدعم القوى الملكية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، انسحاب القوات المصرية من اليمن، جلاء الاستعمار البريطاني عن الجنوب اليمني (٣٠ نوفمبر ١٩٦٧)، تسلم الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل السلطة في الجنوب، ظهور حركة اليسار الاشتراكي المتبنية للأيديولوجيا الماركسية اللينينية والتي مثل الحزب الديمقراطي الثوري اليمني، الذي أُعلن عن تأسيسه في مارس ١٩٦٨، طليعة لمنظماتها السياسية.

(1) see, Sarah Phillips, op. sit. p,19.

(٢) انظر، محمد محسن الظاهري، مرجع سابق، ص. ص ١٢٧-١٣٧، أيضاً عادل مجاهد الشرجبي، التحضر والبنية القبلية في اليمن، مرجع سابق، ص. ص ١٩٦-٢٢١.

ترتب على هذا الاستقطـاب السياسي والاجتمـاعي- وزاده حدة- وجود سلطتين سيـاسيـتين: دولة في الجنوب تبنت الأيديولوجـيا القومـية ثم تحـولت إلى تبني الاشتـراكية، ودولة في الشـمال، ذات نظام سيـاسي محافظ وتميل إلى انتـهاج طريق رأسمالي تابع في التنميـة، وقد تبنت هذه الأخيرة دعم العصبيـة والثقافة القبلية لمجابهة الأيديولوجيا الاشتراكية في الجنوب.

انعكست العـلاقة المتوترة والصـراعية بـين شطري اليمن خلال الســبعـينيات والثـمانينيـات من القـرن العشـرين على خـارطة توزيع القـوة في كل دولة من الدولتين الشطريتين، فحصلت القوى التقليـدية القبلية والدينية على نصيب وافر من القوة السيـاسية، والتأثير على صناعـة القرار، فقد اعتمـد النظام في الشمال والذي لم يكن له توجـه أيديولوجي مـحـدد، على الدعم الأيديولوجي من القـوى التقليدية، التي كانت تتهم النظام في الجنوب بأنه نظام يقوم على الفكر المستورد والعاملة للخارج، وأنها هي التي تحافظ على الدين الإسـلامي والعادات والتقاليد اليمنية، وقـد وجد هذا التوجه دعماً إقليـمياً، فمعظم دول الجـوار الإقليمي لليمن هي دول تحكمها نخب تقليـدية، وهي تثق في شيوخ القبائل في اليـمن أكثر مما تثق بالدولة، وتريد أن تستـمر اليمن دولة تقليدية، ولا تريد أن يتم إحداث تغـيير اجتـماعي يقـود إلى انفراد القوى الحـديثة بالسلطة في اليـمن، ولاسيمـا المملكة العـربية السـعودية، التي كـان لكل تحول اجـتمـاعي في اليمن انعكاســاته على الأوضاع السـياسية والاجـتماعـية فيهـا، لذلك فهي تشجع بوســائل عديدة منح شيوخ القبائل أدواراً سياسيــة كبيرة في اليمن، وفي مقابل ذلك فإن السلطة في صنعـاء تسعى إلى توظيف عـلاقة شـيوخ القـبائل بالأسر الحـاكمـة في الخليج والجزيرة العربيـة، من أجل تحسين علاقاتها بهـا، لذلك عملت على ضم عدد من شيوخ القبائل لكل الوفود التي أرسلتـها إلى دول الخليج والجزيرة العربية، منذ أول وفد تم تشـكيله بعد المصـالحة الوطنيـة عام ١٩٧٠، ففي رسـالة من رئيس المجلس الجمـهوري إلى الشـيخ عبد الـله بن حسين الأحمـر طلب منه أن يكون ضمن الوفـد الذي سوف يســافر إلى المملكة العربيـة السعـودية، ذلك أن وجود الشيخ عبد الله الأحمر ضمن الوفد يطمئن الأسرة السعودية الحاكمة[1].

(١) الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، مذكرات الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، مرجع سابق، ٤٢٨.

على المستوى الدولي دعمت الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم الدول الأوروبية خلال فترة الحرب الباردة التوجهات المحافظة للنظام في صنعاء، لمواجهة النظام في عدن، وكانت تنظر إلى النظام في الشمال باعتباره يشكل جداراً عازلاً لمنع انتشار الشيوعية إلى الدول الأخرى في منطقة الخليج والجزيرة العربية، لذلك دعمت النخب القبلية والتقليدية عموماً، ودفعت النظام إلى منحها دوراً سياسياً أكبر، وقد تمتع شيوخ القبائل بدعم مالي وسياسي كبير خلال العقد السابع من القرن العشرين، لدورهم في تعبئة الشباب اليمنيين للقتال ضد القوات السوفيتية في أفغانستان.

الفصل الرابع

الفضاء الوسيط بين الدولة والقبيلة

تمهيد :

تتحدد طبـيعة العلاقة بين الدولة والمجـتمع من خلال طبيعـة التنظيمات التي تنشط في المجال العام الوسيط بين الدولة والعائلات أو الأفراد، فهذه التنظيمات يمكن أن تشكل آلية مـن آليات هيمنة الدولة على المجـتمع، وتساهم في تســهيل قـمع الدولة للمواطنين، ويمكـن أن تشكل منطقة عـازلة buffer zone بين الدولة والمجتـمع، تحمي المواطنين من قـمع الدولة، وتشكل آلية لإشـراك المواطنين في التداول حول القضايا العامة، وإشراكهم في المجال السياسي، وإيصال أصواتهم إلى مـؤسســات صناعة القـرار السيـاسي وتضمـينها في السـياســات العـامة، وإدماجهم مباشرة في الحياة العامة، وقد قامت القبيلة بهذه الأدوار تاريخياً، من خلال تنظيم الديوان كمجال وسيط بين الدولة والقبيلة، واضطلاع شيوخ القبائل بتمثيل قبائلهم أمـام الدولة، وإيصال أصواتهم إلى الدولة. إلا أن تمفصل القبيلة بالدولة أضعفها، ولم تعد قـادرة على القيام بهذه الوظائف، وفي ذات الوقت فإن هذا التمفـصل عوّق استكمال مؤسسة الـدولة، وجعلها دولة ضعيفـة غير قادرة على الاضطلاع بوظائف الدولة القومية، دولـة المواطنة المتساوية، فدولة المواطنة هي دولة ذات سلطة سياسية ممأسسة، يتمايز فيها المجال السياسي عن المجال الاجتماعي، والمجال العام عن المجال الخـاص، وتدار أجهزتها وفقاً لمبادئ إدارة التنظيمات الرسمـية، وفي تمهيد هذه المبادئ كما حددها ماكـس فيبر الفصل بين السلطة والأشخاص الذي يمارسونها، أو الفصل بين أدوار الموظفين في المنظمات التي يعملون فيها وحياتهم الخاصة.

أدوار الشيوخ كوسطاء بين الدولة والقبائل:

كانت القبيلة في اليمن تاريخياً تشكل منطقة عازلة a buffer zoon بين الدولة والأفراد أو العائلات[١]، تحمي أعضاءها والموالين لها من الاستخدام التعسفي لقوة الدولة protecting its members and clients from the abuse of state power[٢]، لذلك صنف بعض الباحثين الغربيين القبيلة باعتبارها أحد مكونات المجتمع المدني[٣]، والحقيقة أن القبائل اليمنية اضطلعت بهذا الدور تاريخياً، وفي ظل الدولة الثيوقراطية، عندما كانت القبيلة تشكل بنية مساواتية، وعندما كان الشيوخ مستقلين عن الدولة، وتقتصر أدوارهم على تمثيل قبائلهم أمام الدولة، أما بعد أن تم إلحاقهم بالجهاز الحكومي، وباتوا ممثلين للدولة في مناطقهم، فقد باتوا إحدى أدوات تدخل الدولة في المجال الخاص، فقد بات كثير من شيوخ القبائل مرتبطين بالأجهزة الأمنية، وبالتالي فإن القبيلة باتت منطقة توصيل بين الدولة والعائلة أو الفرد conjuncture zone between state and families and individuals، وهو ما عبر عنه أحد السكان القبليين عندما قال: «كان الشيخ يمثل وسيطاً بين القبيلة والدولة، أما الآن فإن الشيخ هو رجل الدولة، ويسعى دائماً لتطويع القبيلة لصالح النظام»[٤]، لقد بات شيوخ القبائل يقومون بدور الملتزمين أو المتعهدين بضمان ولاء السكان المحليين للحزب الحاكم، فقد قام أحد المشايخ في محافظة عمران بذبح ثوراً هجراً لإقناع أفراد القبيلة للتصويت لمرشح الحزب الحاكم[٥].

على الرغم من أن النظام بدأ في إنعاش البنى والعلاقات القبلية في المحافظات الجنوبية منذ عام ١٩٩٠، إلا أن قدرات شيوخ القبائل في المحافظات

---

(١) حول فكرة المجتمع المدني كمنطقة عازلة بين الدولة والأفراد أو العائلات، انظر:

Richard Augustus Norton، In his editorial Introduction to، Norton A. R.، Civil Society in the Middle East، Vol. (2)، E. J. Brill، New York، P.7.

(2) Cheila Carapico، Yemen Between Civility and Civil War، op. cit، p. 293. also Sheila Carapico، Civil Society in Yemen: The Political Economy of Activism in Modern Arabia، Cambridge، Cambridge University Press، 1998.

(3) See، Singerman، 2006، 7

(٤) مناقشة بؤرية نفذت في مديرية لودر بمحافظة أبين، بتاريخ ١٩ / ٣ / ٢٠٠٨.

(٥) ذبح الثيران طلباً للإنصاف أو طلباً لتنازل طرف ما عن حق من حقوقه، أو طلباً لقبول شخص ما بأي مطلب للطرف الذي يقوم بذبح الثور، هي ظاهرة قبلية قديمة في اليمن، ويطلق عليها ظاهرة الهجر، وقد حصل فريق البحث على هذه المعلومة خلال مناقشة بؤرية نفذت في مديرية ريدة بمحافظة عمران، بتاريخ ٢٠ / ٣ / ٢٠٠٨.

الجنوبية والشرقية على تعبئة أفراد القبائل محدودة، فأفراد هذه القبائل ينظرون إلى الشيخ حالياً باعتبا ره مجرد موظف تابع لنظام[1]، فخلال مناقشة بؤرية في محافظة أبين قال أحد المشاركين: «قبل الاستقلال كان لدينا شيخ واحد، وبعد الاستقلال فرضت الدولة وجودها وألغت سلطات الشيخ، والآن لدينا خمسة وثلاثون شيخاً، كلهم بدون عمل»[2]، وخلال مناقشة بؤرية أخرى نفذت في نفس المحافظة قال أحد المشاركين: «كان الشيخ وسيطاً بين الدولة وأبناء قبيلته، ويعمل لصالحهم، لكن النظام حالياً هو الذي يعين الشيخ، لذلك اختلف دور الشيخ، فهو الآن يعتبر رجل الدولة، وبات يشكل قيداً وسجناً على أبناء قبيلته»[3].

على الرغم من أن القبيلة لازالت تقوم بدورها في حماية أفرادها، إلا أن دورها كمنطقة عازلة بين الدولة والأفراد قد اختلف شكلاً وموضوعاً، ولم يتطور بشكلٍ يتساوق مع التحولات الاجتماعية التي شهدها المجتمع اليمني خلال العقود الماضية، فعلى صعيد الموضوع فإن القبيلة تضطلع بدور في الدفاع عن الحقوق السلبية لأفرادها preventive rights، ولا تهتم بالحقوق الإيجابية affirmative rights، فالقبيلة تقف إلى جانب أفرادها الذين يسجنون أو يُعتدى على حياتهم، ولكنها لا تهتم بحقهم في حرية الرأي والتعبير، أما على صعيد الآليات التي تستخدمها القبيلة في حماية أفرادها من طغيان الدولة، فقد باتت القبيلة أكثر ميلاً نحو استخدام العنف، واستخدام ما أسماه هابرل التمردات البدائية primitive repeals[4]، فالقبيلة في اليمن تستخدم الاختطاف وقطع الطريق وتدمير الممتلكات العامة للتعبير عن مطالبها، وهذا الأسلوب في الحالات التي ينجح في الدفاع عن حقوق أفراد القبيلة، فإنه يتضمن انتهاكاً لحقوق أفراد آخرين.

بات شيوخ القبائل ممثلين للدولة في مجتمعاتهم المحلية، وأدوات لتدخلها في المجال الخاص، وهيمنتها على المجتمع المدني، ومن جانب آخر، فإن شغلهم مناصب عليا في مؤسسات الدولة، أخضعها لتناقضات وتعارض مصالح المجال

---

(١) مناقشة بؤرية نفذت في مديرية خنفر بمحافظة أبين، بتاريخ ٢٠ / ٣ / ٢٠٠٨.
(٢) مناقشة بؤرية نفذت في مديرية خنفر بمحافظة أبين، بتاريخ ٢٠ / ٣ / ٢٠٠٨.
(٣) من مناقشة بؤرية تم تنفيذها مع مجموعة من الرجال في مديرية لودر بمحافظة أبين بتاريخ ١٩ / ٣ / ٢٠٠٨.
(4) See، Habrel

الخاص، لقد عملت النخبة القبلية على صياغة التشريعات وتأسيس المؤسسات التي تكفل استمرار هيمنتها على السلطة السياسية، فبالنظر إلى النخبة التي تشكلت بعد قيام الثورة، يمكن تمييز ثلاث نخب، النخبة التي تمثل الطبقة الوسطى العسكرية، النخبة التي تمثل الطبقة المتوسطة المدنية، ويمثلها أعضاء الحكومة، والنخبة القبلية، التي يمثلها شيوخ القبائل الذين حصلوا على عضوية مجلس الرئاسة، واللجنة العليا لشيوخ القبائل، فجميع أعضاء النخبة العسكرية قد تغيروا وكذلك النخبة المدنية، أما النخبة القبلية، فهي لازالت في مواقع السلطة، بل وتعاظم عدد أفرادها، في عام ١٩٦٣ حيث تم تشكيل المجلس الأعلى لشؤون القبائل من ١٦ شيخاً، وعين ١٣ شيخاً في مجلس الرئاسة، وقد استطاع معظمهم الحصول على عضوية المجلس الوطني عام ١٩٦٩ ومجلس الشورى عام ١٩٧١، ومن بين أعضاء مجلس الشورى الذي تشكل عام ١٩٧١ البالغ عددهم ١٥٩ عضواً وهناك ١٥ عضواً حصلوا على عضوية مجلس النواب أو مجلس الشورى عام ٢٠٠٣، و٢٠ عضواً أصبح أبناؤهم أعضاء في مجلس الشورى أو مجلس النواب عام ٢٠٠٣، فيما وصل إلى عضوية مجلس النواب أو الشورى عام ٢٠٠٣ أقارب ٣٣ عضواً.

ألحق التحاق شيوخ القبائل بالسلطة السياسية ضرراً بالتعددية، فلم يعد المجال العام مجالاً للتعدد والاختلاف في إطار الوحدة، بل أصبح مجالاً أحادياً، وفقد المثقفون دورهم التنويري، وباتوا يمارسون دوراً تبريرياً، يبرر سياسات وتصرفات الحاكم، في المقابل يتغاضى ويضطر الحاكم أو النخبة الحاكمة عن الفساد، الذي تمارسه «شبكات المستفيدين من مواقع السلطة، الداعمين الطبيعين لاستمرارية النظام، وتساعد الأنظمة الكلية عمداً على استفادة قيادات وأفراد من موارد الفساد، مع التقصي المستمر بفضل أجهزة الاستخبارات عن تفاصيله، وتكوين ملفات شخصية لكل فرد مستفيد من الفساد، فتستخدم هذه المعلومات للابتزاز في حال خروج الفاسدين عن الولاء للنظام»[1]، يرجع ذلك إلى أن التحول الديمقراطي اقتصر على المجال السياسي، فتم تأسيس الديمقراطية دون تكريس ثقافتها، وتم تنفيذها بواسطة قوى اجتماعية غير ديمقراطية، فالطبقة

(١) أنطوان مسرة، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (٣١٠)، ديسمبر ٢٠٠٤، ص١٢٨.

الحاكمة التي كانت تحكم في ظل الشمولية هي نفسها التي تحكم الآن في ظل الديمقراطية؛ وتوجهات النظام السياسي تصب لصالح النخبة التقليدية، الأمر الذي باتت معه الديمقراطية نظاماً شبيهاً بنظام شورى أهل الحل والعقد، وبالتالي فإن عملية التحول الديمقراطي التي نفذت، تصب في صالح النخبة التقليدية، ولم يستفد منها المواطنون العاديون، الأمر الذي ترتب عليه تحيز برامج التنمية، وتزايد العنف السياسي والاجتماعي والإرهاب.

تمثل ظاهرة توريث القوة والتأثير السياسي أهم المظاهر السلبية لتنامي الدور السياسي للنخبة القبلية، فعلى مستوى السلطة التنفيذية، فإن أبناء شيوخ القبائل، وأبناء كبار مسؤولي الدولة غالباً ما يتبوءون مواقع متقدمة في مؤسسات الدولة، وبما لا يتناسب مع مؤهلاتهم وخبراتهم، وبشكلٍ يتنافى مع مبدأ تكافؤ الفرص، وبالتالي فقد تغلب مبدأ المكانة الاجتماعية المتوارثة الحاكم للتنظيمات القبلية على مبدأ الإنجاز achievement الحاكم للتنظيمات الحكومية الحديثة، وأدى ذلك إلى انتشار المحسوبية بشكلٍ واسع في أجهزة الإدارة العامة، سواء في مجال التوظيف والترقي، أو في مجال تقديم الخدمات، يقول أحد المشاركين في مناقشة بؤرية نفذها الفريق في محافظة عمران: «يتمتع المشايخ بصلاحيات كثيرة ويتدخلون في القرارات الإدارية»[1]، ويرى ٥٩,٤٪ من المستطلعة آراؤهم أن ما تتمتع به القبائل اليمنية من قوة سياسية يؤثر على عملية تعيين المسؤولين وكبار الموظفين (أنظر الجدول رقم ١٣)، سواء بشكل مباشر من خلال تدخل شيوخ القبائل في اختيار المسؤولين، أو بشكل غير مباشر من خلال مراعاة النظام للتوازنات القبلية، لذلك فإن الوظيفة العامة باتت خاضعة للترضيات، وأصبح الحصول على الوظيفة العامة والخدمات الاجتماعية خاضعاً لمدى قدرة المواطن على الالتحاق بشبكات الموالاة.

وعلى مستوى السلطة التشريعية فإن من بين أعضاء مجلس النواب المنتخب عام ٢٠٠٣ البالغ عددهم ٣٠١ نائب، هناك ٩٠ نائباً هم نواب للمرة الثالثة، ينتمي ٨١ منهم للحزب الحاكم، وخمسة نواب ينتمون للتجمع اليمني للإصلاح، ونائبان مستقلان، أحدهما ينتمي لحزب البعث، والآخر ينتمي للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، ومعظمهم نواب عن دوائر في المحافظات التي تتميز بقوة

---

(١) مناقشة بؤرية نفذت في مديرية ريدة بمحافظة عمران، بتاريخ ٢٠ / ٣ / ٢٠٠٨.

الطابع القبلي لبنيتها الاجتماعية، فهم نواب عن دوائر في ١٤ محافظة من محافظات الجمهورية البالغ عددها عشرون محافظة عند إجراء الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٣، منهم ٥ نواب في أمانة العاصمة البالغ إجمالي دوائرها ١٩ دائرة، ٩ نواب في محافظة تعز البالغ إجمال دوائرها ٣٩ دائرة، و١٢ نائباً في محافظة إب البالغ إجمالي دوائرها ٣٦ دائرة، ٣ نواب في محافظة البيضاء البالغ إجمالي دوائرها ١٠ دوائر، نائب واحد في محافظة حضرموت البالغ إجمالي دوائرها ١٨ دائرة، و٢١ نائب في محافظة الحديدة البالغ إجمالي دوائرها ٣٤ دائرة، و٤ نواب في محافظة ذمار البالغ إجمالي دوائرها ٢١ دائرة، و٥ نواب في محافظة صنعاء البالغ إجمالي دوائرها ٢٠ دائرة، و٦ نواب في محافظة المحويت البالغ إجمالي دوائرها ٨ دوائر، و١٣ نائباً في محافظة حجة البالغ إجمالي دوائرها ٢٠ دائرة، و٣ نواب في محافظة صعدة البالغ إجمالي دوائرها ٩ دوائر، ونائب واحد في محافظة الجوف البالغ إجمالي دوائرها ٥ دوائر، ونائب واحد في محافظة مأرب البالغ إجمالي دوائرها ٣ دوائر، و٦ نواب في محافظة عمران البالغ إجمالي دوائرها ١٥ دائرة.

تمثيل المواطنين في النظام السياسي:

ينبغي التفريق بين تمثيل النخبة القبلية في النظام السياسي، وتمثيل السكان القبليين، وفقاً لمؤشرات الجدول رقم (١٩) فإن معظم المستطلعة آراؤهم في كل المحافظات التي تم تنفيذ المسح الميداني فيها، بما في ذلك أفراد قبيلتي حاشد وبكيل، يرون أنهم غير ممثلين في الدولة، فعلى الرغم من أن معظم المسؤولين في مواقع صناعة القرار في الدولة هم من شيوخ قبيلتي حاشد وبكيل وأبنائهم، فإن أكثر من نصف المستطلعة آراؤهم في محافظتي عمران وذمار، وحوالي ٤٤,٣٪ من المستطلعة آراؤهم في محافظة صنعاء – وهي محافظات ينتمي سكانها لهذين الاتحادين القبليين – يرون أنهم غير ممثلين في الدولة، يرجع ذلك إلى أن ميكانزم توزيع القوة السياسية يقوم على توازن تمثيل النخب القبلية، أكثر مما يقوم على تمثيل المواطنين.

لقد بينت نتائج المسح الميداني أن شيوخ القبائل والمسؤولين الحكوميين هم

الأوفر حظاً في الحصول على أصوات المواطنين في الانتخابات، غير أن هناك تفاوتاً كبيراً في فرص حصول شيوخ القبائل على الأصوات، حيث يبدو مشايخ حاشد وبكيل أوفر حظاً في الحصول على أصوات المواطنين في الانتخابات، مقارنة بشيوخ القبائل الحميرية والمذحجية، فقد أجاب ٣٤,٥٪، ٣٢,٥٪ و٢٣,٣٪ من المستطلعة آراؤهم في محافظات عمران، ذمار وصنعاء، أن الشيخ أوفر حظاً في الحصول على أصوات الناخبين إذا ترشح في الانتخابات، وبمقابل ذلك فإن الذين قالوا بأن الشيخ هو الأوفر حظاً في الحصول على أصوات الناخبين في محافظتي تعز وأبين تبلغ نسبتهم ١٢,٥٪ و١٣,٨٪ على التوالي (أنظر الجدول رقم ١٨)، فقد أدى ضعف البنية القبلية في المناطق الجنوبية والشرقية إلى استقلال الأفراد عن النخب القبلية، وهو ما بدا واضحاً خلال المقابلات الجماعية التي نفذها الفريق في تلك المناطق، فخلال مناقشة بؤرية في محافظة أبين قال أحد المشاركين: «إذا طلب منا الشيخ أن نصوت لصالح شخص لا نرغب فيه فإننا لا نوافقه»[1].

هيمنة شيوخ القبائل على المجال السياسي، وتحالفهم مع الحزب الحاكم أثَّرا سلباً على التعددية السياسية، وعلى مستوى تمثيل القوى الاجتماعية في البرلمان؛ يبدو ذلك واضحاً من خلال نتائج الانتخابات التشريعية التي تم تنفيذها عام ٢٠٠٣، فمحافظة عمران التي يمثلها في مجلس النواب ١٥ نائباً، ينتمي ثلاثة منهم للتجمع اليمني للإصلاح، وينتمي الباقون وعددهم ١٢ نائباً للحزب الحاكم، أما انتماءاتهم الاجتماعية والمهنية فهي كالتالي: أحد عشر شيخاً، منهم عسكريان ينتميان لعلائلات مشيخية، تكنوقراطي واحد وتاجر واحد، ويمثل محافظة صنعاء في مجلس النواب عشرون نائباً، ينتمي ستة عشر نائباً منهم للحزب الحاكم، وثلاثة ينتمون للتجمع اليمني للإصلاح، ونائب واحد مستقل سياسياً، أما انتماءاتهم الاجتماعية والمهنية فتتوزع كالتالي: ثلاثة عشر شيخاً، ستة عسكريين (خمسة منهم ينتمون إلى عائلات مشيخية) وتكنوقراطي واحد. ويمثل محافظة ذمار واحد وعشرون نائباً، سبعة عشر نائباً منهم ينتمون للمؤتمر الشعبي العام، وينتمي ثلاثة نواب للتجمع اليمني للإصلاح، أما النائب الأخير فهو مستقل سياسياً، وتتوزع انتماءاتهم الاجتماعية والمهنية كالتالي:

(١) مناقشة بؤرية تم تنفيذها مع مجموعة من الرجال في مديرية لودر بمحافظة أبين بتاريخ ١٩ / ٣ / ٢٠٠٨.

ثمانية شيوخ قبائل، خمسة عسكريين (ثلاثة منهم ينتمون إلى عائلات مشيخية)، أربعة تكنوقراط، تاجـران، محام واحد ووزير سابق؛ ويمثل محـافظة حضرموت في مجلس النواب ثمـانية عشـر نائباً، ينتمي أربعـة عشر منهم للحـزب الحاكم، وينتمي الأربعـة الباقـون للتجمع اليـمني للإصلاح، أما انـتماءاتهم الاجـتماعـية والمهنية فتتوزع كالتالي، رجلا دين، أستاذان جامعيان، ثلاثة تجار، ثلاثة شيوخ، وزير سابق، سبعة تكنوقراط.

وعلى العكس من ذلك فإن المحافظات التي ضـعفت فيها البنية القـبلية تشهد تعددية سياسـية واجتماعية، وتمثـيلاً لمختلف الفئات والشرائح الاجتـماعية على المستـويين المحلي والمركزي، فمـحافظة تعز التي تعـتبر أكـثر المحافظات تقـبلاً للتغير الاجتماعي، وأقلها تمسكاً بالانتماءات التقليدية، هي المحافظة الوحيدة في الجمهورية التي اسـتطاعت جميع الأحزاب السياسيـة الممثلة في البرلمان أن تفوز بمقـاعـد في دوائرهـا البـالغ عـددها تسع وثلاثون دائـرة، تتـوزع الانتـمـاءات السياسية للنواب الذين يمثلونها في مجلس النـواب كالتالي: ستة وعشرون نائباً ينتمـون للحزب الحاكم (المؤتمـر الشعبي العـام)، سبعـة نواب ينتمون للتـجمع اليمني للإصلاح، اثنان يـنتميان للتجـمع الوحدوي الناصري، نائبان مسـتقلان، نائب واحد ينتمي للحزب الاشتراكي اليمني ونائب واحد ينتمي لحزب البعث، أما انتماءاتهم الاجتـماعية والمهنية فتتـوزع كالتالي: أستاذ جامعي واحـد، أحد عشر تاجراً، إثنا عشر شيخاً، طبيب واحـد، وزير واحد، عشرة تكنوقراط، محام واحد، عسكريان ونائـب واحد يعمل في مـجال القضـاء. تأتي محافظـة أبين في المرتبة الثانية من منظور التمثيل السياسي والتعددية السياسية، حيث يمثلها في مجلس النواب سبـعة نواب، ينتـمي خمسـة منهم للمؤتمر الشـعبي العـام، ونائب واحد للتجمع اليمني للإصلاح، ونائب ينتمي للحـزب الاشتراكي اليمني، أما انتماءاتهم الاجتمـاعية والمهنية فتـتوزع كالتالي: شيـخان قبليان، أربعة تكنوقـراط وأستاذ جامعي.

فضــلاً عن ذلك فإن معظم المسـتطلعة آراؤهم يرون أن القبـيلة مؤسسة غـير ملائمة لتمثيل مصالح المواطنين، وأن المجالس المحلية والحكومة المركزية بحكم طبيعتهما كمؤسستين وطنيتين يمكن أن تكونا أكثر تمثيلاً لمصالح المواطنين، ففي مـقابل ١٤,٥٪ الذين يرون أن القـبيلة هـي المؤسسـة الأكثـر قدرة على تمثـيل

المواطنين، يرى ٣٠,٤٪ و٢٨,٤٪ أن المجالس المحلية والحكومة هما المؤسستان الأكثر قدرة على تمثيل مصالح المواطنين، (أنظر الجدول رقم ٢٠). مع ذلك ينبغي التفريق بين المجالس المحلية كمؤسسة، وأعضاء المجالس المحلية كأفراد، فالإطار التشريعي المنظم لتأسيس المجالس المحلية وانتخاب أعضائها، صيغ بما يضمن وصول النخبة المشيخية إليها، لذلك فإن كثيراً من أفراد القبائل يرون أن أعضاء المجالس المحلية القائمة لا يمثلون مصالح المواطنين أمام الحكومة، فالمؤشرات التي تضمنها الجدولان (٢٠ و٢١) تشير إلى أن في مقابل ٣٠,٤٪ من المستطلعة آراؤهم الذين يرون أن المجالس المحلية هي المؤسسة الأكثر قدرة على تمثيل مصالح المواطنين، فإن ٥٪ من المستطلعة آراؤهم يرون أن أعضاء المجالس المحلية يقومون فعلاً بتمثيل مصالح المواطنين أمام الحكومة المركزية، فالحكومة المركزية تستجيب لشيوخ القبائل وللمسؤولين الحكوميين كممثلين لمناطقهم، أكثر مما تستجيب للمجالس المحلية، لذلك فإن معظم المستطلعة آراؤهم وفقاً لمؤشرات الجدول رقم (٢٢) يرون أن ولاء المسؤولين الحكوميين الذين ينتمون إلى قبائل قوية، هو لقبائلهم في المقام الأول.

بسبب الطابع العصبوي للقبائل وعدم تكرس الفردية فيها، فإن مصالح كل قبيلة من القبائل الممثلة في الطبقة السياسية بشيخها، تختلف عن مصالح القبائل الأخرى، الأمر الذي يجرد السياسة وبالتالي الدولة من أهم خصائصها أو مهامها، والمتمثلة في ضمان وحماية المصلحة العامة والدفاع عنها، وتصبح الدولة والسياسة ميداناً لصراع المصالح الخاصة بالقبائل والجماعات التقليدية الأخرى، مما يضفي عليها سمة بنيوية تتمثل في عدم والاستقرار، ولذلك فقد أصبحت التمردات القبلية وتمرد القادة التقليدين سمة ملازمة للعمل السياسي في اليمن، وحلت محل الانقلابات العسكرية التي كانت تحدث خلال عقود الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين.

نظمت الحياة السياسية على أساس روابط الاستزلام أو الزبائنية، حيث قامت العلاقة بين الدولة وشيوخ القبائل على أساس الموالاة، وهم بدورهم يرتبطون بأتباعهم بعلاقات زبائنية clientage and patriarchal relationships، فأصبح معظم شيوخ القبائل مجرد أتباع للحكومة Gov. Proclivities، وباتت السلطة السياسية خاضعة لمبدأ الوراثة، فمن بين ٢٢ دائرة انتخابية تم فيها إجراء

انتخابات تكميلية لملء مقاعد الدوائر التي تُوفِّى نوابها منذ عام ١٩٩٣ حتى الآن[١]، فاز في ١٨ دائرة ابن النائب المتوفى أو أحد أقاربه، وكان جميع هؤلاء من شيوخ القبائل، أما الدوائر الأربع المتبقية، فإن الفائز فيها لم يكن من أقارب النائب المتوفى!

ففي ظل عدم مؤسسة السلطة ينتشر الفساد في أجهزة الدولة، ولا تؤدي أجهزة الدولة وظائفها، وتصبح الإدارة موجهة بالأوامر، لذلك فإن كثيراً من المواطنين العاديين يصبحون غير قادرين على الوصول إلى الخدمات، دون الاستعانة بذوي النفوذ من شيوخ القبائل، وبالتالي فإنهم يرتبطون بشيوخ القبائل بعلاقات موالاة وتبعية، وفي الانتخابات يصوتون لهم، ولا يشهد مجلس النواب أي تجديد، ويتحول شيوخ القبائل إلى نخبة سياسية محترفة Professional political elite، تتبنى توجهات سياسية واجتماعية محافظة، ومقاومة للتغيير، لأن الوضع القائم يحقق مصالحها، ويسعى أفرادها إلى تدعيم المسؤولين الحكوميين Officeholders، طالما كان هؤلاء الأخيرين قادرين على تلبية مصالحهم.

لذا فإن تماهي الحدود بين المجال العام والمجال الخاص أدى إلى خلق ما أسماه أنطونيو جرامشي الدولة المنتشرة الوظائف، حيث الدولة هي كل شئ، ويمكن أن تتدخل في كل مناحي الحياة سلباً وإيجاباً، فهي فوق المجتمع الذي تسود عليه، والحاكم أو النخبة الحاكمة فيها تدير المجتمع بشكل استبدادي، يأخذ عادة شكل التسلط والقهر[٢]، وهي لا تمارس السلطة بشكلٍ استبدادي بسبب قوتها، بل بسبب تحالفها مع النخبة القبلية، فشيوخ القبائل الذين يحتلون مواقع في أجهزة الدولة يدعمون تسييرها حسب التوجهات والعلاقات القرابية والقبلية التقليدية، وليس حسب قيم وتوجهات المؤسسات الرسمية[٣]، ويكرسون الطابع الولائي patrimonial للدولة، فباتت السلطة السياسية تدار بنفس

---

(١) هي الدوائر: ٣٥، ٧٨، ٨٥، ١٣٥، ٢٤١ و٢٩٥ بين دورتي الانتخابات ١٩٩٣ - ١٩٩٧، والدوائر: ٩٢، ٩٥، ١٢٩، ١٩٢، ١٩٥، ٢١٨، ٢٣٨، ٢٤٢ و٢٥٧ بين دورتي الانتخابات ١٩٩٧ - ٢٠٠٣، والدوائر: ٢١، ٤٧، ٨٨، ١٦٦، ١٨٦، ٢٢٧ و٢٣١ بين دورتي الانتخابات ٢٠٠٣ - ٢٠٠٩.

(٢) نقلاً عن سعد الدين إبراهيم، (محرر)، «المجتمع والدولة في الوطن العربي»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨، ص١٢٥.

(٣) انظر، عبدالمجيد عبده سيف المخلافي، التكامل القومي في اليمن: ١٩١٨ - ١٩٨٤، رسالة ماجستير غير منشورة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٨٦،، ص١٣٣.

الأسلوب الذي يدار به الشأن الخاص والذي يقوم على تفضيل الأقارب nepotism، إلى درجة أن شيوخ القبائل أنفسهم باتوا يستخدمون مصطلح الأسرة الحاكمة[1].

مشاركة السكان القبليين في اتخاذ القرارات المتعلقة بالقبيلة:

كان الديوان يشكل مجالاً عاماً للقبيلة، تتم فيه مناقشة القضايا التي تهم القبيلة، وكان يسمح لجميع أفراد القبيلة الذكور بالمشاركة في مناقشة جميع القضايا العامة للقبيلة التي يتم طرحها ومناقشتها في الديوان، ويتم اتخاذ القرارات بشأنها بشكلٍ توافقي، لذلك يمكن وصف الديوان بأنه كان يشكل منتدىً للتداول deliberative forum، بل أن بعض الدواوين التي تم إنشاؤها في بعض مناطق الحجرية خلال عقدي الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين، أطلق عليها تسمية نادي[2]، تأثراً بالأندية التي تأسست في مدينة عدن، والتي بدورها جاء تأسيسها محاكاة للأندية التي تشكلت في لندن خلال القرن التاسع عشر، وبغض النظر عن التسمية، فإن الدواوين القبلية لعبت دوراً بالغ الأهمية في تنمية الوعي الوطني، ومناقشة القضايا العامة، خلال النصف الأول من القرن العشرين.

منذ منتصف عقد الثمانينيات من القرن العشرين بات الديوان مجالاً خاصاً بمالكه، سواء كان تاجراً أو شيخاً، ولم يعد مجالاً للمناقشات العامة المفتوحة، ولم يعد مجالاً لطرح وجهات النظر المختلفة، ولم يعد يشكل قناة يتم من خلالها التعبير عن آراء المواطنين، وإيصالها إلى مؤسسات صناعة القرار، بل بات قناة لإيصال صوت الحكومة إلى المواطنين، فالشيخ يطرح وجهة نظر الحكومة، يرجع هذا التحول في وظيفة الديوان إلى التحول في طبيعة سلطة الشيخ، والتحول في علاقته بأفراد قبيلته، فقد تحولت سلطته من سلطة اجتماعية تقوم على الرضا والقبول، إلى سلطة سياسية قسرية، فقد بات شيوخ القبائل وفقاً للقانون إحدى

---

(١) بول درش، العامل القبلي في الأزمة اليمنية، مرجع سابق، ص٤٩.

(٢) منها ديوان الشيخ علي ذياب في قرية الحبين في عزلة شرجب، والذي أطلق عليه اسم النادي، ونادي الأدب العربي الذي أسسه الشيخ أحمد محمد نعمان في عزلة ذبحان عام ١٩٣٤، والذي لعب دوراً مهماً في بعث الروح الوطنية، والتعبئة لتغيير النظام الإمامي.

سلطات الضبط القضائي، وساهمت الأموال التي يتلقونها من الدولة في تكريس التمايز الاجتماعي بين الشيخ وأفراد قبيلته، فلم يعد الشيخ واحداً بين متساويين، بل بات شخصاً ذا ثروة واسعة ونفوذ سياسي، وبات ديوان الشيخ مجالاً لتكوين شبكات الموالاة، يستثنى من ذلك ديوان الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، الذي بات يشكل مؤسسة هي أقرب إلى مؤسسات المجتمع المدني(١)، أما في معظم دواوين المشايخ في الريف، فقد باتت مجالاً تنعكس فيه كل مظاهر السلطة والتمايز الاجتماعي(٢).

كانت القبيلة بنية تقوم على المساواة agrarian structure، أو تنظيم أخوي fratemization structure، تتساوى فيه الأوضاع والمكانات الاجتماعية للعائلات أو البيوت، فقد كانت ملكية الأفراد من الموارد الطبيعية متقاربة سواء كانت عائلات مشيخية أو عائلات غير مشيخية، ومنذ ثمانينيات القرن العشرين استخدم النظام استراتيجيات توزيعية distributive strategies متحيزة لصالح شيوخ القبائل، الأمر الذي حولهم إلى نخبة ذات امتيازات، وحررهم من الحاجة إلى أبناء قبائلهم مالياً، وعزز حاجة أبناء قبائلهم لهم، لقد باتت مصالح شيوخ القبائل مرتبطة بالدولة، وباتوا بحاجة دائمة إليها، وبالتالي فهم يقومون بدورين في آنٍ واحد، أوليا patrons على أفراد قبائلهم، وموالٍ clients للدولة، إن ولاء شيوخ القبائل دائماً لمن يلبي مطالبهم المادية، ففي المجتمع القبلي، يمنح الولاء لمن يعطي المال، «وعلى قدر الهبات والعطايا يكون الولاء»(٣).

ترتب على تسييس أدوار شيوخ القبائل، تحول سلطتهم من سلطة رضائية consensual إلى سلطة جبرية corrosive، ولم تعد منظمة وفقاً للعرف القبلي، بل باتت مدعومة بالقانون، يمارسونها باعتبارهم ممثلين للدولة في قبائلهم، يقول

---

(١) اشارت شيلا كارابيكو إلى أن المناقشات في هذا النوع من الدواوين تبدأ بتحديد موضوع للمناقشة، ثم يُختار منظم للجلسة، ويحدد قواعد المناقشة rules of order، انظر:

Sheila Carapico، Elections and Mass Politics in Yemen، Middle East Report، November-December 1993، p. 4.

(2) Gerholm T.، Market، Mosque and Mafraj: Social Ineqality in a Yemeni Town، Stockholm، 1977. also Abdalla Bujra، The Politics of Stratification: A Study of Political Change in a South Arabian Town، Oxford، 1971.

تجدر الإشارة هنا إلى أن جيرهولم Gerholm يستخدم هنا مصطلح مفرج Mafraj، وهو مصطلح مرادف لمصطلح ديوان، وكان يستخدم في بعض المناطق الريفية لاسيما إذا كان الديوان أو المفرج يقع في أحد الطوابق العليا في الدار، لا في الطابق الأرضي، ولم يعد هذا المصطلح مستخدماً حالياً إلا على نطاق محدود جداً.

(٣) البشير التليلي، البداوة المطاردة: ملاحظات أولية للبحث في اثر فعل الحداثة في البداوة، مجلة إضافات، بيروت، العدد الثاني، ربيع ٢٠٠٨، ص٢١٦.

أحد مشايخ يافع: «مجرد أن يدخل الشيخ إلى الحكومة، فإنه يعمل على تقويض السلطة القبلية ويتحول إلى طاغية ما لم يكن يحترم القانون القبلي الذي أقسم عليه آباؤه الأولون»[1]، فارتباط المشايخ بالنظام أسس لنظام الالتزام السياسي political illtizam، فقد بات شيوخ القبائل ملتزمين بولاء أفراد قبائلهم سياسياً للحزب الحاكم، وتعبئتهم أثناء الانتخابات للتصويت له، الأمر الذي أخضع المواطنين لقمع مُركَّب؛ قمع سياسي تمارسه عليهم الحكومة، وقمع اجتماعي يمارسه عليهم شيوخ القبائل، فقد شهدت السنوات الماضية عدداً من انتهاكات حقوق الإنسان التي مارسها بعض شيوخ القبائل ضد المواطنين التابعين لهم، ولم تتدخل الدولة بفرض القانون[2].

يبدو الفرق شاسعاً بين أسلوب تعامل المشايخ مع أفراد قبائلهم عندما كانوا ممثلين لها أمام الدولة، وأسلوبهم عندما باتوا ممثلين للدولة في قبائلهم، فأثناء المفاوضات التي سبقت صلح دعان بين العثمانيين والإمام يحي عام ١٩١٧، ضغط شيوخ القبائل على الإمام يحيى بحيث يطالب بإعفاء بعض القبائل من الضرائب لمدد متفاوتة، فنص البند (١٢) من بنود اتفاق دعان على «عدم جباية التكاليف الأميرية لمدة عشر سنوات من أهالي أرحب وخولان لفقرهم وخراب بلادهم وارتباطهم التام بالحكومة »، ونص البند (١٧) على «عدم جباية الأموال من جبل الشرق لمدة عشر سنوات»[3]، وفي مطلع عام ٢٠٠٨ هرب أبناء قريتي الصفة ورعاش في مديرية ذي سفال بمحافظة إب إلى العاصمة صنعاء، هرباً من الاضطهاد الذي يعانونه من قبل أحد مشايخ القبائل، وتعسفه في فرض الزكاة والواجبات المالية الأخرى، وظلوا في مخيم في إحدى ضواحي العاصمة صنعاء لمدة شهر، وعندما تم تشكيل لجنة لتقصي الحقائق من قبل مجلس

---

(١) البنك الدولي، تقييم البلد، ص٥١.

(٢) في ٢٠٠٦/١٢/١٣، قام مسلحون تابعون لشيخ نافذ باحتجاز المواطن حمدان حسن درسي، الذي يبلغ من العمر ٣٦ عاماً، ويعمل في مجال البناء بمديرية بيت الفقيه بمحافظة الحديدة، واستمر احتجازهم له في السجن الخاص بالشيخ حوالي ١٠ ساعات، قاموا خلالها بتقييد يديه وتجريده من ملابسه وتعليقه، ليقوم الشيخ بإحضار عصاً مدهونة بالزيت لإدخالها في مؤخرته. وعند الساعة الثانية من فجر اليوم التالي أمر الشيخ عساكره بإخراج الضحية من سجنه، وإخلاء سبيله عارياً، وذلك بعد تهديده بالقتل أو تشريده مع أسرته، إذا لم ينفذ مطالب الشيخ بهدم أحد المنازل التي يطمع الشيخ بامتلاكها والتي عمل فيها المجني عليه كعامل أثناء بنائها. المرصد اليمني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي لحقوق الإنسان والديمقراطية ٢٠٠٦، صنعاء، ٢٠٠٧.

(٣) للإطلاع على النص الكامل لاتفاق دعان، انظر، سيد مصطفى سالم، تكوين اليمن الحديث، مرجع سابق، ص. ص ٥١٦ – ٥١٨.

النواب، عوَّق محافظ المحافظة عملها، وعرقل وصولها إلى المنظفة لتقصي الحقائق، وقد خلصت اللجنة في تقريرها إلى أن معظم شكاوى المواطنين هي شكاوى صحيحة[1]، ومع ذلك فإن الدولة لم تتخذ أي إجراءات بحق الشيخ، وكلفت شيخاً أخر للتوسط وحل المشكلة، وتكفلت الدولة بدفع تعويضات نقدية لهؤلاء المواطنين، تعويضاً عن المصروفات التي تكلفوها أثناء وجودهم في العاصمة.

إن الدور السياسي الذي أنيط بشيوخ القبائل هو نتاج مصالح مشتركة بين النخبة السياسية والنخبة القبلية، فالنخبة السياسية تمنح النخبة القبلية بعض الأدوار السياسية لشراء ولائهم، وللحصول على دعمهم لاستمرار سيطرتها على السلطة السياسية، الأمر الذي عزز سلطتهم الاجتماعية، فشيوخ القبائل الذين يحتجزون بعض المواطنين في سجونهم الخاصة، لا يستندون إلى سلطتهم الاجتماعية، بل يستندون إلى سلطتهم السياسية، فهم يعتبرون قانونياً ضمن سلطة الضبط القضائي، فضلاً عن أن كثيراً منهم يشغلون وظائف رسمية حكومية، وبالتالي فهم يعملون باسم الحكومة، وينطبق ذلك على شيوخ القبائل والأمناء الأعضاء في المجالس المحلية، حيث نص القانون على أن المجالس المحلية جزء من سلطة الدولة.

مدى قبول القبائل بالمشاركة في النظام السياسي للدولة:

تختلف توجهات المواطنين اليمنيين تجاه القبيلة، ففي المناطق الجنوبية التي تعوَّد فيها السكان على الثقافة المدنية، فإن السكان ينظرون إلى القبيلة باعتبارها مصدراً للفوضى، إلا أن ضعف الدولة دفعهم خلال السنوات الماضية للاحتماء بالقبيلة[2] فيما يقيمها السكان في المناطق الشمالية والشرقية تقييماً إيجابياً[3]،

(١) انظر، صحيفة الوحدوي، صنعاء، العدد (٧٨٧)، بتاريخ ٢٦ / ٨ / ٢٠٠٨.
(٢) مناقشة بؤرية تم تنفيذها مع مجموعة من الرجال في مديرية لودر بمحافظة أبين بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١٩.
(٣) انظر بول درش، القبيلة والديمقراطية في اليمن، ترجمة علوي السقاف، المركز الفرنسي للدراسات اليمنية، دار الأفاق، صنعاء، د. ت، ص. ص ٢٢ – ٢٣.

مع ذلك فإن السكان في هذه المناطق القبلية يعتقدون بأن صلة شيوخ القبائل بحكام البلاد تخالف أدوارهم التقليدية[١]. لذلك يرى أفراد القبائل إن القبيلة أكثر فعالية من الحزب والدولة في تنظيم المجتمع على المستوى المحلي، أما على المستوى الوطني، فينبغي خلق الشروط الملائمة لنشاط الأحزاب والتنظيمات المدنية، فعندما يشغل الشيخ موقعاً سياسياً تتحول العلاقة بين الشيخ وأفراد قبيلته إلى علاقة عبودية، ويصبح الفرد القبلي مضطراً لإتباع رأي الشيخ دون مناقشة[٢]؛ ففي ظل دولة الإمامة لم يكن الشيخ قادراً على ممارسة سلطته بشكلٍ استبدادي على أفراد قبيلته، فقد كان الإمام يسجن شيوخ القبائل ويأخذ أبناءهم رهائن، أما في ظل النظام الجمهوري، فقد باتت لشيوخ القبائل سجون خاصة يسجنون فيها أفراد قبائلهم، بل إن الدولة تسمح لبعضهم بإيداع أبناء قبائلهم في السجون الحكومية، دون وجود قضايا ودون إتباع الإجراءات القانونية، ودون الخضوع للقانون[٣]. إن ما يحدد التنظيمات الاجتماعية الأكثر تمثيلاً لمصالح الأفراد، ليست هذه التنظيمات ذاتها، بل تحددها طبيعة الدولة، ففي ظل وجود دولة قوية فإن الحزب هو أكثر تمثيلاً للأفراد، وفي ظل وجود دولة ضعيفة، فإن القبيلة قد تكون أكثر تمثيلاً لمصالح الأفراد[٤].

إن تصويت السكان القبليين لشيوخ القبائل في الانتخابات التشريعية لا يعني رضاهم عن أدوارهم السياسية، فهم يصوتون لأن البدائل المتاحة محدودة، حيث صمم النظام الانتخابي اليمني بما يجعل الدوائر الانتخابية الريفية أقرب إلى أن تكون دوائر مخصصة لشيوخ القبائل، monopsency constituencies، فالناخبون يصوتون للشيخ لأنه الأقدر على ممارسة الضغط السياسي على الحكومة وتوفير الخدمات للمنطقة، وللأفراد أيضاً، أما الأحزاب فلا تستطيع ممارسة الضغط على الحكومة، ليس لأنها لا تمتلك الآليات، أو أنها لا ترغب في ذلك، بل لأن الدولة لا تستجيب لمطالبها ولا تخضع لضغوطها، بل تخضع لضغط شيوخ القبائل، فقد تلاقت مصالح النظام مع مصالح النخبة القبلية، فتبنتا

---

(١) بول درش، العامل القبلي في الأزمة اليمنية، مرجع سابق، ص٤٨.

(٢) مناقشة بؤرية في ضوران أنس.

(٣) مضمون هذه المقارنة وردت في حديث أحد المشاركين في ندوة عرض نتائج البحث الميداني لهذه الدراسة، التي نظمت في مدينة عدن.

(٤) مناقشة بؤرية تم تنفيذها مع مجموعة من الرجال في مديرية لودر بمحافظة أبين بتاريخ ١٩ / ٣ / ٢٠٠٨.

ممارسات واستراتيجيات تدعم العلاقات الرعوية primordial، وتعويق نشاط المجتمع المدني، من خلال عدم منح العاملين في مجال الزراعة وغيرهم حق تأسيس التنظيمات المدنية، دفاعاً عن مصالحها حاربت النخبة القبلية أي تغييرات جذرية أو إصلاحية، وتعويق تطور التنظيمات المدنية والأحزاب السياسية[١]. إن نتائج الانتخابات في ظل ضعف المجتمع المدني والعلاقات العصبوية القبلية، لا تختلف عن التعيين[٢].

كانت البنية القبلية قد ضعفت كثيراً في محافظة تعز والمحافظات الجنوبية والشرقية، وتراجع دور المشايخ السياسي فيها، وما يتمتع به شيوخ القبائل حالياً من قوة سياسية في هذه المحافظات، يرجع إلى أن النظام منذ توحيد شطري اليمن عام ١٩٩٠، تبنى استراتيجية إحياء العلاقات الأولية primordial relations لإدامة هيمنته على السلطة السياسية، لذلك فإن نتائج البحث الميداني بينت أن ما يتمتع به شيوخ القبائل من قوة في محافظتي تعز وأبين، يرجع إلى دعم الدولة لهم، أما في محافظات حضرموت وصنعاء وعمران وذمار فإن تدخل الدولة في اختيار شيوخ القبائل أو تدعيمهم، لا يشكل العامل الأهم في تدعيم القوة السياسية لشيوخ القبائل، فمن بين من استطلعت آراؤهم قال ٥٥٪ في أبين وحوالي ٥٤٪ في تعز أن الدولة تؤثر بطرق مباشرة وغير مباشرة في اختيار شيوخ القبائل، في مقابل ٢٧,٥٠٪، ٢٧,٥٠٪ أيضاً، ٣٣,٣٪ و٣٦,٣٪ ممن استطلعت آراؤهم في محافظات ذمار، حضرموت، عمران وصنعاء على التوالي، قالوا: إن الدولة تتدخل في اختيار شيوخ القبائل. إن ما يتمتع به الشيخ من تأثير وقوة سياسية في قبائل حاشد وبكيل يرجع إلى دعم أفراد القبيلة له، ومساندته وتضامنهم معه، أما في محافظات تعز وأبين وحضرموت فإن القوة السياسية للشيخ ترجع في المقام الأول إلى دعم الدولة له. بغض النظر عن طبيعة البنية القبلية والمحافظات، فقد خلصنا من خلال المناقشات التي نفدت أن المواطنين يتعاملون بانتقائية مع الدولة والقبيلة ومنظمات المجتمع المدني، فحيثما يكون الانحياز للدولة محققاً لمصالحهم ينحازون إليها، وكذلك الأمر في علاقاتهم بالقبيلة والأحزاب السياسية.

---

(١) انظر، خالد محمد القاسمي، «الوحدة اليمنية حاضراً ومستقبلاً»، دار الثقافة العربية، الشارقة، ط٣، ١٩٨٨، ص. ص ١٦٣ - ١٦٤.

(٢) انظر، حميد المخلافي، المشاركة الشعبية والتنمية المحلية في اليمن، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص١٣٩.

يرجع تمسك المواطنين بالعلاقات القبلية إلى طبيعة علاقة الدولة بالمجتمع، فالدولة لا تتعامل بشكل مباشر مع المواطنين، بل تتعامل معهم عن طريق شيوخ القبائل والنخب التقليدية، فالمواطن لا يستطيع أن يكون مواطناً فاعلاً إلا إذا تم ارتباطه بالدولة مباشرة، وتعاملت معه مباشرة دون وسطاء، فتعامل الدولة مع المواطن عبر وسطاء يُقوى العلاقات العصبوية القائمة على الموالاة والتبعية الشخصية، والمجتمع العصبوي هو مجتمع يحتفظ بملامح إقطاعية feudalism، تتسم الممارسة السياسية فيه بطابع عدائي feud وشقاقي Factionalized[1]، ولا يمثل بيئة ملائمة للديمقراطية الليبرالية والتداول السلمي للسلطة.

(١) انظر هشام شرابي، البنية البطركية: بحث في المجتمع العربي المعاصر، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٧، ص٤٠.

الفصل الخامس

الديمقراطية العصبوية: التحول الديمقراطي في المجتمع القبلي

تمهيد :

الديمقـراطية هي نـظام اجتـماعي يـقوم على تنظيـم الوصول إلى القـوة في مختلف مجالات البناء الاجـتماعي، الاقتصادية، السياسية والاجـتماعية (الثروة، السلطة والمكانة الاجتماعـية) عن طريق التنافس، ويقتضـي التنافس أن يكون بين متنافسـين: متـعددين، متساوين في الحقوق والواجبات، مـتكافئي الفرص، أحرار في اتخاذ القرارات، مستقلين وغير خاضعين لأي سلطة غير سلطة القانون، الذي يثقـون بقواعده وبـأن جميع المتنافـسين متســاوين أمامــه، في ضوء ذلك يمكن تعريف الديمقــراطية بأنها: نظام يقـوم على المساواة الكاملة بين جـميع المواطنين في الحقوق والواجبـات، وتكافؤ فرصهم في المشاركة في المجــالات الاقتصادية والسيــاسية والاجتـماعية، وتنظم فـيه عمليـات الوصول إلى السلطة السياســية وتداولها سلميـاً، عن طريق الانتخابات الحرة والنزيهة والمبـاشرة، وأسواق حرة تضمن لجميع المواطنين المشاركة فيها، ويشكل مبدأ المنافسة الكاملة المبدأ الرئيس لتنظيم عمليات الـوصول إلى الثروة والفرص الاقتصــادية، وتنظيمات اجتمــاعية تضمن للجميع المشاركة فيهــا، ولا تقصي أحداً، وتتسم بدرجة عالية من المرونة، بما يكفل للجـمـيع تحـقيق الحـراك الاجـتمـاعي. في ضــوء ذلك فــإن التحــول الديمقراطي هو عملية تحول منهجي systematic، للوصول إلى مجتمع المواطنة المتساوية، الذي تنظم فـيه البنى والعلاقات على أسس تعاقـدية، من خلال إحداث تحول على أربعة مستويات: على المستوى التشريعي، بحيث يتم تكييف وإصلاح المنظومة التشــريعية (الدستور، القوانين واللوائح)، بما يكفل المســاواة التامة بين المواطنين، وعدم التمييـز على أساس الجنس أو اللون أو اللغة أو العرق أو الدين،

أو الانتماء الاجـتماعي، وعلى المستـوى السياسـي، يتم إصلاح مـؤسسات الدولة وأجهـزة الإدارة العامــة بما يتواءم مع مـتطلبات الحكم الجـيد، وعلى المســتوى الاجتـماعي، العمل على إضعــاف التنظيمات التي تقـوم على الروابط الوراثيـــة primordial bonds كالقبائل والطوائف، وتعزيز التنظيمات المدنية التي تقوم على الروابط الرشيدة rational bonds، وعلى المستوى الثقافي، يتم تعزيز ثقافة تقوم على المساواة، التعددية، الاعتـراف بالآخر، الحوار، حل الخلافات بأسلوب سلمي، الفردية.

أُستخدم مصطلح الديمقراطية العصبوية للإشارة إلى الديمقراطية المتولدة عن عملية التحول الديمقراطي الذي شهدته اليمن منذ عام ١٩٩٠، والذي اقتصر على الجانـب التشـريعي والمؤسسي، ولم يشـمل الجوانب الاجـتمـاعيـة والثـقافـية، فالعـصبيـة تشكل مصطلحاُ مـقابلاً opposite term لمصطلح المواطنة، فهي من المنظور الثقافي تشير إلى منظومة قيم اجتماعية متناقضة كلياً مع الثقافة المدنية، فهي تقوم على التمييز بين الذكور والإناث، والتمييز بين الأقارب والأباعد، وعدم الاعتـراف بالآخر، وحل الخلافـات بأساليب عنيـفة، والتعـصب وعدم التـسامح، وخضوع الفرد للجماعة، و قد أثرت هذه القيم غير الديمقراطية على ما أنجز في الجانب التشريعــي، وجعلت التشريعات تعطل بعضــها البعض الآخر، مما أخضع عملية التحول الديمقراطي لأزمة بنيوية.

من شورى أهل الحل والعقد إلى الديمقراطية المقيـدة :

كان شــيوخ القبـائل منذ قيام الثـورة عام ١٩٦٢ حتــى عام ١٩٩٠، يشكلون نخبة أصــولية assancialist elite، ترفض الديمقراطـية بدعوى عـدم ملاءمتــها لخـصوصـيــة المجتـمع اليـمني، وتناقـضهـا مع تراث الشـعب اليـمني الديني والاجتمــاعي، وطالبوا بالشورى عوضاً عنــها، فمفهوم الـشورى الذي ينظر إليه في الأدبيات العـربية والأدبيات الغربيــة حول الشرق الأوسط باعتـباره مفهـوماً إسلامياً، هو فــي الحقيقة مفهـوم عربي أو قبلي لتنظيم السلطة السياســية، ففي اليمن القديم كان يوجد إلى جانب العـرش مجلس قبلي، يعقد جلســــاته مرتين

في العام[١]، ولكل قبيلة مجلس قبلي يسمى المسود أو المزود، تتم فيه مناقشة القضايا العامة التي تهم القبيلة، فكان لقبيلة حمير اليمنية قبل الإسلام مجلس يسمى مجلس المثامنة، تمثل فيه الأقسام الثمانية لحمير[٢]، وقد عرفت القبائل العربية العدنانية مجالس مشابهة، فكان لقريش مجلس الملأ أو دار الندوة، الذي كانت لا تقضي أمراً من أمور السياسية والحرب إلا فيه[٣].

شيوخ القبائل سواء الذين ساندوا الجمهورية أو الذين وقفوا مع الملكية، يرغبون في نظام سياسي نخبوي، لا نظام يقوم على المساواة أمام القانون، ويشرك المواطنين مباشرة في النظام السياسي، وقد عبر بعضهم عن رفض الثورة من يومها الأول بسبب دعم المصريين للثورة، لأنها تتيح للطبقة الوسطى الوصول إلى مؤسسات النظام السياسي، «فقد قال الشيخ عبدالله هبة يوم ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢: لن نخضع لابن موزع البريد، وهي علوية إلى يوم القيامة»[٤]، وينسب للشيخ الغادر قوله مخاطباً المشير عبدالحكيم عامر: «أنتم مطلعين لنا ابن سوق الملح بياع الفحم يحكمنا»[٥]، وقال للواء عبدالله جزيلان: إن الناس يرفضون الثورة لأن السلال على قمة السلطة، وأن القبائل ستظل تقاوم الجمهورية طالما السلال رئيساً للجمهورية، لماذا لا تكون أنت رئيس الجمهورية وأنت من رجال بكيل[٤].

إن رفض شيوخ القبائل لمفهوم الديمقراطية، والمطالبة بالشورى عوضاً عنها، يرجع إلى أن الديمقراطية تقوم على المواطنة المتساوية، وإشراك جميع المواطنين في الشأن العام، وفي عمليات صناعة القرار، أما الشورى فتقوم على تمثيل التنظيمات القبلية من خلال شيوخها، أو ما سمي في الأدبيات العربية والإسلامية

---

(١) حول مجالس القبائل في اليمن القديم، انظر، لينكولس رودوكاناكيس، الحياة العامة للدول العربية الجنوبية، في ديتلف نيلسون وآخرون، التاريخ العربي القديم، ترجمة فؤاد حسنين علي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٨، ص١٣٣. أيضاً، حمود العودي، المجتمع اليمني: بحث في التكوين الاجتماعي الاقتصادي القديم، جامعة عدن، الطبعة الأولى، ١٩٨٦، ص٣٦.

(٢) انظر، محمد بن علي الأكوع، اليمن الخضراء مهد الحضارة، مطبعة السعادة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧١، ص٢٦٢. أيضاً محمد عبد القادر بافقيه، الهمداني والمثامنة، في كتابه «العربية السعيدة»، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ١٩٨٧، ص١٢٠.

(٣) انظر محمد يحي الحداد، مرجع سابق، ص١٦٢.

(٤) مركز الدراسات والبحوث اليمني، ٢٦ سبتمبر: دراسات وشهادات للتاريخ، الكتاب الأول، دار العودة، بيروت، ١٩٨٦، ص١٨٩.

(٥) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٦) انظر، عبد الرحمن محمد العمراني، الزبيري: أديب اليمن الثائر، مركز الدراسات اليمنية، صنعاء، الطبعة الأولى، ١٩٧٩، ص٤١٤.

بذوي الحل والعقد، لذلك كان شيوخ القبائل في مؤتمراتهم القبلية يطالبون بالشورى، وقد استطاعوا فرض هذا التوجه في شمال اليمن، فنصت كل الدساتير الصادرة في الجمهورية اليمنية قبل عام ١٩٩٠ على تأسيس مجلس للشورى. وقد عارض شيوخ القبائل التعددية الحزبية، وثبتوا في دستور عام ١٩٧٠ نصاً يجرم الحزبية. ومع تحول اليمن باتجاه تبني الديمقراطية منذ عام ١٩٩٠، اضطر شيوخ القبائل للتكيف مع هذه التوجهات، وانخرطوا في المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح، وقد استطاعوا أن يحتلوا المرتبة الثانية في البرلمان كقوة سياسية، ومن المنظور الاجتماعي استطاع شيوخ القبائل أن يحتلوا المرتبة الأولى بين القوى الاجتماعية الممثلة في مجلس النواب خلال الدورات الانتخابية الثلاث التي تمت حتى الآن، فضلاً عن ذلك فقد احتلت القوى التقليدية مواقع هامة في السلطتين التنفيذية والقضائية.

ظل مبدأ المواطنة المتساوية بين المواطنين اليمنيين واحداً من أهم القضايا التي يدور حولها الصراع بين قوى التحديث والنخب القبلية، فقد ثبت مبدأ المواطنة المتساوية في الدساتير التي صيغت في ظل هيمنة القوى التحديثية والإصلاحية على السلطة، وأقصي من الدساتير التي صيغت في ظل هيمنة النخب القبلية عليها، فعلى الرغم من الانقسام الذي شهدته السلطة الجمهورية في صنعاء بعد ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢، إلا أن تيار التحديث تمتع خلال العام الأول من عمر الثورة بنفوذ أكبر من نفوذ القوى التقليدية، لذلك ثبت مبدأ المساواة الكاملة بين المواطنين في الدستور المؤقت لعام ١٩٦٣، فنص على أن يكون «اليمنيون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو العقيدة أو المذهب»[١]، وفي ٢٧ إبريل ١٩٦٤، صدر الدستور الدائم للجمهورية العربية اليمنية، وجاء ملبياً للمطالب السياسية والتوجهات الأيديولوجية لشيوخ القبائل الذين نظموا مؤتمر عمران في ٢ سبتمبر ١٩٦٣، والذين استطاعوا بعد انعقاده احتلال مواقع هامة في السلطة، ومارسوا تأثيراً على صناعة القرار وإصدار التشريعات، فقد اختصر النص الذي كان يتضمنه الدستور السابق، فبات النص كالتالي: «اليمنيون لدى القانون سواء في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم»[٢]، وحذفت منه عبارة «لا تمييز

(١) المادة (١٧) من الدستور المؤقت الصادر في ١٣ إبريل ١٩٦٣.
(٢) المادة (٢٢) من الدستور الدائم في ٢٧ إبريل ١٩٦٤.

بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو العقيدة أو المذهب»، الأمر الذي شكل تراجعاً عن المساواة الكاملة بين المواطنين، بل إن الدستور نفسه أقر التمييز بين المواطنين الذكور والمواطنين الإناث، فنص على أن يتألف مجلس الشورى من الرجال فقط[1].

في الفترة ٢ – ٥ مايو ١٩٦٥ عقد شيوخ القبائل في بلدة خَمِرْ، التي باتت منذئذٍ عاصمة قبلية في مقابل صنعاء العاصمة السياسية، مؤتمراً قبلياً أسموه «المؤتمر الشعبي للسلام»، طالبوا فيه بتعديل الدستور، وكان المشاركون في المؤتمر قد أعدوا مسودة للدستور المعدل، وقد تم فعلاً إصدار الدستور المعدل في ٨ مايو ١٩٦٥[2]، إلا أن التعديلات لم تشمل النص المتعلق بالمساواة بين المواطنين[3]، وقد استمر هذا النص حاضراً دون زيادة أو نقصان في الدستور المؤقت الصادر في ٢٥ نوفمبر ١٩٦٧ الذي صاغته القوى المحافظة التي وصلت إلى السلطة بعد انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧. إلا أن هذا الدستور لم ينص على أن يتألف مجلس الشورى من الرجال فقط، بل نص على أن يتألف مجلس الشورى من ٩٩ عضواً، دون تحديد الجنس، وقد عولت النخبة القبلية على آلية التعيين، فبإمكان شيوخ القبائل الاعتراض على تعيين أي امرأة في المجلس.

عندما تم توحيد شطري اليمن عام ١٩٩٠ تضمنت المادة (٢٧) من دستور دولة الوحدة الذي تم إقراره في الاستفتاء الذي تم في ١٥ – ١٦ مايو ١٩٩١ نصاً قريباً من النص الذي كان يتضمنه دستور جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (الجنوب)، والنص الذي كان يتضمنه دستور عام ١٩٦٣ في الجمهورية العربية اليمنية (الشمال)، حيث نص على ما يلي: «المواطنون جميعهم سواسية أمام القانون، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو اللون أو الأصل أو اللغة أو المهنة أو المركز الاجتماعي أو العقيدة»، وبعد أقل من أربعة أشهر على نهاية الحرب الأهلية عام

---

(١) نصت المادة (٤٧) من هذا الدستور على ما يلي: «يتألف مجلس الشورى من أعضاء يختارون من رجال اليمن وعقالهم، ويحدد القانون عدد الأعضاء، وشروط العضوية، ويقرر طريقة التعيين وأحكامه».

(٢) تم التقديم له بالعبارات التالية: «باسم الأمة .. رئيس الجمهورية .. بناء على القرارات التي أصدرها المؤتمر الشعبي للسلام، المنعقد في مدينة خَمِرْ، وعلى ما أقرته لجنة المتابعة الدائمة لقرارات المؤتمر الشعبي، قرر: مادة (١) يصدر الدستور المؤقت للجمهورية العربية اليمنية، الذي وضعه المؤتمر الشعبي للسلام».

(٣) تضمنت المادة (٤٤) منه نفس النص الذي ورد في المادة (٢٢) من الدستور الدائم لعام ١٩٦٤، والتي تنص على ما يلي: «اليمنيون لدى القانون سواء وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم».

١٩٩٤، التي انتصر فيها المؤتمر الشعبي العام المتحالف مع شيوخ القبائل، تم تعديل الدستور، وجاءت التعديلات مستجيبة للاعتراضات التي كانت قد أثارتها النخب القبلية والدينية ضد مشروع دستور دولة الوحدة، قبل الاستفتاء عليه، وتم استبدال عدد من نصوصه بنصوص من دستور ١٩٧٠ الذي كان سارياً في الجمهورية العربية اليمنية (شمال اليمن سابقاً)، والذي صاغته القوى المحافظة، وفي مقدمتها شيوخ القبائل والإخوان المسلمين وممثلو اليمين الجمهوري. فتم استعادة المادة (١٩) من دستور سنة ١٩٧٠ الذي كان سارياً في الشمال[١]، وأضيفت في الدستور المعدل ست مواد لم تكن موجودة في دستور ١٩٩١، تؤكد على الطابع الإسلامي للدولة والمجتمع، وهي كلها مستعادة من الدستور الدائم للجمهورية العربية اليمنية لعام ١٩٧٠، بما فيها المادة التي تنص على أن النساء شقائق الرجال[٢].

نص دستور ١٩٦٤ على أن «يتألف مجلس الشورى من أعضاء يختارون من رجال اليمن وعقالهم، ويحدد القانون عدد الأعضاء وشروط العضوية، ويقرر طريقة التعيين وأحكامه»[٣]، وعلى الرغم من أن الدساتير اليمنية اللاحقة في الجمهورية العربية اليمنية لم تتضمن النص صراحة على أن تتألف السلطة التشريعية من الذكور، إلا أنها تضمنت مادة تنص على أن: «النساء شقائق الرجال لهن من الحقوق وعليهن من الواجبات ما تقره الشريعة»، وقد وظفت التفسيرات المتشددة للشريعة الإسلامية لحرمان المرأة من الحق في المشاركة في

---

(١) نصت المادة (٤٠) من الدستور المعدل عام ١٩٩٤ على أن يكون «المواطنون جميعهم متساوين في الحقوق والواجبات العامة».

(٢) المواد التي تم إضافتها هي كالتالي:
مادة (٢١) : تتولى الدولة تحصيل الزكاة وصرفها في مصارفها الشرعية وفقا للقانون.
مادة (٢٢) : للأوقاف حرمتها وعلى القائمين عليها تحسين وتطوير مواردها وتصريفها بما يكفل تحقيق أهدافها ومقاصدها الشرعية.
مادة (٢٣) : حق الإرث مكفول وفقاً للشريعة الإسلامية ويصدر به قانون.
مادة (٢٦) : الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن يحافظ القانون على كيانها ويقوي أواصرها.
المادة (٣١) : «النساء شقائق الرجال ولهن من الحقوق وعليهن من الواجبات ما تكفله وتوجبه الشريعة وينص عليه القانون».
المادة (٥٩) : الدفاع عن الدين والوطن واجب مقدس، والخدمة العسكرية شرف، وخدمة الدفاع الوطني ينظمها القانون.
مادة (١٢٩): يجب أن تتوفر في رئيس الوزراء ونوابه والوزراء الشروط الواجب توافرها في عضو مجلس النواب، مع مراعاة أن لا تقل سن أي منهم عن ثلاثين سنة، باستثناء رئيس الوزراء الذي يجب أن لا تقل سنه عن أربعين سنة.

(٣) المادة (٤٧).

السلطة التشــريعية باعتـبارها ولاية عامة، وتذرعـوا بأن المرأة لا يحق لها تولي الولاية العامة، لذلك حـرم قانون الانتخابات الصــادر عام ١٩٧١ النساء من حق المشاركـة في الانتخابات، حـيث عرف الناخب بأنه كل يمني ذكر بالغ من العـمر ثمـانية عـشر عـاماً[١]، وقـد أبقت جمـيع القوانين الانـتخـابية التي صـدرت في الجمهورية العربية اليمنية حتى عام ١٩٩٠ على حرمان النساء من حق الترشيح والتصويت في الانتخابات التشريعية والمحلية[٢]، ولم تمنح النساء حق الترشيح والتصويت إلا في القانون الصادر عـام ١٩٩٢، ولكن ذلك لم يتعد مجرد النص، حيـث سلبت النساء هذا الحق على مـستـوى الممارســة، فقـد حرمت النســاء من التسجيل في بعض الدوائر، وحرمت من الاعتراف بفوزها في دوائر أخرى، وقد أدت الممارسات التي مـورست ضد النساء إلى عدم فوز النساء بعـضوية مجلس النواب، فلم تفـز بعضــوية مجلس النواب المكون مـن ٣٠١ مقعـد في انتخـابات ١٩٩٧ سوى امرأة واحدة، وفازت المرأة نفسها في انتخابات ٢٠٠٣، ولم تفز أي امرأة أخرى بعضوية المجلس.

إن التشريعات الانتخابية اليمنية تشكل أحد الكوابح للتحول الديمقراطي، فهي تستبـعد من مجال المشاركة الســياسية الطبقة الوسطى بشكلٍ خـاص، والطبقات الحديثة بشكلٍ عام، وتعمل علــى عرقلة تشكل الوعي الطبقي، وتسهل على النخب التقلـيدية الوصول إلى البـرلمانات، لذلك فإن شــيوخ القــبائل وشيـوخ الدين هم القــادرون على الوصول إلى البـرلمان اليمني عـبر الانتــخابات، وقـد لوحظ ذلك بوضــوح في الانتخــابات البـرلمانيــة في الدورات الانتــخابيــة الثـلاث الماضيــة، فالأحزاب السيــاسية التي تعتمـد على القوى التقليدية في العالم العربــي عموماً، أكثــر قدرة من نظيرتهــا الوطنية، على التـغلغل في أوساط قطاعات واســعة من السكان[٣]، «وقد سهلـت السياسات الانتــخابية electoral politics التي اتبعـتها اليـمن هيمنة الـنخب القبليـة على المجــال السيــاسي، وتضــييق دائرة صــانعي القرار»[٤]، فالبـرلمان اليمني لم يعـد مجــالاً للتعددية الـسياســية والاجتـماعـية، فالحزب الحــاكم حائز على ٧٥٪ من مقاعده، وحوالي ٥١٪ من أعـضاء البرلمان

---

(١) المادة (١) من القرار الجمهوري رقم (١) لعام ١٩٧١.

(٢) انظر، قائد محمد طربوش، تطور النظم الانتخابية في الجمهورية اليمنية (١٩٤٨ – ١٩٩٢)، منشورات ٢٦ سبتمبر، صنعاء، د. ت، ص١٥٨.

(3) Mona Marshy، Freedom of Association with regards to Political parties and civil Society in the Middle East، north Africa، and the Gulf: A Literature Review، A Consultative study for The International Development Research Center (IDRC)، Ottawa، April 2005، P. 30.

(4) Sarah Phillips, op. sit. p,9.

هم من شيوخ القبائل وأبناء شيوخ القبائل، ومن بين أعضاء البرلمان البالغ عددهم ثلاثمائة وواحد، هناك امرأة واحدة فقط.

ديمقراطية دون ديمقراطيين:

في ظل هيمنة شيوخ القبائل على المجال السياسي في اليمن، فإن عملية التحول الديمقراطي أخذت بالبنية التحتية للديمقراطية دون الأخذ بثقافتها، فالنخبة التقليدية هي في الحقيقة كابح اجتماعي social barer وليست حاملاً اجتماعياً social bearer لها، فهي قوى محافظة مقاومة للتغيير، الأمر الذي ولد تنافراً اجتماعياً social discordance، حيث تُسيِّر عملية التحول الاجتماعي قوى اجتماعية غير مؤمنة به، فهي تنفذ عمليات انتخابية دون أن تؤدي إلى تداول سلمي للسلطة، لأنها لا تؤمن بهذه القيمة من قيم الديمقراطية، وحتى من يبدو أنهم يمثلون الطبقة الوسطى العسكرية والمدنية في اليمن، هم في الحقيقة طبقة وسطى تقليدية، وليست طبقة وسطى جديدة، فقد احتلت مواقعها، واكتسبت أوضاعها الاجتماعية، وفقاً لعوامل وراثية، ولم تكتسب أوضاعها ومكانتها الاجتماعية من خلال التعليم والمعرفة، وبالتالي فهي تشكل طبقة من المثقفين التقليديين، ولا تشكل طبقة عضوية حسب مصطلحات أنطونيو جرامشي، لا يستطيع أفرادها أو لا يرغبون في أن يقوموا بدور الجمهور الحرج critical mass للإصلاح الديمقراطي، فهم يسعون إلى الحفاظ على الأوضاع القائمة دفاعاً عن مصالحهم، لذلك فإن الانتخابات اليمنية آلية من آليات الديمقراطية المظهرية أو الديمقراطية ذات المظهر الكاذب façade democracy. فالطبقة الوسطى التقليدية التي تتكون في غالبيتها من أبناء شيوخ القبائل، لا تشكل طليعة للديمقراطية، فهي طبقة محافظة أفرادها يخدمون مصالح جماعاتهم القبلية والإثنية، مصالح النظام المتحالف معها، وليسوا ملتزمين بقضايا الجماهير حسب مصطلحات جرامشي، وهم أشبه بمن أسماهم نعوم شومسكي Neo - Mandarins[١].

---

(١) فالماندرين Mandarin هو كل موظف كبير في الإمبراطورية الصينية القديمة، ويستخدم المصطلح ذاته للإشارة إلى اللغة الصينية الشمالية القديمة، التي كانت لغة البلاط والطبقات الرسمية في عهد الإمبراطورية، وقد أطلق نعوم شومسكي هذه التسمية على المثقفين الأمريكيين، الذين وصفهم بأنهم «مثقفون أساتذة في الغالب، يعملون في خدمة السلطة الأمريكية»، انظر، راسل جاكوبي، «نهاية اليوتوبيا: السياسة والثقافة في زمن اللامبالاة»، ترجمة فاروق عبدالقادر، سلسلة كتاب عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد (٢٦٩)، مايو ٢٠٠١، ص١٣٠.

عوّقت الثقافة القبلية والطبقة الوسطى التقليدية الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني عن أداء دورها في دمقرطة الحياة السياسية، فمنظمات المجتمع المدني هي مجرد آلية، وتصبح دون فعالية في ظل ضعف الطبقة المتوسطة الحديثة، التي تشكل القوة الاجتماعية التي تنشط من خلال المجتمع المدني، إن صفة الوسطية التي اكتسبتها الطبقة المتوسطة لا تشير إلى وضع اجتماعي فحسب، بل تشير أيضاً إلى دور اجتماعي أو وظيفة اجتماعية، إذ يصعب الفصل بين الوساطة المهنية professional mediation عن الوساطة السياسية political mediation[1]، فهي إلى جانب كونها طبقة ذات وضع وسيط بالمعنى الاقتصادي،نلحظها تشكل أيضاً طبقة وسيطة بالمعنى السياسي، تقوم بالوساطة بين الطبقة الحاكمة والطبقة المحكومة، فهي تمثل قناة ذات اتجاهين، توصل أصوات المواطنين إلى أجهزة السلطة ومؤسسات صناعة القرار، وتوصل الثقافة والمعارف السياسية إلى المواطنين، فهي من جانب، تراقب الحكومة وتقيم أداءها في ضوء متطلبات الحكم الجيد، ومن جانب آخر تنشر الثقافة السياسية في أوساط المواطنين، وتساهم في رفع وعيهم، في ضوء متطلبات المواطنة الجيدة، وتساهم من خلال منظمات المجتمع المدني التي تنشط من خلالها، في صنع الرأي العام، حيث تعمل على توسيع النقاش حول القضايا العامة، على العكس من الطبقة الوسطى الحديثة، فإن النخبة القبلية والطبقة الوسطى التقليدية (أبناء شيوخ القبائل)، لا تتمتعان بالاستقلالية بل هما مرتبطتان بالنظام، فهما تمثلان النظام ولا تمثلان الجماهير، وبالتالي فقد أفرغتا الديمقراطية من محتواها، وتعاملتا معها وفقاً للفهم التقليدي للشورى، والذي يقوم على النظر إليها باعتبارها غير ملزمة للحاكم، أي أن وظيفة مجلس الشورى هي وظيفة استشارية، فهو مجلس استشاري، وليس مجلساً لصناعة القرار، ولا يعمل على مراقبة الحاكم (السلطة التنفيذية).

تتعامل النخبة التقليدية مع الديمقراطية تعاملاً أداتياً، حيث ينادي الأفراد المستبعدون من السلطة بالديمقراطية، وعندما يصلون إليها يتنكرون لها، يبدو ذلك واضحاً في مواقف معلنة لبعض شيوخ القبائل من الديمقراطية، فعندما يلبي النظام مصالحهم عبر جهاز الدولة أو عبر الحزب الحاكم، يتبنون مواقفه

---

(١) أنطونيو جرامشي، كراسات السجن، ترجمة عادل غنيم، دار المستقبل العربي، بيروت، ١٩٩٤، ص٣٠.

من الأحزاب والتنـظيمات الأخـرى، ومواقفـه من القوى المدنيـة بغض النظر عن مدى توافق هذه المواقف مع متطلبات النظام الديمقراطي، بل أن أحدهم على الأقل صرح بأنه عندمـا كان على علاقة جيـدة بالحزب الحاكم قام بتـزوير الانتخابات في دائرته، ولم يصرح بـذلك إلا عندما ساءت عـلاقته بالحـزب الحاكم وتقلصت مـصـالحه المادية، وفي بعض الحـالات شكل شيـوخ القـبـائل الذين تضـررت امتيـازاتهم المادية هيئات وتجمعـات قبلية، أو حتى شعبـية للضغط على السلطة تحت شعار تحقيق الديمقراطية.

مؤسسات حديثة وثقافة تقليدية:

لا تتحـدد طبيعة النظام السـياسي من خلال مـؤسسات الحكم والتشـريعات المنظمـة للعلاقـة بين المواطنين والدولة فـحسب، بل أيضـاً من خلال أخـلاقيـات ممارسة الحكم، فـعملية التـحول الديمقراطي لا تتطلب فـقط تأسيس مؤسـسات سياسـية حديثة كـالبرلمانات والأحزاب السيـاسية ومنظمات المجـتمع المدني، بل تتطلب أيضـاً الانتقـال من المجتـمع الأهلي primordial society إلى المجتـمع المدني، وتكريس ثقافة مدنيـة، ومنظومة قيم اجتماعيـة تقوم على أسس ومبادئ حقوق الإنسان والمواطنة المتساوية، وفي مقدمـتها قيم المساواة، الاعتراف بالآخر والحوار معـه، الحل السلمي للخلافات. اقتـصر التحول الذي شهـدته اليمن منذ عام ١٩٩٠ على الجانب المؤسسي والتشريعي، ولم يمس الجوانب الثقافية، وهو نمط من التحـول شهدته كـثير من دول العالم الثـالث، فوصف سمـير أمين هذا النوع من التحـول بالشيزوفرينيا الثـقافية، ووصف دانيـيل ليرنر هذا النوع من التحول في الشرق الأوسط بأنه يشكل انحرافـاً عن المعيار الغربي في الحداثة أو التشويه المتـعمد له، «حيث تسـعى الحكومات لاستنهاض بعض رمـوز التحديث بواسطة القرارات السياسية، بشكل يتجـاهل الأوضـاع العامة وأساليب الحياة في المجتـمعات التي استنبطت مـنها تلك المؤسسات الحـديثة»[١]، وهو ما أشار إليه جورج بوردو عندمـا وصف الشعوب الأفـريقية بأنها «تـسير على إيقاع سـاعة القرن العشرين، لكنها ساعة مستوردة، وليست آونة في وقتهم الخاص»[٢].

---

(١) دانيـيل ليـرنر، زوال المجـتمع التـقليـدي، في ج. تيـمـونز روبيـرتس وأيمي هـايت، من الحداثة إلى العـولمة : رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماعي، ترجمة سمر للشيشكلي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد (٣٠٩)، نوفمبر ٢٠٠٤، ص١٩٩.

(٢) جورج بوردو، مرجع سابق، ص٣٤.

ترتب على التزاوج بين المؤسسات السياسية الحديثة والثقافة التقليدية في اليمن، تشكل نظام سياسي هجين، يجمع بين دستور ومؤسسات دولة حديثة وقيم تقليدية، استطاعت فيه الثقافة السياسية التقليدية للمجتمع القبلي أن تسير المؤسسات السياسية الحديثة، وباتت القيم القبلية هي المنظمة لممارسة السلطة السياسية وتنظيم العلاقة بين القوى السياسية المختلفة، والعلاقة بين الدولة والمجتمع، فأفرزت الثأر السياسي، التحكيم، الغنيمة السياسية، الأحادية، تفضيل الأقارب، شخصنة السلطة وتوريثها.

الثأر السياسي:

تشكل قيم التعددية والاعتراف بالآخر والحوار والحل السلمي للخلافات السياسية، قيماً أساسية للثقافة المدنية، أما الثقافة القبلية، فتقوم على الثأر، العنف، العصبية والغلبة، فيما تقوم الروابط في المجتمع المدني الحديث على أساس نفعي Utilitarian تقوم الروابط القبلية على أساس عاطفي أو معياري Normative[1]، وقد ترتب على ذلك بروز ظاهرة الإقطاع السياسي، وتكريس ثقافة الثأر السياسي وعدم الاستقرار، فاللحظة التي تتسلم فيها جماعة ما السلطة، تمثل بالنسبة لها فرصة للثأر من القوى التي كانت مهيمنة على السلطة في السابق، وبالتالي تعاني هذه الدولة من عدم الاستقرار، فالمجتمع العصبوي هو مجتمع يحتفظ بملامح إقطاعية feudalism، تتسم الممارسة السياسية فيه بطابع عدائي feud وشقاقي Factionalized[2]، وبغض النظر عن المؤسسات الشكلية التي أسستها الدولتان الشطريتان في اليمن، فإن منظومة القيم القبلية شكلت منظومة قيمية مرجعية reference value system للنخب التي تعاقبت على حكم اليمن، والأحزاب التي نشطت في الساحة اليمنية بشكلٍ سري أو علني منذ قيام الثورة حتى الآن، سواء في الشمال أو الجنوب، ولم تعرف اليمن الاستقرار السياسي، وأديرت العلاقات السياسية بين مختلف الجماعات السياسية سواء كانت في السلطة أو خارجها، وفقاً لمبدأ الثأر السياسي، وسعت كل واحدة منها إلى الإبادة السياسية politicide للجماعات السياسية الأخرى،

(1) See، Amitai Etizioni، The Active Society، New York، 1972، P. 354

(٢) انظر هشام شرابي، البنية البطركية: بحث في المجتمع العربي المعاصر، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٧، ص٤٠.

وذلك من خلال الانقلابات، الاغتيالات السياسية، الحروب، الاعتقالات والإقصاء من المجال السياسي والوظيفة العامة، فقد شهد عقدا الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين عدداً من حوادث الاغتيال السياسي[1]، ولعل اغتيال الرئيس أحمد الغشمي تمثل أشهر حوادث الثأر السياسي في اليمن، ففي عام ١٩٧٧ اغتيل الرئيس إبراهيم الحمدي، والذي كان يحمل مشروعاً للتحديث وبناء الدولة، ويتبنى توجهات للتقارب مع النظام في الجنوب، وكرد فعل على ذلك أرسل النظام في الجنوب مندوباً رسمياً إلى الشمال، يحمل حقيبة ملغمة قام بتفجيرها عند استقبال الرئيس أحمد الغشمي له في مكتبه في أكتوبر ١٩٧٨، حسب الرواية الرسمية للسلطة في صنعاء آنذاك.

خلافاً للمجتمع المدني الذي يشكل فيه الفرد وحدة التعامل الرئيسة، والذي يتجسد من خلال القاعدة التشريعية التي تقوم على أن المسؤولية الجنائية شخصية، فإن وحدة التعامل في المجتمع الأهلي primordial society هي العائلة أو الطائفة أو المجموعة الإثنية، وبالتالي فإن الثأر السياسي كالثأر القبلي لا يأخذ طابعاً فردياً، فالثأر القبلي لا يتم من القاتل نفسه دائماً، بل قد يتم الثأر من أي فرد من أفراد عشيرته، وقد نقلت الثقافة القبلية هذه الممارسات إلى المستوى السياسي، فتزامن مع كل تغير سياسي في اليمن عملية واسعة لإقصاء العناصر الموالية للنخبة السياسية السابقة أو المحسوبين عليها من الجهاز الإداري للدولة، وهي ما تسمى بتطهير الجهاز الإداري، وهي ممارسة متكرسة في الثقافة السياسية اليمنية، ولعل أشهر عملية ثأر سياسي تلك التي حدثت بعد حرب ١٩٩٤، حيث تم استبعاد عشرات الآلاف من العاملين في السلك العسكري والأمني والمدني، وهو ما أدى إلى طرح القضية الجنوبية ومطالبة البعض من الجنوبيين بالانفصال، وعلى خلفية أحداث صعده خلال عامي ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، أوقفت السلطات خلال عام ٢٠٠٦ نشاط ٢١ جمعية خيرية وأهلية في محافظة صعده، وتم إغلاق مركز بدر بالعاصمة صنعاء، واعتقال العديد من طلبته ومدرسيه، وتم التحقيق مع القائمين على مؤسسة المحطوري، بتهمة أن لها علاقة برجل الدين المتمرد حسين الحوثي. وفي عام ٢٠٠٤ أوقفت السلطة

(١) من حوادث الاغتيال السياسي الشهيرة في اليمن خلال عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين: اغتيال الشيخ عبدالقوي حاميم، الشيخ هزاع البدوي، القاضي عبدالله الحجري، الشيخ محمد أحمد نعمان، الشيخ العجل، الشيخ أحمد سيف الشرجبي، النقيب عبدالرقيب عبدالوهاب.

التنفيذية في محافظة عدن نشاط جمعية يافع الاجتماعية الخيرية، على خلفية تنظيمها ندوة عبر دائرة تلفزيونية مغلقة، استضافت فيها شخصيات معارضة مقيمة في الخارج. ونتيجة لموقف حزب الحق المؤيد لمطالب الحزب الاشتراكي اليمني قبل وبعد حرب عام ١٩٩٤، عمل الحزب الحاكم على استصدار قرار من لجنة شؤون الأحزاب بحل حزب الحق.

إن التنافس السياسي في اليمن بالنسبة للأحزاب المختلطة بالقبيلة، كما سبق أن أوضحنا، هو في الحقيقة تنافس بين الجماعات والنخب القبلية، وليس تنافساً بين أحزاب سياسية، يل أن التنافس بين المؤتمر الشعبي العام والأحزاب الأخرى أيضاً، تم توظيف العامل القبلي فيها، فقد استطاع المؤتمر الشعبي العام إقصاء الحزب الاشتراكي من السلطة السياسية من خلال توظيف العامل القبلي، سواء من خلال حرب عام ١٩٩٤، أو من خلال الانتخابات عام ٢٠٠٣، فقد عمل المؤتمر الشعبي العام على إحياء الانتماءات القبلية في المحافظات الجنوبية، وتحريضها على ممارسة الثأر السياسي مع الحزب الاشتراكي الذي كان قد قضى على السلطة السياسية والاجتماعية لشيوخ القبائل، وأذكى المؤتمر الشعبي العام روح الثأر لدى القبائل الشمالية تجاه الحزب الاشتراكي، فتضمنت مقررات مؤتمر التضامن الوطني الموالي للمؤتمر الشعبي العام والنخبة الشمالية، الذي انعقد في أكتوبر ١٩٩٠، بنداً يقول: «يتذكر المؤتمرون بكل أسى الحادث الذي راح ضحيته خمسة وستون شيخاً من مشايخ خولان، منهم الشيخ ناجي بن علي الغادر، والشيخ صالح بن علي الهيال والشيخ علي محمد حنتش، وما حصل في عبيدة، لهذا ندين الحزبية بشكلٍ عام والحزب الاشتراكي اليمني بشكلٍ خاص»[١]، لذلك فإن الانتخابات اليمنية لا تشكل آلية للتداول السلمي للسلطة، وإنما تشكل آلية لدورة النخب القبلية. الأمر الذي أضفى على الثقافة السياسية والثقافة المدنية عدداً من سمات صراع الأقليات، حيث تسعى كل أقلية إلى السيطرة على جهاز الدولة لإدارته بما يخدم أهدافها، وممارسة الهيمنة على الأقليات الأخرى من خلاله[٢].

---

(١) انظر، بول درش، العامل القبلي في الأزمة اليمنية، مرجع سابق، ص. ص ٥٦ – ٥٧.
(٢) انظر عادل مجاهد الشرجبي، الحركات الاجتماعية في اليمن، مرجع سابق، ص٢٨١.

الدولة مؤسسة تحكيم لا مؤسسة حكم:

وصف توم لتل أرض الجنوب العربي بأنها أرض الصراع[١]، ففي ظل غياب الدولة «كانت القبائل اليمنية تعيش في حالة فوضى دائمة state of anarchy[٢]، أو في حالة دائمة من الفتنة «fitnah» أو الشقاق dissension[٣]، «فقد كان رجال القبائل اليمنية مستعدين دائماً للقتال مع أي كان ضد أي كان، تدفعهم إلى ذلك أسباب اقتصادية»[٤]، فلأجيال عديدة في (الإقليم الذي تعيش فيه قبائل اتحادي حاشد وبكيل) أن يكون الشخص قبلياً يعني أنه فقير[٥]، لذلك هي دائماً تبحث عن محكمين لتسوية الخلافات arbiters[٦]، من خارج البنية القبلية، لذلك يمكن القول أن القبائل اليمنية أسست الدولة كجهاز للتحكيم القبلي، وحفظ السلام بين القبائل[٧]، لذلك كان السلطان أو الحاكم غالباً من خارج الخارطة القبلية للمنطقة التي يحكمها، فسلاطين الدولتين القعيطية والكثيرية اللتين حكمتا حضرموت، كانا من يافع، ولم يكونوا من قبائل حضرموت الحميرية أو الكندية، ونصبت قبائل العوالق السفلى على نفسها سلطاناً من قبائل العوالق العليا، أطلقت عليه تسمية الدولة dawlah، وتحولت العوالق السفلى من قبيلة إلى دولة قبلية، واتخذت من مدينة أحور عاصمة لها، واتخذت القبائل الجنوبية الأخرى أساليب مشابهة في التحول من حياة القبيلة إلى الدولة القبلية، فتشكلت ٢٢ دويلة قبلية[٨]، استمرت حتى عام ١٩٦٧، وبالمثل

---

(1) Mosse، A. H. G. and others، Arab Tribes in the Vicinity of Aden، Government Central Press، Bombay، 1909.

(2) R. B. Serjeant، The Interplay Between Tribal Affinities and Religious (Zaydi) Authority in The Yemen، Al-Abhath (Journal of The Center for Arab and Middle East Studies)، American University of Beirut، Special Volume on State and Society in the Arab World، Edited by Fuad I. Khuri، Vol. xxx، 1982. p. 12.

(3) Serjeant 2001: 137

(٤) فاروق عثمان أباضه، مرجع سابق، ص٦٠.

(5) Varisco and Adra: op. cit، p 134

(6) Serjeant، The Interplay Between Tribal Affinities، op. cit، p.12.

(٧) ينسب للسلطان حاتم بن أحمد بن عمران الهمداني، أحد أمراء إمارة آل حاتم الهمدانيين، أنه خاطب قبيلة عنس لضمهم إلى حكمه عام ٥٣٣ هجرية، قائلاً: «وصلناكم وجوه العرب لأمر لكم فيه شرف، ولنا فيه عزة إلى حين، لما علمت أنكم في طلب الإصلاح، وأخذ ذمم بينكم وهدم وقتول من عساكركم، رايت أن ألم شملكم، وأقطع عنكم ما تحاذرون منه، وأتحمل من مالي ديات قتلاكم». نقلاً عن محمد يحيى الحداد، تاريخ اليمن السياسي، الجزء الثاني، منشورات المدينة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٨٦، ص. ص ٧٣ – ٧٤.

(٨) هي: سلطنة لحج أو السلطنة العبدلية وعاصمتها الحوطة، مشيخة الصبيحة، السلطنة الفضلية وعاصمتها زنجبار، مشيخة العقربي وعاصمتها بير أحمد، سلطنة العوالق العليا وعاصمتها نصاب، سلطنة العوالق السفلى وعاصمتها أحور، مشيخة العوالق وعاصمتها الصعيد، إمارة بيحان وعاصمتها بيحان، سلطنة يافع السفلى وعاصمتها جعار، سلطنة يافع العليا، سلطنة العواذل وعاصمتها لودر، سلطنة الحواشب وعاصمتها المسيمير، مشيخة العلوي، إمارة الضالع (تضم قبائل القطبي وقبائل ردفان) وعاصمتها الضالع، مشيخة شعب وعاصمتها العوابل، جمهورية دثينة وعاصمتها مودية، السلطنة القعيطية وعاصمتها المكلا، السلطنة الكثيرية وعاصمتها سيئون، سلطنة قشن وسقطرة وعاصمتها حديبو في جزيرة سقطرة، سلطنة الواحدي الساحلية وعاصمتها بلحاف، سلطنة الواحدي الداخلية وعاصمتها بير علي وولاية المفلحي، وفي عام ١٩٥٩ دعمت بريطانيا تأسيس إتحاد إمارات الجنوب العربي، والذي انضمت إليه عند تأسيسه ست من هذه الدويلات القبلية هي سلطنة الفضلي، إمارة الضالع، مشيخة العوالق العليا، إمارة بيحان، سلطنة يافع والسلطنة القعيطية، وفي عام ١٩٦٢ تغير أسم الاتحاد ليغدو أتحاد الجنوب العربي، تمهيداً لانضمام مستعمرة عدن إليه، وقد عارض تشكيل الاتحاد بعض الأمراء والسلاطين والمشايخ. انظر، سعيد أحمد الجناحي، مرجع سابق، ص. ص ٧٢١ – ٧٢٢.

فإن الدولة الزيدية في شمــال اليمن بدأت في التشكل عام ٧٩٧ مــيلادية، عندما استقدمت القبائل الهادي يحي بن حسـين الرسـي للتحكيم فيما بينها.

بسبب الطابع الشــقاقي للبنيــة القبلية لا يمكن لشــيخ قبيلة أن يتــولى رئاسة الدولة، لاسيما الشــيوخ الكبار، فلا يمكن مثلاً لحاشــد أن تقبل أن يتولى الشيخ الشايف أو الشيخ سنان أبو لحوم أو أي شيخ من مشايخ بكيل الرئيسـين رئاسة الدولة، ولا يمكن لبكيل أن تقبل أن يرأس الدولة الشيخ عبدالله بن حسـين الأحمر أو أي شيخ من مشايخ حــاشد الرئيسـين، فالقبيلتــان ترغبان في أن تكون الدولة حكماً بينهما، لذلك لم يسعَ أيّ من شيــوخ القبائل الكبار إلى الوصول إلى رئاسة الجمهورية، فبعد فشل انقلاب القصر الذي نفذه سيف الإسلام عبدالله ضد أخيه الإمام أحمــد حميد الدين عــام ١٩٥٥، بدأ الأستاذ محــمد أحمد نعــمان في طرح فكرة تغيير النظام الإمامي، واستبداله بنظام جمهوري[١]، و«كان يفكر في ترتيب الوضع الجمهوري، بحيث يكون الشيخ حسـين بن ناصــر الأحمر أو الشيخ حميد بن حسـين الأحمر رئيساً للجمــهورية، على أن يكون نائب رئيس الجمهورية عالماً دينياً مســتنيراً، وأن يكون أحد المثقـفين ثقافة عصريــة رئيساً للوزراء»[٢]، إلا أن الشيخ حسـين بن نــاصر الأحمر وولده حمــيد، لم يكونا مقتنعين بتــولي أحدهما منصب رئيس الجمــهورية، لما يمكن أن يجــره عليه من مشكلات قــبلية[٣]، وبعد قيام الثورة مر النــظام الجمهوري بفترات كان الشيخ عبــدالله بن حسـين الأحمر قادراً على احــتلال موقع رئيس الجمــهورية، لاسيما عنــد تنفيذ انقلاب نوفــمبر ١٩٦٧، الذي ســاهم بفــعاليــة في الإعــداد له، إلا أنه لم يفــعل وأسندت رئاســة المجلس الجمهــوري إلى عبد الرحمن الإرياني الذي ينحــدر من أسرة تنتمي إلى شريحــة القضاة التــقليدية، وهناك من يشيــر إلى أن الشيخ مجــاهد أبو شوارب كان مرشحــاً لرئاسة مجلس القيادة عــام ١٩٧٥، إلا أنه لم يقبل، لذلك نتفق مع الدكــتــور الظاهري، الــذي يرى أن القــبــائل في اليــمن تشكــل قنطرة لوصـــول الطامعين في السلطة إليــها[٤]، ولا نتفق مــعه حول مــا ذهب إليه من أن القــبائل

(١) انظر، شهادة محمد الفسيل حول ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢، التي وردت في، مركز الدراسات والبحوث اليمني، ٢٦ سبتمبر: دراسات وشهادات للتاريخ، الكتاب الأول، دار العودة، بيروت، ١٩٨٦، ص. ص ١٣٧ – ١٣٨.
(٢) المرجع السابق، ص ١٤٣.
(٣) المرجع السابق، ص. ص ١٤٣ – ١٤٤.
(٤) انظر محمد محسن الظاهري، مرجع سابق، ص. ص ٣٠٠ – ٣٠١.

تسعى إلى الوصول إلى السلطة، والانفراد بها[1]، فمنذ قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ حتى الآن كان كل رؤساء الجمهورية ممن لا ينتمون إلى العائلات المشائخية، باستثناء الرئيس أحمد حسين الغشمي، مع ذلك فإنه كان ينتمي إلى عائلة هي في الأساس عائلة عقال وليست عائلة مشايخ، وعندما تحول أخوه محمد الغشمي من عاقل إلى شيخ، كان شيخاً على قبيلة صغيرة، أو عشيرة من عشائر حاشد، فضلاً عن أن وصوله إلى السلطة كان باعتباره ضابطاً في الجيش، لا باعتباره شيخاً.

نتيجة لهذا الوضع فإن شيوخ القبائل يلعبون دور صناع الرؤساء، فقد لعب شيوخ القبائل دوراً ذا تأثير في وصول كل رؤساء الجمهورية السابقين إلى السلطة في الجمهورية العربية اليمنية قبل الوحدة، وإسقاطهم منها، وإيصال آخرين إليها[2]، ففي عام ١٩٧٤ وجهت قبيلة حاشد رسالة تهديد إلى رئيس المجلس الجمهوري بأنه إذا لم يقدم استقالته طوعاً فستهاجم صنعاء وتسقطه بالقوة[3]، وقد فرض شيوخ القبائل على رئيس المجلس الجمهوري تقديم استقالته، وتنصيب المقدم إبراهيم الحمدي في السلطة، وعندما تعارضت سياسات هذا الأخير مع مصالحهم وتوجهاتهم، وفي ظل تجميد الدستور وحل مجلس الشورى، خططوا لإقصائه عن السلطة.

في ظل تعويق الانقسام الأفقي واستمرار الانقسامات الرأسية، ظلت العصبية هي المحدد الأساس للسلوك السياسي، والمبدأ المنظم للصراع السياسي، فعندما

---

(١) خلافاً لوجهة نظر الدكتور محمد الظاهري الذي يرى «أن القبيلة كانت ولا تزال تسعى للوصول إلى السلطة السياسية، والاحتفاظ بها، شأنها في ذلك شأن الحزب السياسي» (الظاهري، مرجع سابق، ص ٢١٠)، نعتقد أن شيوخ القبائل يسعون إلى المشاركة في السلطة السياسية، وامتلاك تأثير سياسي، والحصول على مواقع فردية في بناء السلطة الرسمي، لكنهم لا يسعون إلى الاستيلاء الكامل على السلطة السياسية، رغم امتلاكهم القدرة على ذلك لو أرادوا، فشيوخ القبائل الكبيرة يمتلكون الإمكانية للوصول إلى السلطة سواء بالأساليب العنيفة أو بالأساليب السلمية، فقد كان الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر خلال عقود الستينيات والسبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين يمتلك من التأثير على بعض وحدات الجيش النظامي والجيش الشعبي ما يمكنه من القيام بانقلاب عسكري والاستيلاء على السلطة بالقوة، مع ذلك لم يفعل، وفي انتخابات ١٩٩٩ الرئاسية فرض الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر على التجمع اليمني للإصلاح الإعلان بأن مرشح المؤتمر الشعبي العام (الرئيس علي عبدالله صالح) هو مرشح التجمع اليمني للإصلاح أيضاً، وكان يمكن له أن يترشح لمنافسة الرئيس علي عبد الله صالح لو أراد ذلك، وفي انتخابات ٢٠٠٣ الرئاسية أعلن الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، أنه يدعم مرشح المؤتمر الشعبي العام (الرئيس علي عبدالله صالح)، رغم أن التجمع اليمني للإصلاح الذي يرأسه، قدم مرشحاً منافساً لمرشح المؤتمر الشعبي العام.

(٢) انظر مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث، اليمن مشاهد وأحداث ٢٠٠٦، مؤسسة الجزيرة العربية للتنمية الفكرية والثقافية، صنعاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، ص٧٣.

(٣) انظر، سنان أبو لحوم، اليمن: حقائق ووثائق عشتها، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص٤٧٠.

لا توجد عوامل أو دوافع اقتصادية للعمل السياسي، تغدو العوامل العصبوية هي التي تحدد طبيعته وتوجهاته، وقيمه، حيث تسعى كل قبيلة إلى تحقيق مصالحها، على حساب مصالح الجماعات القبلية الأخرى، بل على حساب المصلحة الوطنية، فيسود الفساد السياسي والمحسوبية وتفضيل الأقارب nepotism، وفي ظل هذه الأوضاع تغدو الدولة عاجزة عن إنفاذ القانون، وتهذيب مصالح الجماعات القبلية ومصالح النخب القبلية، بحيث تجعلها متوائمة ومتطابقة مع مصالح الجماعات الأخرى ومع المصلحة العامة، وتغدو الدولة عاجزة عن التعامل مع الأفراد والجماعات المختلفة وفقاً لمبادئ المواطنة المتساوية، وتتحول من دولة حاكمة إلى دولة تحكيم بين القبائل المختلفة، أو بين النخب القبلية[1].

لم تعمل الدولة على احتكار السلطة السياسية، فخلقت إرادياً ولا إرادياً الظروف التي تساهم في مشاركة شيوخ القبائل السلطة السياسية، بل ومنحت شيوخ القبائل والعشائر (العقال) قانونياً سلطة الضبط القضائي، ومازال التحكيم القبلي يمثل الآلية الرئيسة لحل النزاعات سواء بين الجماعات الاجتماعية بعضها البعض، أو بينها وبين الدولة، «فمعظم السكان سواء كانوا حضريين أو ريفيين أو قبليين يحكمون بواسطة النخب التقليدية، وخاضعون للأعراف القبلية عوضاً عن حكم القانون»[2]، فمن بين المستطلعة آراؤهم لا يتعامل مع المؤسسات الشرطية والمؤسسات الرسمية في حل النزاعات سوى ٢٦٪، أما الباقون فيفضلون المؤسسات القبلية والمؤسسات غير الرسمية الأخرى، فحوالي ٥٢,٢٨٪ يسوون منازعاتهم لدى الشيخ، ١١,٦٤٪ لدى العاقل، ٧,٥٣٪ لدى محكم، ٧,٥٣٪ لدى كبار السن، ٢,٧٤٪ لدى المتعلمون من أبناء المنطقة، ١٪ لدى آخرون، ولم يبين ١,٥٪ من المستطلعة آراؤهم الجهة التي يسوون منازعاتهم أمامها.

لا يقتصر توجه الدولة إلى اعتماد التحكيم آلية لتسوية المنازعات بين المواطنين فحسب، بل إن الدولة تميل إلى اعتماد هذه الآلية في بعض القضايا الكبيرة، كقضايا الثأر، «فأسست الحكومة عام ١٩٩٧ داراً للتحكيم للتوسط والتحكيم في

---

(1) See، Bryne Rex، Economic Crises and Post-rentier Democrization in The Arab World: Case Study of Jordan، Canadian Journal of Political Science، 34، 4 (July)، 1992، p. 74.

(2) Fatima Abo Al Asrar، Democratic Governance in a Tribal System، Central European University، Center for Policy Studies، International Fellowship Program، 2005\2006، p. 9.

قضـــايا الثأر»[1]، وعوضـــاً عن أن تقوم الحكومة بإنفــاذ القانون في التــعامل مع منفذي جرائم الاختطاف، تطلب من شيوخ القبائل التدخل في المفاوضات لإطلاق المختطفين[2]، والتوسط بين الدولة والقوى القــبلية التي تتمرد عليهــا، فقد شكلت الدولة لجــان وســاطة للتــوسط بينهــا وبين المتــمردين الحــوثيين في مــحــافظة صعده[3]، وفي القتال القــبلي بين قبيلتي الشولان وهمدان البكيليتــين حكم شيخا هاتين القبيلتين رئيس الجمهورية لحل الخلاف[4].

لم تتم انتــخابات المجــالس المحلية في بعض دوائر مــحافــظة عمــران، خلال الانتــخابات المحليــة عــام ٢٠٠٦ بسبب خــلافــات قبليــة، ومع بدء الاســتعــداد للانتخابــات التكميلية، تم التوافق على تقــاسم مقاعد المجلس المحلي للمــحافظة مناصفة بين الفريقين القبليين المتخاصمــين، وقد اعتمدت اللجنة العليا للانتخابات هذا التــوافق القــبلي، ولم تســتكمل إجــراءات الانتخــابات التكمــيليــة[5]. وخلال انتخــابات محــافظي المحافظــات عام ٢٠٠٨، حدث خــلاف بين المرشح المســتقل الشيخ حــمد محمــد العزي عبــدان الذي أعلنت اللجنة الإشرافيــة فوزه، والمرشح المزكى من الحــزب الحاكم العــميد فــضل القوسي الذي يــنتمي أيضــاً إلى أسرة مشيــخية، وقد أصدرت المحكمة المخــتصة حكماً يقضي بإعــادة الانتخابات، مع ذلك فإن الانتــخابات لم تعد، وعــوضاً عن ذلك أصــدر رئيس الجمهــورية قراراً جمهورياً بتعيين الشــيخ ناجي صالح ناجي ثوابة محافظاً لمحافظة الجوف، وهذا الإجراء يتوافق تمامــاً مع التحكيم القبلي الذي يقوم على التســوية. وخلال فترة الدعاية الانتخابية للانتخابات البرلمانية في أبريل ٢٠٠٣، حدث خلاف بين الشيخ صادق الأحمر (الابن الأكبر للشيخ عبــدالله بن حسين الأحمر) الذي كان مرشحاً في الدائرة (٢٨١) ومحافظ محافظة عمــران، وقد قامت اللجنة العليا للانتخابات بتسوية الخلاف على أساس أن يسحب الشيخ صادق ترشيحه، وأن يترشح بدلاً

(1) See، Sharif Ismail، op. cit، P. 42.

(2) See، ibid، P. 41.

(٢) المشايخ الذين شاركوا في لجان الوساطة الخمس التي تشكلت للوساطة بين الدولة والمتمردين الحوثيين في محافظة صعدة، المشايخ: حسين عبدالله حسين الأحمر، حسين الصربي، صالح بن شاجع، صالح علي الوجمان، صلاح أحمد فليته، عبدالسلام هشول، عبدالكريم مناع، عبدالله ناجي دارس، عثمان مجلي، علي حسين المنبهي، علي هادي الصيلمي، غالب ناصر الأجدع، غالب ناصر الأجدع، محمد بن ناجي الشايف، محمد بن ناجي الشايف، محمد بن ناجي الغادر ومحمد عبدالله بدر الدين.

(٤) انظر المقابلة التي أجرتها صحيفة الوسط مع الشيخ أمين العكيمي.

(٥) الشورى نت: رسم الخارطة القبلية لـ (حاشد) بعمران، ٢٤ / ١ / ٢٠٠٨.

عنه شقيقه الشيخ حسين، وذلك مخالفة لعدد من أحكام القانون، حيث كانت فترة الترشيح قد انتهت، فضلاً عن أن الشيخ حسين لم يكن مسجلاً في سجل الناخبين في الدائرة.

حتى يستطيع شيوخ القبائل الحفاظ على علاقات الموالاة والتبعية الشخصية، فإن الدولة سمحت لهم بممارسة تأثير على الجهاز الإداري للدولة، وتستجيب لمطالبهم في مجال مشروعات التنمية، وسمحت بقدر واسع من المحسوبية، والوساطة، وبات المواطنون يشعرون بأنهم غير قادرين على التعامل المباشر مع الدولة، وأن شيوخ القبائل يتمتعون بنفوذ يمكنهم من تقديم الخدمات لهم وتسهيل حصولهم على الخدمات، وبالتالي فإن الدولة تعوق حصول المواطنين على الخدمات الاجتماعية والفردية بشكل مباشر، وسهلت حصولهم عليها عبر شيوخ القبائل ، وبالتالي فإن الحكومة ساهمت في تحويل شيوخ القبائل إلى طبقة سياسية محترفة، وفي المقابل عوَّقت رغبة المواطنين في المشاركة السياسية بشكل مباشر وحر ومستقل، فهم مجرد متلقين سلبيين للخدمات، الأمر الذي ساهم في تحويلهم إلى مواطنين سلبيين، لا يمارسون دوراً إيجابياً، يصدق عليهم تشبيه كارل ماركس للمواطنين الريفيين بكيس البطاطا، وبالتالي فإن النظام السياسي الديمقراطي القائم في اليمن حالياً لا يختلف كثيراً عن شورى أهل الحل والعقد.

هذه الإستراتيجية عملت على تقوية النظام وإضعاف الدولة، فشيوخ القبائل الذين يبدون كأنما قد باتوا تابعين للحكومة، ومعبرين عنها، غير أن هذه التبعية هي تبعية من تلك التي أسماها إتين دي لابواسيه العبودية الطوعية، وليست عبودية قسرية، فتبعيتهم للحكومة تتوقف على قدرة الحاكم على تلبية مطالبهم المادية، فطالما كان الحاكم ملتزماً بمنحهم امتيازات مادية ووظائف فإنهم يستمرون في كبح التمرد لدى أتباعهم، لكنهم يستطيعون إذا تعرضت مصالحهم للخطر تحريك أتباعهم ودفعهم إلى ممارسة العمل السياسي الاحتجاجي في أي وقت يشاءون، سواء بأسلوب سلمي من خلال الانتخابات والمظاهرات، أو بأسلوب عنيف من خلال قطع الطريق وتدمير الممتلكات العامة، أو حتى التمرد المسلح، وتشكل العلاقة بين الحكومة ورجل الدين حسين بدر الدين الحوثي مثالاً واضحاً على ذلك، فعندما كانت الحكومة تضمن له المصالح ترشح باسم الحزب

الحاكم عام ١٩٩٧ وفـاز باسمه، وعندما اخـتلفت مصالحه مع المؤتمر الـشعبي العام، اسـتطاع تعبئـة أتباعه وقـاد تمرداً مسلحاً بدعم القـبائل، وانضم إلى هده المواجهة أحد إخوانه يحي بدر الدين الحوثي، وهو لا يزال عضواً في البرلمان عن المؤتمر الشعبي العام.

غنائم فردية ومغارم جمعية

individual spoils and communal fines

يتـميـز الوعي السيـاسي القـبلي بارتباطه بـالمصالح المادية المبـاشرة، وعـدم ارتباطه بالمصالح الوطنية غير المباشـرة ذات الأجل الطويل، والعلاقات السياسية قائمة على الارتبـاط والولاء الشخصي[١]، وقد اتبع شيـوخ القبائل هذا الأسلوب في التعـامل مع الدولة في مختلف فـترات تاريخ اليمن، سواء في ظل الاحـتلال الأجنبي أو في ظل الدولة الوطنية، فقد كانت الدولة الفاطمية في اليمن تخصص مبالغ لشيـوخ القبائل تسمى الجامكية، وفي عـام ١٣٣٠ هجرية خصص الوالي العثمـاني عزت باشا مخصصـات شهرية لشيوخ قبـائل حاشد وأرحب[٢]، وبلغت المبالغ التي كانت تخصصها الإدارة الاستعمارية في عدن في منتصف الستينيات لدعم شيوخ القبائل الجنوبية، بهدف كسب ولائهم، حوالي مليون جنيه إسترليني شـهرياً، فـضلاً عن الأسلحـة التي كانت توزع عـليهم من بقـايا أسلحة الجـيش البريطاني[٣]، وبعد قـيام الثـورة في الشمال كـان بعض شيـوخ القبائـل يتلقون أموالاً من المملكة السعـودية التي تدعم الثورة المضادة وأنصار الأسرة الحـاكمة المطاح بهـا، ومن المصـريين الداعمين للثـورة، ومن شـريف بيحـان[٤]، وقد قـال الشـيخ ناجي بن علي الغـادر للشيخ سنان أبـو لحوم: «إن المال هو الذي جـعله يتعـاون مع الملكيين، وأنه مـستـعد للتـحول إلى الصف الجـمهـوري إذا وفر له المال»[٥]، وقال الشـيخ قاسم منصر للشيخ عـبدالله بن حسين الأحـمر: «إذا كان

---

(١) انظر، جورج بوردو، مرجع سابق، ص٢٥.
(٢) انظر، عبدالواسع بن يحيى الواسعي، مرجع سابق، ص٣٢٥.
(٣) انظر، صحيفة الأمل، عدن، العدد (١٦)، ١٩ سبتمبر ١٩٦٥.
(٤) انظر فرد هوليداي.
(٥) سنان أبو لحوم، مرجع سابق، ص٢١٨.

لديكم استعداد لدفـع ما نستلمه سأعلن موقفي المؤيـد للجمهورية»[1]، وقد بلغت ميزانيـة شؤون القبائل التي أسسهـا الجيش المصري لشراء ولاء شيـوخ القبائل عام ١٩٦٣ حوالي ٦٠ مليون جنـيه إسترليني[2]، وتبلغ ميـزانيتها حالـياً حوالي أربعة مليار ريال سـنوياً، وهو مبلغ يساوي ميزانيـة جامعة صنعـاء، فضلاً عن المبالغ والأراضي والسيارات التي تصرف لشيوخ القبائل من رئاسة الجمهورية.

قـدر روبرت سـتوكي مـا كـانت تدفـعه الدولـة لشيـوخ القـبـائل في مطلع السـبعيـنيات من القـرن العشـرين بحوالي أربعين مليـون ريال[3]، وهو ما دفع رئيس الوزراء الأسـتـاذ محسن العيني إلى تقـديم استقالته بسـبب الضغط الذي تعرض له من كبار شيوخ القبائل بسبب إيقافه المبالغ التي كانت تصرف لشيوخ القبائل من مـيزانية الدولة باسم مرتبـات وميزانيات، والتي كـانت تقدر بحوالي مليون ونصف المليون شـهرياً (١٨ مليون ريال سنوياً)[4]، وهو مبلغ كبير مقارنة بميزانيـة الدولة السنوية التي كـانت تبلغ آنذاك حوالي ٤٠ مليـون ريال سنوياً، وفي يوليـو من نفس العام قـدم الأستاذ أحـمد مـحمد نعـمان اسـتقالتـه لنفس السبب، فـقد كان عـجز الميزانيـة دائماً بسبب المبـالغ التي تخصص لاسـترضـاء شيوخ القبائل[5].

رجال «القبائل في اليمن يقبلون على مصدر المال، ولكنهم لا يدفعون مقابل ما يستلمون»[6]، وقد كـان النظام واعيـاً هذا النزوع القبلي، وأحـسن اسـتـغلاله[7]، فوظف الأموال الـعامة في احتواء النـخب الفاعلة وفي مقدمـتها شيوخ الـقبائل، «ففي المجـتمع القـبلي يمنح الولاء لمن يعطي المال، وعلى قـدر الهبـات والعطايا يكون الولاء»[8]، الأمـر الذي مكن النظام من تجـاهل الرأي العـام، وعـدم تطوير النظام السياسي[9]، وقد استمال المؤتمر الشعبي العام عقب انتخابات ١٩٩٣ عدداً

(١) الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، مذكرات الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، مرجع سابق، ص٤٠٦.

(٢) انظر سلطان ناجي، التاريخ العسكري لليمن، مرجع سابق، ص٢٤٤.

(3) Stookey، R. W، 1978، Yemen: The Politics of the Yemen Arab Republic، Boulder، Colo، Westview Press. P. 262.

(٤) انظر، سنان أبو لحوم، اليمن: حقائق ووثائق عشتها، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص ٧١٢ – ٧١٣.

(٥) انظر، خالد القاسمي، مرجع سابق، ص١٥٦.

(٦) الشميري، ١٠٠٠ ساعة حرب، ص١٧٤.

(٧) الشميري، ١٠٠٠ ساعة حرب، ص ١٨٠ هامش.

(٨) البشير التليلي، البداوة المطاردة: ملاحظات أولية للبحث في اثر فعل الحداثة في البداوة، مجلة إضافات، بيروت، العدد الثاني، ربيع ٢٠٠٨، ص٢١٦.

(9) Burhan Ghalioun، "The Persistence of Arab Authoritarianism"، Jornal of Democracy، Vol. 15، No. (4)، October، 2004، P. 129.

من شيـوخ القبـائل الذين فازوا كـمستـقلين عن طريق المال[1]، فشـيوخ القـبائل يسعـون إلى الانضمـام للأحزاب السـياسيـة من أجل تحقـيق منافع اقتـصادية ومصـالح مادية[2]، لذلك كـان جل المشايخ مُنضـوٍ في الحزب الحـاكم (المؤتمر الشـعبي العـام) قـبل الوحدة، وعند توحـيـد شطري اليمـن، طلب الرئيس منهم تشكيل حزب جـديد يضم شيـوخ القبائل والإسـلاميين[3]، وبعد إقـصاء الحزب الاشتراكي اليمني عن السلطة، بدأ الحزب الحـاكم في إضعاف الأحزاب الأخرى، ففي انتخابات ١٩٩٧ اسـتقطب المؤتمر الشعبي العام شيـوخ القبائل الذين كانوا يمثلون حزب البـعث،وبعض الذين كانوا يمثلون التـجمع اليـمني للإصلاح، وفي انتخابات ٢٠٠٣ اسـتقطب عدداً آخر من نواب الـتجمع اليمني للإصـلاح، فضلاً عن استقطاب عدد من المشـايخ الذين فازوا كمستقلين في منافسة مـرشحيه عام ١٩٩٧، فمشـايخ القبائل ينظرون إلى الحزبية باعـتبارها «مغنماً وليس مـغرماً، وينتظرون من قيـادة الحزب مصالح مـادية، وإذا لم يجدوا ما يصبـون إليه من المصـالح، يبحـثـون عن الجهـات والتنظيـمات الأخـرى التي لديهـا إمكانات»[4]، والمؤتمر الشعبي العام هو التنظيم الوحيد القادر على تلبية المطالب المالية والمادية لشيوخ الـقبائل، بحكم تمفصله مع الدولة، وقـد «كرست قيادة المؤتمر الـشعبي العـام جهـدها لاستـقطاب شـيوخ القـبائل بالمال والـدرجات الوظيـفيـة، والرتب العسكرية والمرتبات المغرية[5].

المواطنون في المناطق غـير القبليـة يرون أن الدولة تخضع لضـغوط القـبائل القوية وشـيوخ القبـائل ذوي النفوذ، الذين يسـتطيعون الضـغط عليهـا بوسائل مختلفة[6]، أما المواطنون في المناطق القبلية فـإنهم يرون أن ثمار التنمية توجهت لصالح شيوخ القبائل، وذوي النفوذ، والمرتبطين بالحزب الحاكم[7].

---

(١) انظر، الشميري، ١٠٠٠ ساعة حرب، ص٢٠١.

(٢) محمد محسن الظاهري، مرجع سابق، ص٢٢٢.

(٣) انظر الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر ، مذكرات الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، مرجع سابق،ص٢٤٨.

(٤) المرجع السابق، ص٢٨٨.

(٥) المرجع السابق، ص٢٨٩.

(٦) يقول أحد المواطنين الذين تمت مقابلتهم: «الدولة كالعائلة، فالأب الضعيف الذي له أربعة أولاد، ثلاثة منهم مطيعون وخاضعون لسلطتة، فيما الرابع مشاكس ومؤذٍ، يضطر الأب أن يشتري صمته بالمال». ويقول آخر: «الضعيف يضيع وقطاع الطرق يلبوا مطالبهم».

(٧) استشهد أحد الذين تمت مقابلتهم في محافظة حضرموت بمثل شعبي يقول «حد ساده وحد دولة وحد عبد الهميش».

باستثناء حضرموت فإن معظم المواطنين يرون أن الشيخ يسعى إلى توظيف قوته السياسية لتحقيق مصالحه الخاصة، أكد ذلك ٦٩,٦٪ في صنعاء، ٧٦,٢٪ في عمران، ٦٣,٣٪ في أبين، ٦١,٣٪ في ذمار و٤٠٪ في تعز، وذلك خلافاً للمواطنين في حضرموت الذين يرى ١٦,٢٪ منهم أن الشيخ يوظف قوته السياسية لمصلحته الخاصة، و٥٦,٣٪ يرون أنه يوظفها للمصلحة العامة، و٢٧,٥٪ يرون أنه يوظفها لصالح القبيلة، وقد انعكست هذه التوجهات على توجه المواطنين حول مدى تمثيلهم في أجهزة الدولة، فغالباً ما يتم تمثيل المناطق والقبائل في أجهزة الدولة من خلال شيوخ القبائل وأبناء شيوخ القبائل، ولأن هؤلاء كما يرى معظم المواطنين يمثلون مصالحهم الخاصة، أكثر من تمثيلهم مصالح المواطنين، فإن معظم المستطلعة آراؤهم في محافظات صنعاء، تعز، أبين، عمران وذمار، يرون أنهم غير ممثلين في الدولة تمثيلاً سياسياً صحيحاً.

وفقاً لمؤشرات الجدول رقم (١٩) فإن معظم المستطلعة آراؤهم في كل المحافظات التي تم تنفيذ المسح الميداني فيها يرون أنهم غير ممثلين في الدولة، فعلى الرغم من أن معظم المسؤولين في مواقع صناعة القرار في الدولة هم من أبناء شيوخ قبيلتي حاشد وبكيل، إلا أن معظم المستطلعة آراؤهم ممن ينتمون لهذين الاتحادين القبليين، في محافظات ذمار وعمران، وحوالي ٤٤,٣٪ من المستطلعة أرائهم في محافظة صنعاء، يرون أنهم غير ممثلين في الدولة، ربما يرجع ذلك إلى أن ميكانزم توزيع القوة السياسية يقوم على توازن تمثيل النخب القبلية، أكثر مما يقوم على تمثيل المواطنين، وشيوخ القبائل الذين يشغلون مناصب رسمية وفقاً لما يراه ٥٤,٧٪ من المستطلعة آراؤهم يمثلون مصالحهم الخاصة، ولا يمثلون المصلحة العامة أو مصالح المواطنين في مناطقهم، (انظر الجدول رقم ٢٣)، فضلاً عن ذلك فإن معظم المستطلعة آراؤهم لا يرون أن القبيلة قادرة على تمثيل مصالح المواطنين، وأن المجالس المحلية والحكومة المركزية أكثر تمثيلاً لمصالح المواطنين، ففي مقابل ١٤,٥٪ الذين يرون أن القبيلة هي المؤسسة الأكثر قدرة على تمثيل المواطنين، يرى ٣٠,٤٪ و٢٨,٤٪ أن المجالس المحلية والحكومة هما المؤسستان الأكثر قدرة على تمثيل مصالح المواطنين، (انظر الجدول رقم ٢٠). مع ذلك فإن المجالس المحلية لا تستطيع أن تمثل مصالح المواطنين أمام الحكومة، فالمؤشرات التي تضمنها الجدولان (٢٠ و٢١) تشير إلى أن في مقابل ٣٠,٤٪ من المستطلعة آراؤهم الذين يرون أن

المجالس المحلية هي المؤسسة الأكثر قدرة على تمثيل مصالح المواطنين، فإن ٥٪ من المستطلعة آراؤهم يرون أن أعضاء المجالس المحلية يقومون فعلاً بتمثيل مصالح المواطنين أمام الحكومة المركزية، فالحكومة المركزية تستجيب لشيوخ القبائل وللمسؤولين الحكوميين كممثلين لمناطقهم، أكثر مما تستجيب للمجالس المحلية، لذلك فإن معظم المستطلعة آراؤهم وفقاً لمؤشرات الجدول رقم (٢٢) يرون أن ولاء المسئولين الحكوميين الذين ينتمون إلى قبائل قوية، هو لقبائلهم في المقام الأول.

شيوخ القبائل الذين يشغلون مناصب رسمية وفقاً لما يراه ٥٤,٧٪ من المستطلعة آراؤهم يمثلون مصالحهم الخاصة، ولا يمثلون المصلحة العامة أو مصالح المواطنين في مناطقهم، (انظر الجدول رقم ٢٣)، فشيخ القبيلة يسعى إلى تحقيق مصلحته المالية المباشرة، مهما كانت متعارضة مع المصلحة العامة[١]، وقد ترتب استناد القوة السياسية لشيوخ القبائل على دعم النظام تحولهم إلى طغاة[٢]، سواء من خلال قمعهم لأفراد قبائلهم، أو من خلال تغاضيهم عن السياسات والقرارات المتعارضة مع مصالح أفرادهم التي يتخذها النظام، ويقبضون ثمن هذا التغاضي سيارات وأموالاً ووظائف وكلاء ومدراء لهم ولأبنائهم، حتى لو كانوا غير مؤهلين، أما القبيلي فلا يحصل على شيء[٣].

وعلى المستوى المحلي فإن تنامي الدور السياسي للنخبة القبلية، منح شيوخ القبائل قوة إضافية، لذلك لم يعودوا يهتمون بمصلحة القبيلة بقدر اهتمامهم بمصالحهم الخاصة، فقد قال أحد السكان المحليين: إن القبيلة في منطقته كانت تفرض مبالغ على المقاولين الذين ينفذون مشروعات التنمية في المنطقة، توظفها في مشروعات أخرى لصالح القبيلة، ومنذ فترة بات الشيخ يفرض هذه المبالغ لمصلحته الشخصية[٤].

في مقابل الدور السياسي الذي يؤديه شيوخ القبائل، والذي يخدم رأس السلطة التنفيذية، يتم منحهم امتيازات مالية كبيرة، فشيوخ القبائل يحصلون على تحويلات من السلطة التنفيذية، سواء من خلال مصلحة شؤون القبائل أو

---

(١) مقابلة مع أحد المشايخ في مركز الغولة مديرية ريدة محافظة عمران، نفذت بتاريخ ٢٠ / ٣ / ٢٠٠٨.
(٢) مناقشة بؤرية تم تنفيذها مع مجموعة من الرجال في مديرية لودر بمحافظة أبين بتاريخ ١٩ / ٣ / ٢٠٠٨.
(٣) مقابلة مع أحد المشايخ في مركز الغولة مديرية ريدة محافظة عمران، نفذت بتاريخ ٢٠ / ٣ / ٢٠٠٨.
(٤) مناقشة بؤرية نفذت في مديرية ريدة بمحافظة عمران، بتاريخ ٢٠ / ٣ / ٢٠٠٨.

بشكلٍ فردي مباشر، الأمر الذي يؤثر سلباً على تخصصيات التنمية البشرية عموماً، ومخصصات الإنفاق الاجتماعي بشكلٍ خاص، لذلك فقد برر رئيس الوزراء الأستاذ محمد أحمد نعمان استقالة حكومته التي قدمها في ٢٠ يوليو ١٩٧١، لعدم قدرته على إدارة حكومة يستنزف شيوخ القبائل معظم ميزانيتها[١]، وطالب ضباط القوات المسلحة في نفس العام بأن توقف الدولة صرف «ميزانيات» شيوخ القبائل، بسبب مساهمتها في تنامي عجز الميزانية العامة[٢].

ساهم شيوخ القبائل في خلق حالة من عدم الاستقرار السياسي، بل وساهمت البنية القبلية عموماً في تدني مستوى الشعور بالأمن، الأمر الذي يضعف جاذبية البيئة الاستثمارية، ويؤثر سلباً على التنمية، بل إن البنية القبلية أثرت سلباً على حرية السوق، وعلى بيئة الأعمال، فالقبائل تفرض على بعض الشركات التي تمارس نشاطها في مناطقها، توظيف بعض أفرادها، بغض النظر عن احتياجها[٣]، وإذا كان هذا الوضع وضعاً مألوفاً في المحافظات الشمالية منذ سبعينيات القرن العشرين، فإنه انتشر خلال العقد الماضي في المحافظات الجنوبية والشرقية، بعد حرب ١٩٩٤ بدأت القبائل الجنوبية في تقليد القبائل الشمالية في بعض الممارسات التي تؤثر سلباً على التنمية، منها مثلاً فرض القبيلة توظيف بعض أفرادها في المشروعات الصناعية العامة والخاصة، دون أي اعتبار للكفاءة والمؤهلات[٤].

عوّقت النزاعات القبلية السكان المحليين في المناطق المتأثرة بالنزاعات القبلية عن الوصول إلى الخدمات الأساسية، وذلك من خلال تعويق انتقال الأفراد إلى المدارس والمرافق الصحية القائمة، أو من خلال تعويق تنفيذ بعض مشروعات

(١) فرد هوليداي، مرجع سابق، ص٩٠.
(٢) علي محمد العلفي، مرجع سابق، ص. ص ٢١٥ – ٢٢٢.
(٣) خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٧ حدثت بعض التوترات بين قبيلة الدماشقة وشركة ألحاشدي حول الدرجات الوظيفة تدخل في الموضوع وزير الداخلية شخصيا وألتزم للشيخ بن عوشان (أحد مشائخ القبيلة) بأن تكون لهم الأولوية في التوظيف، وتم الاتفاق على أن يكون هناك ثلاثة مندوبين من القبيلة لمتابعة قضايا التوظيف وعند توجههم إلى قطاع صافر خلال الأسبوع الأول من شهر يونيو ٢٠٠٧ للمطالبة بتلك الوظائف تم احتجازهم من قبل قائد قطاع صافر، فعمد أفراد قبيلة الدماشقة في ١٠ يونيو ٢٠٠٧ إلى قطع الطريق بهدف الضغط على الشركة لتنفيذ الاتفاق، وعلى وزارة الداخلية لإطلاق سراح مندوبي القبيلة المحتجزين، وفي فجر يوم ١١ يونيو حدثت اشتباكات مسلحة بين جنود تابعين للواء المغاوير وأفراد قبيلة الدماشقة، أسفرت عن مقتل خمسه جنود من بينهم قائد الحملة برتبة نقيب وجرح ثمانية آخرين، وإصابة ثلاثة من أفراد القبيلة، انظر موقع الاشتراكي نت على شبكة الإنترنت:
http://www.aleshteraki.net/articles.php?action=view&articleID=666
(٤) مقابلة مع قيادي محلي بالحزب الحاكم في مديرية خنفر، محافظة أبين، بتاريخ ٢٠ / ٣ / ٢٠٠٨.

التنمية في هذه المجالات[1]، وولدت الثقافة القبلية حالة من الفوضى الدائمة وعدم الاستقرار، الأمر الذي أثر بشكل مباشر على توجيه تخصيصات الإنفاق العام، وزيادة الإنفاق العام على القطاعات العسكرية والأمنية، بدلاً من الإنفاق على الخدمات التي يحتاجها الفقراء كالتعليم والصحة، يبدو ذلك واضحاً في توزيع بنود الميزانية العامة للدولة في السنوات التي حدثت فيها حرب صعدة، وأضرت البنية القبلية بالاقتصاد الوطني عموماً من خلال حماية شيوخ القبائل للتهريب[2].

ساهم شيوخ القبائل في تكريس النزعة الرئاسية، واحتفاظ الرئيس بحق التعيين والعزل hair and faire، وقد بات الموظفون العموميون مدركين أن شغلهم للوظائف العليا وترقيهم واستمرارهم في مواقعهم، لا يعتمد على إنجازاتهم وكفاءاتهم، بل يعتمد على إرادة الحاكم، أو صاحب السلطة عليهم، وبالتالي فإنهم عوضاً عن يكرسوا جهودهم في خدمة التنمية، كرسوها في إرضاء الحاكم وإظهار ولائهم له، وحتى يحتفظ الموظفون العموميون بوظائفهم فإنهم يرتبطون بالحاكم بعلاقات موالاة، وعلاقات شخصية، وعوضاً عن بقرطة جهاز الإدارة ومأسسته كجهاز للخدمة المدنية، يغدو مجرد بطانة للحاكم a tendency of the ruler، الأمر الذي يعوق فصل السياسية عن الإدارة.

التربص السياسي:

تسود المجتمع الديمقراطي «ثقافة الثقة»، أو علاقات التعايش التكافلي Symbiotic Relationship[3]، أما المجتمع العصبوي فيسوده الشقاق، وعدم الثقة، وتربص كل جماعة من الجماعات السياسية والاجتماعية بالجماعات الأخرى، فعلى الرغم من الاتفاق بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني على أسس بناء الدولة خلال الفترة الانتقالية، إلا أن المؤتمر الشعبي العام لم يكن جاداً في اتفاقاته مع الحزب الاشتراكي الخاصة بالفترة الانتقالية،

---

(١) عثمان والجبلي، ٢٠٠٨، ٦.
(٢) انظر محمد عبد السلام، اليمن بين السلطنة والقبيلة، ص١٧٠.
(٣) انظر، إيان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الكتاب رقم (٢٤٤)، أبريل ١٩٩٩، ص١٧٩.

والمتعلقة ببناء الدولة[١]، فكان يبدي علناً التزامه باتفاقات بناء الدولة، وفي ذات الوقت يوظف النخبة القبلية والدينية في تعويق تنفيذ هذه الاتفاقات[٢]، وهو ما تلاقى مع مصالح النخب القبلية، التي كانت دائماً تحارب أي تغيرات جذرية أو إصلاحية دفاعاً عن مصالحها[٣]، فمصالح شيوخ القبائل في ظل حالة عدم الاستقرار السياسي، وتتحقق مصالح النخبة الحاكمة في ظل عدم الاستقرار الاجتماعي، فعمل شيوخ القبائل على توتير العلاقة بين القوى السياسية، وتكريس حالة من عدم الاستقرار السياسي، وعمل النظام على توتير العلاقة بين القبائل، وبالتالي فقد عمل النظام على عدم استكمال بناء الأمة، وعمل شيوخ القبائل على عدم استكمال بناء الدولة والتكامل القومي[٤].

يسعى قادة النظام إلى إضعاف القبائل إضعافاً نسبياً، وليس إضعافاً مطلقاً، لأن استمرارهم في السلطة يعتمد على التوظيف السياسي للقبيلة، وبالتالي يعملون على إضعافها حتى لا تغدو قوة تهدد سلطتهم، فيشغلونها بالحروب فيما بينها، وفي ذات الوقت فإن شيوخ القبائل باتت مصالحهم مرتبطة بالنظام فيعملون على إضعاف الدولة، وشغل النظام بالأزمات السياسية مع الأطراف الأخرى، بما يبقي قادة النظام بحاجة دائمة إليهم، فتعم البلاد حالة دائمة من الصراع السياسي والقبلي، وعدم الاستقرار، من أجل الحفاظ على الأوضاع القائمة، واستمرار هيمنتهم على السلطة السياسية والاجتماعية، الأمر الذي ولد ما يمكن تسميته بالفوضى المنظمة، أو الفوضى التي تخلق الاستقرار، وعلى الرغم من أن نجاح هذه الإستراتيجية في بذر الشقاق بين القبائل، بما يحول

---

(١) انظر محمد محسن الظاهري، مرجع سابق، ص٣٠١ أيضاً، حميد المخلافي، مرجع سابق، ص٩٧. ويقول الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر: «في لقاءاتنا الخاصة معه (بقصد الرئيس) كان يؤكد لنا أن الدستور بحد ذاته هو استفتاء على الوحدة، وسيكون الدستور للفترة الانتقالية، وهي ستنتهي وسيعدل الدستور، بما يطابق الشريعة الإسلامية ومعتقدات الشعب». الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، مذكرات الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، مرجع سابق، ص٢٥١.

(٢) ينسب الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر للرئيس عندما طلب منه تأسيس التجمع اليمني للإصلاح أنه قال له: «إن الاتفاقية تمت بيني وبين الحزب الاشتراكي، وهم يمثلون الحزب الاشتراكي والدولة التي كانت في الجنوب، وأنا أمثل المؤتمر الشعبي العام والدولة التي كانت في الشمال، وبيننا اتفاقات لا أستطيع أن أتململ منها، وفي ظل وجودكم كتنظيم قوي، سوف ننسق معكم، بحيث تتبنون مواقف معارضة ضد بعض النقاط أو الأمور التي اتفقنا عليها مع الحزب الاشتراكي وهي غير صائبة، ونعرقل تنفيذها، وعلى هذا الأساس أنشأنا التجمع اليمني للإصلاح» الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، مذكرات الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، مرجع سابق، ص. ص ٢٤٨ – ٢٤٩.

(٣) خالد القاسمي، مرع سابق، ص١٦٣.

(٤) حول دور البنية القبلية في إعاقة التكامل القومي في اليمن، انظر، عبدالمجيد عبده سيف المخلافي، مرجع سابق، ص. ص ١٢٨ – ١٣٨.

دون تعاضدها في مواجهة النظام، إلا أنها ساهمت في تعزيز الانتماءات القبلية، والتماسك الداخلي بين أفراد كل قبيلة من القبائل المتحارية، وقد ترتب على ذلك أن بات الوضع السائد هو نزاع وشقاق بين القبائل بعضها ضد البعض الآخر، ولكنها تتوحد في مواجهة الدولة.

عوضاً عن أن تلعب الدولة دورها كمصهر للانتماءات التحتية melting pot، فإنها إما أن لا تتدخل في النزاعات بين القبائل[١]، الأمر الذي يمثل مظهراً من مظاهر ضعف الدولة، و«في ظل ضعف الدولة أو غيابها تفرض القبائل قوانينها العرفية»[٢]، أو أنها تساهم في بذر الشقاق بين القبائل[٣]، فقد لعبت الحكومة أحياناً دوراً أساسياً في إثارة أسس الانقسامات العميقة والعنف، بهدف كبح التهديدات المحتملة للإدارة، وتوظيف البنى والمعايير القبلية لأهداف ولائية وسياسية، وإحياء الجوانب السلبية للقبلية، وتغييب جوانبها patronage الإيجابية[٤]. لذلك يسود بين شيوخ القبائل اعتقاد بأن الحكومة تريد أن توقع الشقاق بين القبائل لفرض سيطرتها[٥]، لقد تضمنت مقررات مؤتمر سبأ بنداً يحمل الدولة بشكل صريح ومباشر مسؤولية بذر الصراع بين القبائل، فقد نص البند الثالث من بنود المؤتمر على أن المؤتمرين «يحملون الدولة مسؤولية كل ما حدث من بين القبائل وأبناء اليمن عامة من حروب وقتل وسفك دماء واغتيالات سياسية، ويعتبرها مفتعلة من الدولة»[٦].

(1) Sharif Ismail، op. cit، p 41.

(2) Shelagh Weir، op. cit، p. 230.

(٣) بول درش، العامل القبلي في الأزمة اليمنية، مرجع سابق، ص٥٥.

(4) Robin Luckham and others، " Understanding the Routes In and Out of Political Violence: An Assessment of the Linkage Between Identity Politics، Exclusion، Inequality and Political Violence in EMAD Countries، Governance and Social Development Resource Center، Final Report، September 2006، p.12.

(٥) بول درش، العامل القبلي في الأزمة اليمنية، مرجع سابق، ص٥٣.

(٦) المرجع السابق، ص٦٣.

الفصل السادس

حرية المرأة في مجتمع القهر

تمهيد:

كانت المرأة اليمنية في معظم المناطق اليمنية قبل قيام الثورة تتمتع بحقوق لا بأس بها في المجال الخاص، باستثناء حرمانها من الوراثة، وقد اتخذ الإمام يحيى من هذه القضية مبرراً لشن الحرب على قبيلة حاشد عام ١٩٣٤، وشكلت واحدة من القضايا التي طرحتها بعض قبائل حضرموت في شروطها لتنظيم العلاقة بينها وبين الدولة الكثيرية عام ١٩٥١، أما حق الاختيار في الزواج فإن قبيلة حاشد كانت هي القبيلة الوحيدة التي تتشدد في حرمان المرأة من حقها الاختيار في الزواج، أما مشاركة المرأة في أنشطة المجال العام فقد كانت محظورة على المرأة في كل القبائل اليمنية، وفي كل الدويلات القبلية التي تأسست في المناطق الجنوبية، بما في ذلك في مستعمرة عدن، وبعد قيام الثورة في الجنوب منحت المرأة حقوق المواطنة المتساوية بما في ذلك حقها في المشاركة في الانتخابات، وعلى العكس من ذلك فإن جميع التشريعات اليمنية التي صدرت في الجمهورية العربية اليمنية حرمت النساء من حق المشاركة في الانتخابات.

بعد توحيد شطري اليمن منح الدستور المرأة حقوق المواطنة المتساوية، ولكنه مع ذلك تضمن نصاً يقول «النساء شقائق الرجال، لهن من الحقوق وعليهن من الواجبات ما توجبه الشريعة»، وقد مثل هذا النص الدستوري مدخلاً للتمييز القانوني ضد المرأة في القوانين الأخرى، و سعت النخبة القبلية في مجلس النواب إلى إجهاض الحقوق التي منحها الدستور للنساء عن طريق طرح تفسيرات متشددة للشريعة الإسلامية، ناهيك عن إجهاضها عبر طريق إخضاع المرأة لهيمنة الرجل في الأسرة، مما ولَّد تناقضاً بين الدستور الذي يمنح المرأة كامل حقوق المواطنة، والقوانين وفي صدارتها قانون الأحوال الشخصية الذي يجعل تمتع المرأة بحقوقها في المجال العام رهناً بموافقة الرجل، الأمر الذي

أخضع المرأة لهيمنة ذكورية في المجال الخاص وهيمنة بطريركية في المجال العام، وولد نوعاً غير معلن من تقاسم السلطة بين الدولة والقبيلة، حيث باتت سلطة الدولة محصورة على المواطنين الذكور والسلطة على النساء هي من حق القبيلة.

علاقات النوع الاجتماعي بين الدين والقبيلة:

تتحدد أدوار النوع الاجتماعي، وعلاقاته ومكانة المرأة في المجتمع وفقاً لتوجهات الثقافة السائدة في المجتمع، وهي عموماً ثقافة تقليدية يشكل الدين والعرف القبلي أهم مصادر تشكيلها، وقد ترتب على التفسيرات المتشددة للدين الإسلامي الحنيف، وغلبة الأعراف القبلية للقبائل الشمالية في صياغة التشريعات القانونية، إلى خضوع النساء لقمع بطريركي وقمع ذكوري، فقد خضعت الحقوق السياسية للمرأة ومشاركتها في المجال العام لقمع بطريركي، وخضعت حقوقها المدنية ومكانتها في المجال الخاص لقمع ذكوري.

هناك فرق واضح بين الشريعة الإسلامية المستندة إلى الأحكام والمبادئ التي وردت صريحة في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، والتشريعات القانونية التي تم وضعها في الدول الإسلامية في ضوء الشريعة الإسلامية، وهي عملية اجتهادية في معظم الأحيان، وتخضع للتكوين الثقافي للأشخاص الذين صاغوها والبنى الاجتماعية والثقافية السائدة آنذاك في المجتمع، ومن خلال مراجعة التشريعات اليمنية المتعلقة بالعلاقة بين المرأة والرجل، وتلك التي تحدد حقوق المرأة وواجباتها في المجالين الخاص والعام، يتضح أن كثيراً منها تعكس خضوع المشرع للثقافة القبيلة، أكثر مما تعكس التزامه بمبادئ الشريعة، لقد ترتب على التحالف بين القوى الدينية المتشددة والنخبة القبلية غلبة النظر إلى المرأة من منظور دورها البيولوجي، وإهمال أدوارها الاجتماعية والإنتاجية.

شهد النصف الأول من القرن العشرين تمايز تيارين من رجال الدين في اليمن، تيار يمكن تسميته بالتيار الديني التقليدي، وتيار آخر هو تيار الإصلاح الديني، ومن أبرز رموز التيار التقليدي في مدينة عدن، الشيخ علي محمد

باحميش[١]، أما في صنعاء فقد كان أبرز ممثليه عبد الواسع الواسعي، الذي ألف خلال أربعينيات القرن العشرين كتاباً بعنوان «البرهان والحجة في وجوب طاعة الزوجة»[٢]، ومن أبرز رموز تيار الإصلاح الديني[٣]، أو المثقفين الإسلاميين المستنيرين في اليمن أحمد الحورش، المطاع، الوريث، الزبيري، النعمان، البيحاني، الحكيمي، العزب، الموشكي، دماج، الشاطري وآخرون، وكان معظم هؤلاء يرون أن سبب ما تعانيه المرأة من عنف وما تتعرض له من انتهاك لحقوقها، لا يمثل موقف الدين الإسلامي الصحيح، وإنما يرجع إلى طبيعة البنى الاجتماعية السائدة في المجتمع وطبيعة توزيع القوة.

كتب الشيخ الحكيمي قائلاً: «ليست حياة الأسرة في شرقنا العربي حياة ديمقراطية فيها يتجلى نظام الطبقات الكريه، فيها الدكتاتور والمحظوظ المدلل والمهمل المُزدَرى أو العامل المغموط حقه، والقاعد المشكور. ثم فيها القوة والضعف والفقر والغنى والإسراف والشح، وغير ذلك من المتناقضات العجيبة التي تعيش تحت سقف واحد»، لذلك طالب المرأة بأن تتمرد على هذه الأوضاع، وتسعى إلى انتزاع حقوقها، فخاطبها قائلاً: «آن لك يا سيدتي أن تهبي من سباتك العميق. هذا السبات الذي طال حتى كاد يعد موتاً، آن لك يا ابنة من عشقوا النور أن تظهري إلى النور، ثم آن أن تتمردي على تلك القيود والأوضاع التي تلغي وجودك، وتنكر عليك حقك في التعليم، إن حقك في التعليم حق مقدس فتمسكي به ولا تساومي فيه، وإن نصيبك من المشاركة في الحياة الاجتماعية مثل نصيب الرجل تماماً، فلا تدعيه (أي الرجل) يطغى على نصيبك، وإن حظك من الحرية والاستقلال في الرأي مثل حظه في ذلك مثقال بمثقال، فإياك أن

---

(١) الشيخ علي محمد باحميش، كان قاضياً شرعياً لمستعمرة عدن وإماماً لمسجد العيدروس بالشيخ عثمان، وقد روج لأفكاره المتعلقة بالمرأة عن طريق الجمعية الخيرية الإسلامية، وصحيفة الذكرى الناطقة باسمها، والتي كان يرأس تحريرها وبدأ في إصدارها عام ١٩٤٨، ثم من خلال صحيفة العدني التي كان صاحب امتياز إصدارها ورئيس تحريرها والتي بدأ في إصدارها عام ١٩٥١.

(٢) عاش عبدالواسع الواسعي في مصر فترة طويلة، وبعد عودته من هناك عمل معلماً للفقه والفلك بمدرسة دار العلوم بصنعاء، وكان إلى جانب ذلك يملك ويدير مكتبة توفر الكتب النادرة. انظر عبد الله البردوني، الثقافة والثورة في اليمن، مطبعة الكاتب العربي، دمشق، ١٩٩١، ص ١٥٣، ١٦٤.

(٣) تيار الإصلاح الديني الذي نقصده هنا هو تيار من المثقفين اليمنيين الذين برزوا خلال عقدي الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين في اليمن، وقد تلقى هؤلاء في بداية حياتهم تعليماً دينياً تقليدياً في اليمن في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر والعقدين الأول والثاني من القرن العشرين، ثم تتلمذوا بشكل غير مباشر خلال العقدين الثالث والرابع من القرن العشرين على كتابات زعماء الإصلاح الديني في الوطن العربي والمثقفين الإسلاميين المستنيرين في العصر الحديث كرفاعة رافع الطهطاوي والكواكبي وجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ورشيد رضا، فقد تهيأت لبعضهم فرص السفر إلى القاهرة أو بغداد وهناك استطاعوا الاتصال بهذا التيار الديني والثقافي، واصطحبوا كتابات هذا التيار معهم إلى اليمن عند عودتهم إلى اليمن، ليقرأها الآخرون ممن لم تتح لهم فرص السفر، فضلاً عن ذلك فقد قرأ بعضهم كتاب العقد الاجتماعي لجان جاك روسو، وبالتالي فقد «اتسمت ثقافتهم بطابع إصلاحي إسلامي ووطني، يختلط فيها القديم بالجديد والسلفي بالمعاصر (...)، مع ذلك فقد تجاوزوا في بعض ما نقلوه أو تمثلوه أو عبروا عنه، تجاوزوا الواقع التقليدي المتخلف في اليمن آنذاك». عبدالعزيز المقالح، أحمد الحورش: الشهيد المربي، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، دار الآداب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٤، ص٨٧.

تحيف حريتك أو يقضى على استقلالك، عليك أن تبرزي إلى المجتمع كما يبرز وأن تمارسي من الأعمال مثل ما يمارس وأن تخطي وإياه جنباً لجنب في كل شأن من شؤون الحياة حتى لا يكون هناك سابق ومتخلف أو أصيل وتابع».
اعتبر الشيخ الحكيمي تبعية المرأة للرجل وعدم استقلالها نوعاً من العبودية، فنصح المرأة العربية قائلاً: «كوني مواطنة صالحة، مواطنة تعرف أن تجعل من نفسها قوة فعالة مؤثرة في نهضة الوطن العربي، أعلني عن وجودك، وارفضي أن تكوني كَلاً على مولاك وعبئاً على غيرك فتلك بعض مساوئ العبودية التي آن لنا أن نتخلص منها.. تلك يا سيدتي همسة أخ لك في العروبة يؤمن بحقك وفضلك ومقدراتك التي لم تستثمر بعد، فاستقبليها بالروح الطيبة المأثورة عنك، واكرميها بقراءتك إياها وتدبري لمراميها، ثم بترجمة هذه الأقوال إلى أفعال حتى نبلغ بك ما نصبو إليه من آمال».

وقفت القوى الاجتماعية والسياسية التقليدية في شطري اليمن موقفاً معارضاً لحق النساء في المشاركة السياسية، فقد تضمن الدستور المقدس الذي أعدته المعارضة اليمنية التقليدية قبل حركة ١٩٤٨ نصاً يحرم المرأة من حقها في المشاركة السياسية، «فقد نص على أن يتشكل مجلس الشورى من عدد من رجال اليمن وعقالها»، فكان بذلك أول وثيقة سياسية يمنية تحرم المرأة من المشاركة في الحياة السياسية، يرجع ذلك إلى مراعاة واضعيه للثقافة القبلية السائدة، ورغبتهم في احتواء شيوخ القبائل، فضلاً عن مشاركة الإخوان المسلمين في وضع الدستور[1]، وفي مستعمرة عدن فإن الإدارة الاستعمارية

(١) ترجع علاقة جمعية الإخوان المسلمين المصرية باليمن إلى عام ١٩٣٨، حيث كلف المركز العام للإخوان المسلمين عضو الجماعة محمود أبو السعود للقيام بأعمال السكرتاريا والترجمة للوفد اليمني المشارك في أعمال المؤتمر البرلماني العالمي لقضية فلسطين، برئاسة الأميرين أحمد بن يحيى حميد الدين- الإمام أحمد فيما بعد- وأخيه الأمير عبدالله بن يحيى حميد الدين، وخلال عام ١٩٤٥، تواصل المركز مع السيد حسين الكبسي ممثل اليمن في الاجتماعات التمهيدية لإنشاء الجامعة العربية، وخلال زيارة الأمير محمد البدر (حفيد الإمام يحيى حميد الدين) للقاهرة عام ١٩٤٧، تعرف إليه حسن البنا عبر مجموعة من المدرسين المصريين من أعضاء الجمعية الذين كانوا يعملون في عدن، وحضر الأمير محمد البدر عدداً من الندوات التي أُقيمت في مقر جمعية الإخوان المسلمين. انظر، مركز الدراسات والبحوث اليمني، «ثورة ٤٨: الميلاد والمسيرة والمؤثرات»، صنعاء، ١٩٨٢م، ص٣٧٣. وهناك تعرّف إلى الفضيل الورتلاني، ونشأت فكرة سفر الفضيل الورتلاني إلى صنعاء لتأسيس شركة تجارية. انظر، عبدالكريم قاسم سعيد، «الإخوان المسلمون والحركة الأصولية في اليمن»، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٥م، ص٢٤. وهي الرحلة التي قام بها الفضيل الورتلاني في الفترة من أبريل إلى أول سبتمبر ١٩٤٧، ورفع خلالها تقريراً إلى الإمام يحيى حميد الدين، تضمن بعض التصورات حول الارتقاء بالزراعة والصناعة واستخراج الثروة المعدنية والإصلاح الإداري وبناء المؤسسات السياسية وتأسيس مجلس الشورى. انظر نص التقرير في، محمد علي الشعيبي، مرجع سابق، ص ص ١٢-٣٣. وقد زار الفضيل الورتلاني اليمن مرة ثانية في سبتمبر ١٩٤٧، واستمر فيها حتى فشلت المحاولة الانقلابية في فبراير ١٩٤٨، حيث شارك في وضع دستور الحركة الذي سمي الدستور اليمني المقدس. انظر، أحمد الشامي، «رياح التغيير في اليمن»، مطبعة الكاتب العربي، دمشق، ط٢، ١٩٨٥م، ص. ص ٢١٢ - ٢٢٧.

المتحالفة مع حكام المشيخات والسلطنات حصرت حق المشاركة في المجلس التشريعي على الذكور البالغين من العمر ٢١ سنة[1]، وهو ما دفع حزب الشعب الاشتراكي الذي تشكل في يوليو ١٩٦٢ إلى المطالبة بإجراء انتخابات عامة وحرة في كل مناطق الجنوب يشارك فيها كل المواطنين البالغين من الرجال والنساء[2].

منذ قيام الثورة في الشمال عام ١٩٦٢، تراوحت alternate between توجهات الدولة نحو مساواة المواطنين النساء والرجال على صعيد التشريع والممارسة، بين الإقرار والإنكار، فتم إقرارها في الفترات التي سيطرت فيها الطبقة الوسطى وقوى التحديث على السلطة، وإنكارها في الفترات التي سيطرت فيها القوى التقليدية عليها، فخلال عام ١٩٦٣ عندما كانت الطبقة الوسطى العسكرية تهيمن على السلطة في صنعاء، نص الدستور المؤقت على المساواة بين الرجال والنساء[3]، وعندما مال توازن توزيع السلطة لصالح شيوخ القبائل عام ١٩٦٤، فإن الدستور الذي صاغه شيوخ القبائل في مؤتمر خَمِرْ، أقر التمييز بين المواطنين الرجال والنساء، فنصت المادة (٢٢) من الدستور الدائم الصادر عام ١٩٦٤ على أن «اليمنيون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، ولا تمييز بينهم»، فهذه المادة تساوي بين المواطنين الذكور، ولم تتضمن النص على عدم التمييز على أساس الجنس، وعندما أحكمت النخبة القبلية هيمنتها على السلطة بعد انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧ أسقط النص الذي يحضر التمييز نهائياً من الدستور، فنصت المادة (١٩) من الدستور الدائم الصادر عام ١٩٧٠ على أن «اليمنيون متساوون في الحقوق والواجبات العامة»، بل أن المادة (٣٤) من هذا الدستور كرست التمييز بين الرجال والنساء بشكل صريح، حيث نصت على أن «النساء شقائق الرجال، لهن من الحقوق وعليهن من

---

(١) دشن المجلس التشريعي في عدن في يناير ١٩٤٧، وتشكل من ستة عشر عضواً جميعهم بالتعيين، وفي عام ١٩٥٥م وافقت الحكومة البريطانية على أن يصبح عدد أعضاء المجلس التشريعي ١٨ عضواً وأن يكون ٤ منهم بالانتخاب، وفي عام ١٩٥٨م صدر دستور جديد لمستعمرة عدن حدد عدد أعضاء المجلس التشريعي بـ٢٣ عضواً، وفي ١٩٥٩م تم تعديل هذا الدستور ورُفع عدد الأعضاء المنتخبين من ٤ إلى ١٢ عضواً، مع ذلك فقد قيد القانون حق الانتخاب بعدة قيود منها: حصر حق الانتخاب بالذكور المتجاوزين ٢١ عاماً، ووضع القانون عدداً من الشروط المتعلقة بالثروة منها: أن يمتلك الناخب أموالاً غير منقولة بقيمة ٧٥ جنيهاً استرلينياً، أو يمتلك عقارات تجارية أو سكنية تبلغ أجورها ١٢ جنيهاً استرلينياً في الشهر خلال السنتين السابقتين للانتخابات أو يحصل على دخل أسبوعي يقدر بسبعة جنيهات إسترلينية وعشرة شلنات طوال الإثني عشر شهراً السابقة للانتخابات.

(٢) أحمد عطية المصري، مرجع سابق، ص٩٧.

(٣) نصت المادة ١٧ من الدستور المؤقت الصادر في ١٣ إبريل ١٩٦٣ على أن يكون «اليمنيون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو العقيدة أو المذهب».

الواجبات ما توجبه الشريعة»، فيما تضمن دستور جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية لعام ١٩٧٠ النص التالي: «تضمن الدولة حقوقاً متساوية للرجال والنساء في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتوفر بشكل تقدمي الشروط اللازمة لتحقيق تلك المساواة»[1]، وقد استمرت هاتان المادتان في دستوري الدولتين الشطريتين حتى تم إصدار دستور دولة الوحدة الذي لم يتضمن أياً من المادتين، إلا أنه تضمن مادة نصت على المساواة بين المواطنين وعدم التمييز بينهم على أساس الجنس[2]، وبعد حرب صيف عام ١٩٩٤ التي أقصت الحزب الاشتراكي اليمني عن السلطة، واستعادة شيوخ القبائل والقوى التقليدية الأخرى لمواقعها في السلطة، تبنت الدولة التوجهات التي كانت تتبناها الجمهورية العربية اليمنية (الشطر الشمالي) تجاه المساواة بين المواطنين عموماً، وبين الموطنين الذكور والإناث بشكلٍ خاص، فتم تعديل الدستور، وأعيدت إليه النصوص التي كان يتضمنها الدستور الدائم لعام ١٩٧٠.

السلطة العائلية:

تاريخياً كانت سلطة الدولة في المجتمع اليمني هي سلطة على المواطنين الذكور، فيما السلطة على المواطنين الإناث كانت خاصة بالعائلة والقبيلة، فالتشريعات التي كانت تصدرها الدولة، كانت تعنى بتنظيم المجال العام فقط، أما تنظيم المجال الخاص، فقد كان يتم وفقاً للعرف القبلي، فقد تضمنت الاتفاقية التي عقدت بين السلطان الكثيري وقبائل الحموم في خمسينيات القرن العشرين، بنداً يقضي بأن لا تتدخل الدولة في المسائل المتعلقة بالنساء، وأن لا يتم تدخل المحاكم في القضايا التي يكون فيها أحد الخصوم امرأة، وقد استمر هذا التقاسم للسلطة بين القبيلة والدولة حتى الآن، وإن بشكل مختلف، فقد تم إدماج العرف القبلي المنظم لعلاقات النوع الاجتماعي وعلاقات السلطة في المجال الخاص في المنظومة التشريعية للدولة، غير أن هذه التشريعات لم تراع الفوارق

---

(١) جزء من نص المادة ٣٦ من دستور جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية المقر من قبل القيادة العامة لتنظيم الجبهة القومية في جلستها بتاريخ ١٧ نوفمبر ١٩٧٠.

(٢) نصت المادة (٢٧) من دستور دولة الوحدة لعام ١٩٩٠م (والذي تم الاستفتاء عليه عام ١٩٩٣م) على أن «المواطنين جميعهم سواسية أمام القانون، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو اللون أو الأصل أو اللغة أو المهنة أو المركز الاجتماعي أو العقيدة».

بين الأعراف القبلية في المناطق المختلفة، فهناك شـعور بأن التشريعات الرسمية أخذت بالأعراف الخـاصة بقبيلة حاشـد، بشكلٍ خاص، وإلى حدٍ ما أعـراف قبيلة بكيل.

يؤكد الدستور اليمني على أن الشريعة الإسلامية مصدر جميع التشريعات[1]، وفي الوقت ذاته يؤكـد العـمل بميثـاق الأمم المتـحدة والإعـلان العـالمي لحقـوق الإنسان وقواعد القانون الدولي المعترف بها بصورة عامة[2]، مع ذلك فإن هيمنة شيوخ القـبائل على السلطة التشريعـية مكنتهم من صيـاغة التشريعـات المتعلقة بالمجال الخـاص وعلاقـات النوع الاجتمـاعي، وفقـاً لتوجهـات الثقـافة القـبلية ومبادئ القانون العـرفي، وبشكل يتعارض مع توجهات الشرعـة الدولية لحقوق الإنسان ومـبادئ الدين الإسـلامي أحياناً، فـقد منح قـانون الجرائم والعـقوبات الزوج وأفـراد العائلـة الذكور الحق في قـتل المرأة التي تضـبط في حـالة تلبس بالزنا، هي ومن يزني بها[3]، والحقيقة أن هذه المادة تمثل توجـهات وقيم القبيلة بقدر مـا تتعـارض مع الشريعـة الإسلاميـة السمـحة ومبـادئ حقـوق الإنسان والدستور اليـمني وقيم الحرية والعدالة والمساواة، فـالشريعة الإسلامية تعـتبر جريمة الزنا من جرائم الحدود، وهي الجرائم التي ورد في عقوبتها نص شرعي وكـانت حقـاً خالصــاً أو مشـوباً لله تعـالى- وهو ما نص عليـه قانون الجـرائم والعقوبات نفسه في المادة ١٢- وليست من جرائم القصاص التي ورد فيها نص شــرعي وهي حق للعـباد (كـمـا بينت المادة ١٣ من القـانون نفـسه) أو جـرائم التعـزير، فضلاً عن ذلك فـإن هذا النص القانوني حول جـريمة الزنا من جريمة حدود إلى جريمة قصاص، وخلافاً لنصــوص الشريعة الإسلامية فإن هذا النص لم يفـرق بين الزاني والزانية المحـصنين وغيـر المحصنين (أي الذين لم يســبق لهما الزواج)، وبالتالي فهو يتعارض مع نص ومضمون الآية الكريمة «ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق»، فالزانيـة والزاني غير المحصنين عقوبـتهما في الشريعة الإســلامية هو الجلد ثمانين جلدة، وليس القـتل، وقتلهما هو قـتل بغير

---

(١) مادة (٣): الشريعة الإسلامية مصدر جميع التشريعات.

(٢) مادة (٦): تؤكد الدولة العمل بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وميثاق جامعة الدول العربية وقواعد القانون الدولي المعترف بها بصورة عامة.

(٣) المادة (٢٣٢) «إذا قتل الزوج زوجته هي ومن يزني بها حال ضبطا متلبسين بالزنا، أو اعتدى عليهما اعتداءً أفضى إلى موت أو عاهة ، فلا قصاص في ذلك، وإنما يعزر الزوج بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بالغرامة، ويسري ذات الحكم على من فاجأ إحدى أصوله أو فروعه أو أخواته متلبسة بجريمة الزنا».

حق سواء قامت به الدولة أو الأشخاص[1].

يلاحظ من خلال تحليل المضمون الشكلي لقانون الجرائم والعقوبات أن مرجعيتة هي مرجعية قبلية، وليست مرجعية شرعية، وأن الشكل الشرعي الذي أضفي على صياغته هو من قبيل التجميل الشكلي، ويبدو ذلك واضحاً من خلال تحليل اللغة التي استخدمت في صياغة القانون، فقد استخدمت في صياغته مفاهيم ومصطلحات تقليدية لا تراعي التطورات البنيوية والمؤسسية التي شهدها المجتمع، بل إن بعض هذه المفاهيم لم تعد المؤسسات التي تشير إليها قائمة، فمثلاً تشير المادة (٩٨) إلى بيت المال، وهذه المؤسسة ليست موجودة في المجتمع اليمني حالياً، وكان يمكن أن يستخدم مفاهيم أخرى بدلاً عنها كوزارة المالية أو ميزانية الدولة أو الدولة أو الخزينة العامة[2].

بشكلٍ عام فإن المنظومة التشريعية اليمنية تكرس بنية عائلية أبوية، تقوم على الطاعة العمياء، فمنحت القوانين اليمنية أرباب الأسر والعائلات سلطات غير محدودة، لاتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة، فجاء ذلك في نصوص إيجابية، كما في قانون الأحوال الشخصية الذي ألزم الزوجة بطاعة زوجها في جميع الأمور، أو بنصوص سلبية، كما في قانون العمل وقانون النقابات، فقانون العمل لا يعطي العاملين في القطاع العائلي حق الاحتكام للقانون في خصوماتهم، فرب العائلة هو الذي يقرر الحقوق والواجبات لأقاربه الذين يعملون معه، بغض النظر عن درجة القرابة، بل أيضاً حقوق وواجبات الأشخاص الملحقين بالعائلة، كخدم العائلة.

صيغ قانون الأحوال الشخصية صياغة ذكورية، فعرَّف الزواج بأنه ارتباط بين زوجين تحل به المرأة للرجل شرعاً[3]، وكان ينبغي أن ينص على أنه ارتباط يحل به الزوجان كل منهما للآخر شرعاً، أما من الناحية الموضوعية فإنه موجه بالقيم القبلية، فهو يكرس أسرة ذكورية masculine، وأبوية، ويشجع الزواج المبكر للفتيات، ويتخذ من العرف القبلي وقيمة الشرف مرجعية لكل حقوق

---

(١) عادل مجاهد الشرجبي، جرائم الشرف: تحليل اجتماعي قانوني للعنف الموجه ضد المرأة اليمنية على خلفية قضايا الشرف، منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان، صنعاء.

(٢) المرجع السابق.

(٣) مادة (٦) «الزواج هو ارتباط بين زوجين بعقد شرعي تحل به المرأة للرجل شرعاً وغايته تحصين الفروج وإنشاء أسرة قوامها حسن العشرة».

الإنسان للمرأة، فكل الحقوق ترتبط بشكل مباشر وغير مباشر بالحق في الحركة، ولا يمكن التمتع بها دون أن تكون المرأة متمتعة بالحق في الحركة، فالحق في التعليم والصحة وجميع الحقوق المدنية والسياسية، لا يمكن للمرأة أن تتمتع بها، دون أن تتمتع بالحق في الحركة، وقد قيد قانون الأحوال الشخصية اليمني حق المرأة في الحركة بموافقة الزوج[1]، وبالتالي فإن تمتع المرأة المتزوجة بأي حق من حقوق المواطنة بشكل خاص، وحقوق الإنسان بشكلٍ عام، يغدو مرهوناً بموافقة الزوج.

الزواج في المجتمع القبلي شأن عائلي أكثر منه شأناً فردياً بين طرفيه، سواء بالنسبة للشاب أو الفتاة، فالعائلة هي التي تختار لابنها الشاب زوجته، وعائلة الفتاة هي التي توافق أو ترفض الشاب الذي يتقدم لخطبتها، وفي كلتا الحالتين فإن مصالح العائلة والقبيلة تشكل معياراً مهماً من معايير تحديد الاختيار والقبول أو الرفض، حيث يشكل الزواج آلية من آليات التضامن الاجتماعي social cohesion، وقد تمكنت النخبة التقليدية من إدماج هذه التوجهات في قانون الأحوال الشخصية، فاتخاذ القرارات الخاصة بزواج النساء وفقاً لقانون الأحوال الشخصية، هو حق للأقارب الذكور، وهم الذين يتخذون القرارات المتعلقة بزواج الفتيات، فالزواج يعقده ولي الفتاة، لاسيما الفتاة البكر، وحتى في الحالات التي لا يوجد للفتاة ولي ذكر، فإن القاضي هو وليها، وليست ولية نفسها، وعلى الرغم مما يبدو أن المشرع أعطى المرأة حق الاختيار في الزواج، عندما أعطى المرأة التي «يعضل» وليها الذكر عن تزويجها، أن تلجأ للحاكم، ولكن المشرع قيد هذا الحق، عندما قرر أن الكفاءة في الزواج معتبرة، الأمر الذي يتيح لكل ولي أمر أن يرفض تزويج قريبته بحجة عدم الكفاءة.

الكفاءة equivalence معيار قبلي لتنظيم علاقات الزواج على أساس المكانة descent-based matrimonial system، وليس معياراً إسلامياً، فالرسول صلى

---

(١) مادة (٤٠): للزوج على الزوجة حق الطاعة فيما يحقق مصلحة الأسرة على الأخص فيما يلي:
١ – الانتقال معه إلى منزل الزوجية ما لم تكن قد اشترطت عليه في العقد البقاء في منزلها أو منزل أسرتها فيكون عليها تمكينه من السكن معها والدخول عليها.
٢ – تمكينه منها صالحة للوطء المشروع.
٣ – امتثال أمره في غير معصية والقيام بعملها في بيت الزوجية مثل غيرها.
٤ – عدم الخروج من منزل الزوجية إلا بإذنه أو لعذر شرعي أو ما جرى العرف بمثله مما ليس فيه الإخلال بالشرف ولا بواجباتها نحوه وعلى الأخص الخروج في إصلاح مالها أو أداء وظيفتها المتفق عليها والتي لا تتنافى مع الشرع ويعتبر عذراً شرعياً للمرأة خدمة والديها العاجزين وليس لهما من يقوم بخدمتهما أو أحدهما غيرها.

الله عليه وسلم، يقول إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه، ففي عام ١٩٥٩ تقدم شاب ينتمي إلى أسرة مشيخية في وادي حريب للزواج من فتاة تنتمي لأسرة مكونة من أب ينتمي إلى فئة السادة الهاشميين، وأم تنتمي إلى نفس الأسرة المشيخية التي ينتمي إليها الشاب، وقد وافقت الفتاة على الزواج منه، ولما تقدم إلى أسرة والد الفتاة لطلب يدها رفضوا بشدة، وعقدوا قرانها على شاب من أسر السادة دون موافقتها، وزفوها إليه قسراً، فهربت إلى منزل الشيخ سنان أبو لحوم، الذي استدعى أقاربها عارضاً عليهم مطالب الفتاة بالطلاق من الشاب الذي زفت إليه غصباً عنها، وتزويجها من الشاب الذي ترغب في الزواج منه، لكنهم رفضوا، وقد برروا رفضهم بعبارة رمزية هي: «عدم جواز أن يركب الحمار فرساً»، وقالوا: إنه لا يصح من قبلي أن يقبل هروب بنات النبي[1]. وهو تبرير اجتماعي وليس تبريراً دينياً، وقد تدخل عدد كبير من القادة الدينيين والقبليين في هذه القضية، واستمر تداولهم لهذه القضية أربعة أشهر دون أن يتم التوصل إلى حل، وقد اقترح أحد أقارب الفتاة حلاً استفزازياً للشيخ سنان، فقال: إذا كان الشيخ سنان مصراً، فعليه أن يقبل أن يزوج أخته للمزين فلان، ونحن سوف نوافق على زواج الفتاة من الشاب الذي تريده، عندها ثار الشيخ سنان وانسحب من المجلس غاضباً، واعتبر هذه العبارة إهانة له[2]. ليست هذه الحادثة حادثة فريدة في التاريخ اليمني الحديث، فقد حدثت حوادث مشابهة، قبلها وبعدها، سواء من خلال هروب الفتيات اللاتي يزوجن قسراً، أو امتناعهن عن معاشرة الأزواج الذين يتزوجنهم قسراً، الأمر الذي دفع القوى التقليدية في مجلس النواب عام ٢٠٠٥، إلى طرح مشروع قانون بيت الطاعة، وكاد المشروع أن يقر لولا حملة المعارضة التي قادتها بعض منظمات المجتمع المدني.

إن اتخاذ قانون الأحوال الشخصية من العرف مرجعية لتحديد الحقوق والواجبات الأسرية وتوزيع السلطة العائلية، يحول التمييز الجندري من تمييز ثقافي إلى تمييز قانوني، ويضفي شرعية قانونية على المعايير القبلية المحددة لأدوار النوع الاجتماعي وعلاقاته، وشكل أداة لتطبيع علاقات النوع الاجتماعي،

---

(١) انظر، سنان أبو لحوم، اليمن حقائق ووثائق عشتها، الجزء الأول، مؤسسة العفيف الثقافية، صنعاء، ٢٠٠٦، ص. ص ١٢٦ – ١٢٧.

(٢) انظر، المرجع السابق، ص ١٢٨.

حيث عالج علاقات الزواج matrimonial relations وكأنها علاقة طبيعية فسيولوجية، لا باعتبارها علاقات إنسانية عاطفية[1]، وهذه العملية هي بالضبط التي بواسطتها تتحول أدوار النوع الاجتماعي في المجتمعات التي تسيطر فيها الثقافة القبلية التقليدية وكأنها أدوار للنوع البيولوجي. حيث تنظر الثقافة القبلية إلى أن الفتاة تصبح صالحة للزواج متى ما أصبحت قادرة على ممارسة العلاقات الجنسية، وليس متى ما أصبحت ناضجة عاطفياً ومعرفياً، أو حتى ناضجة جنسياً mature، لذلك حدد قانون الأحوال الشخصية سن زواج الفتاة من منظور فسيولوجي[2]، وحدد أهداف الزواج من منظور فسيولوجي أيضا، وكذلك الأمر في تحديده لحقوق الزوج على زوجته، وواجباتها تجاهه، فالمادة (٤٠/٢) تنص على أن من واجبات الزوجة تجاه زوجها «تمكينه منها صالحه للوطء المشروع»، الأمر الذي يجعل حق ممارسة الزوج للعلاقة الجنسية مع زوجته حقاً مطلقاً، يمارسه في أي مكان وفي أي زمان، ودون أي اعتبار لرغبة الزوجة أو عدم رغبتها، ويبدو أن المشرع يستند إلى فهم خاطئ للحديث الشريف الذي يقول فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم: «نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنَّى شئتم».

مشاركة النساء في أنشطة المجال العام:

حق النساء في المشاركة السياسية عموماً والمشاركة في الانتخابات بشكل خاص مكفول دستورياً وقانونياً، إلا أن مشاركتهن أو عدم مشاركتهن واقعياً، وطبيعة هذه المشاركة، تأثرت إلى حدٍ كبير بطبيعة التنظيمات الاجتماعية السائدة، وتوجهاتها الثقافية نحو أدوار النوع الاجتماعي، فقد لوحظ أن نسبة مشاركة النساء في بعض الدوائر الريفية ذات البنى القبلية في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٣ كانت أعلى من نسبة مشاركة النساء في بعض الدوائر الحضرية، إلا أن هذه المؤشرات لا تعكس حقيقة أوضاع المرأة في المجتمعات المحلية القبلية،

---

(١) انظر بول لوران أسون، مدرسة فرانكفورت، ترجمة سعاد حرب، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٠، ص٥١.

(٢) فالمادة (١٥) من القرار الجمهوري بالقانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٢ بشان الأحوال الشخصية المعدلة بالقانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٩٩، تنص على ما يلي:عقد ولي الصغيرة بها صحيح ولا يمكن المعقود له من الدخول بها ولا تزف إليه إلا بعد أن تكون صالحة للوطء ولو تجاوز عمرها خمس عشرة سنة ولا يصح العقد للصغير إلا لثبوت مصلحة.

فالنسب العاليـة لمشاركة النساء في كثـير من الدوائر الانتخابيـة الريفية، لم تتم وفقاً لإرادة حـرة ورغبة ذاتية في المشاركة، بـل كانت استجابة لرغبـة وضغوط شيوخ القبـائل على العائلات، فهم الذين يحددون المشاركة السيـاسية للمرأة في المناطق القـبلية، أو عدم مـشاركتـها، فـفي دائرتين من الدوائر الانتخابـية منعت النساء من التسجيل في السجل الانتخابي من قبل شيوخ القبائل، وعندما تمردت بعض النساء فـي إحدى هاتين الدائرتين، وسجلن في الـسجل الانتخـابي، فرض شيوخ القبائل على عائلاتهن تهجير القبيلة بعدد من الذبائح.

يقوم نظام الانتـخابات المعمـول به على الانتخاب الفردي بـالأغلبية النسبـية، الأمر الذي ترتب عليـه إقصاء النساء عن المـشاركة في البرلمان، فلم تصل نسـبة تمثيـل المرأة في كل برلمان من البرلمانات الثـلاثة (١٩٩٣، ١٩٩٧، ٢٠٠٣م) إلى ١٪، فقد فـازت امرأتان في مقابل ٢٩٩ رجلاً عام ١٩٩٣م، وامـرأتان في مقابل ٢٩٩ رجلاً أيضاً في انتخابات عام ١٩٩٧م، وامرأة واحدة في مقابل ٣٠٠ رجل في انتخابات عام ٢٠٠٣. فازت المرأة الوحيدة في مجلس النواب بنسبة ٢٧٪ من الأصـوات في دائرتها، وتوزعت باقي الأصـوات على باقي المرشـحين، وهي أقل نسبة فاز بهـا عضو من أعضاء مجلس النواب، ويرجع فـوزها إلى ترشحها في دائرة حضـرية في مديـنة عدن، أما أعـلى نسبـة فاز بها عـضو مـجلس النواب فكانت حوالي ٩٩٪ من أصوات الدائرة، وقد فاز بهـذه النسبة أربعة نواب، وكان جميعهم شيوخ قبائـل مرشحين في دوائر ريفية، ومن بين أعضاء مجلس النواب البالغ عددهم ٣٠١ نائب، حصل ٢٥ نائباً على ٩٠٪ من الأصوات أو أكثر، وكان كلهم مرشـحين في دوائر ريفية، منهم ١٨ شيـخاً، الأمر الذي تبدو مـعه الدوائر الريفية كما لو كانت دوائر مخصصة لشيوخ القبائل monopsony constituen-cies.

بشكلٍ عام فإن مشاركـة المرأة هي مشاركة تابعة dependant participation، حيث تشارك مـتى ما أراد الرجل لها أن تشارك، وتمتنع إذا منعـها، ففي الدائرة ٨٩ بمحافظة إب لم تسجل في سجلات قيـد الناخبين سوى ٢٢ امرأة في مقابل ١٠٢٥٤ ناخـباً من الذكـور وفي الدائرة ١٧٢ بمحـافظة الحديدة ٢٤ امـرأة في مقابل ١٢١٨٠ ناخـباً من الذكور، حيث كان السكان المحـليون الذكور في هاتين الدائرتين قد اتفـقوا على عدم السـماح للنساء بالتـسجيل في سجـلات الناخبين،

وعدم مشـاركتهن في الاقتـراع، مما يدل على أن مشاركة المرأة في الانـتخابات النيابية عام ٢٠٠٣ لم تكن مشـاركة حقيقية مبنية على الاخـتيار الحر، بل كانت مجرد تعبئة سياسية.

تبني هذا النظام في مجـتمع تقليدي أدى إلى إقصاء النسـاء عن المشاركة في البرلمان، فلم تصل نسبة تمثيل المرأة في كل برلمان من البرلمانات الثلاثة (١٩٩٣، ١٩٩٧، ٢٠٠٣م) إلى ١٪، فقد فازت امرأتان في مقابل ٢٩٩ رجلاً عام ١٩٩٣م، وامرأتان في مقـابل ٢٩٩ رجلاً أيضاً في انتخابات عـام ١٩٩٧م، وامرأة واحدة في مقابل ٣٠٠ رجل في انتخابات عام ٢٠٠٣.

اتسمت المشـاركة السياسـية للمرأة في الدورات الانتـخابية البرلمانيـة الثلاث بالتناقض، ففي مقابل الزيادة المضطردة لمشاركة النساء كناخبات، تراجعت بشكل مضطرد مشاركتـهن كمرشحات، فقد تزايدت نسبة المقيـدات من إجمالي المقيدين في سـجـلات الناخـبين من ١٨٪ عـام ١٩٩٣ إلى ٢٨٪، ٤٢٪ عـامي ١٩٩٧ و٢٠٠٣، في مقابل ذلك تراجـع عدد المرشحات من ٤٢ مرشـحة عام ١٩٩٣ إلى ١٩ مرشـحة عام ١٩٩٧ ثـم إلى ١١ مرشحـة عام ٢٠٠٣، ويرجع تدني نسـبة مشـاركة المرأة كمـرشحة في الانتـخابات البرلمانيـة والمحلية، إلى طبيـعة البنى الاجتماعـية والتوجهات الثقـافية السائدة في المجتمع اليـمني، فهي بنى ذكورية وتوجهات بطريركية، فالقبيلة باعتـبارها التنظيم الاجتماعي الأساس في المجتمع اليمني وهي بنيـة ذكورية، موجـهة بمنظومة قيم اجـتماعـية وأطر ثقافيـة تحدد للمرأة مكانة اجـتماعـية أدنى من مكانة الرجل، وتمنح الرجل حق المشـاركة في أدوار المجال العـام فيما تحصـر مشاركة المرأة في إطـار أدوار المجال الخاص، وبالتـالي تمنح الرجل مكانة اجـتمـاعيـة قيـادية ومسـتـقلة وتمنح المرأة مكانة اجتمـاعية تابعـة للرجل، لذلك فإن ارتفاع نسبـة مشاركة المرأة كناخـبة لا تمثل مؤشراً على تـطور مستوى المشاركـة السياسيـة للمرأة، بل على العكس من ذلك تماماً، فهي تعكس مدى قدرة الرجال على تعبئة النساء للمشاركة في الانتخابات لصالحـهم، وهذا النوع من المشاركـة ليس مشـاركة واعيـة وقائمـة على أساس الإرادة الحرة، بل هي مشـاركة تابعة dependant participation، فمتى ما أراد الرجل للمرأة أن تشارك في تسجيل اسمهـا في سجلات قيد الناخبين والمشاركة في الاقتراع فإنها تفعل ذلك وتمتنع إذا منعها.

الخاتمة:

لعبت القبيلة دوراً حيوياً في مراحل التاريخ اليمني التي غابت فيها الدولة، فكان العرف القبلي هو الضامن للحقوق، وكان الغرم هو الآلية الكفؤة للتكافل الاجتماعي، وكان الديوان هو الفضاء الاجتماعي الذي يكفل للجميع التعبير عن آرائهم، وكانت القبيلة هي المعنية بالدفاع عن الأفراد وحمايتهم، وخلال مرحلة تأسيس دولة الأمة قاومت النخب القبلية عملية تأسيسها، الأمر الذي عوّق استكمال عملية بناء الدولة، فكانت النتيجة هي تشكل دولة ضعيفة، عاجزة عن تحقيق وظائفها، مما اضطرها للتمفصل مع القبائل، ومنح النخب القبلية دوراً سياسياً كبيراً، لم تستطع الوفاء بهذه المهام، فتمسك السكان بانتماءاتهم القبلية، ونتيجة لقصور بناء دولة الأمة تمفصلت القبيلة بالدولة، وقد أدى هذا إلى الإضرار بالقبيلة والدولة معاً، فلم تحافظ القبيلة على طبيعية بنيتها وعلاقاتها التقليدية، ولم تستطع الدولة الاضطلاع بوظائف الدولة الحديثة، وهو ما أضر بالمواطنين، فالدور السياسي للقبيلة أفرز عدداً من الجوانب السلبية، منها، اعتمادها على الأساليب العنيفة، كالاختطاف وقطع الطريق.

اعتماداً على البيانات الكمية والمعلومات التي تم جمعها من الميدان خلص الفريق إلى أن تسييس السلطة الاجتماعية لشيوخ القبائل كانت له آثار سلبية على الدولة والقبيلة على حدٍ سواء، فقد أدى على مستوى القبيلة إلى تحول القبيلة من بنية مساواتية إلى بنية تراتبية، وتحول السلطة الاجتماعية من سلطة قائمة على القبول إلى سلطة إلزامية، وأضعف التضامن الاجتماعي بين أفراد كل قبيلة، ولم يعد شيوخ القبائل ممثلين لقبائلهم أمام الدولة، بل باتوا ممثلين للدولة في مناطقهم، وفي أوساط قبائلهم، وبالتالي لم يعدوا محاسبين أمام أفراد قبائلهم، وهو أمر ساهم في تآكل الفضاء الوسيط بين الدولة والمجتمع، ولم تعد القبيلة تشكل منطقة عازلة بين الدولة والأفراد، بل أن الأفراد باتوا خاضعين لنوعين من القهر، قهر سياسي تمارسه الدولة عليهم، وقهر اجتماعي تمارسه النخبة القبلية، ولم يعد المواطنون قادرين على إيصال أصواتهم إلى مؤسسات صناعة القرار، أما على مستوى الدولة، فقد ساهم تسييس السلطة الاجتماعية لشيوخ القبائل في إضفاء ملامح السلطنة على الدولة، وأضعف قدرتها على

إنفاذ القانون، وساهم في تقاسم القبيلة والحكومة سلطة الدولة، وأضعف من قدرة الحكومة على احتكار ممارسة السلطة السياسية.

إن الدور السياسي للقبيلة هو في الحقيقة دور سياسي لشيوخ القبيلة، فقد احتلوا مواقع هامة في أجهزة الدولة ومؤسسات صناعة القرار، واستطاعوا بفعل الأدوار السياسية التي أنيطت بهم جمع ثروات مالية كبيرة، ووظفوها في المجال الاقتصادي عموماً وفي مجال التجارة بشكلٍ خاص، وتحولوا إلى نخبة مركبة، فكثير من كبار التجار وكبار الضباط وكبار مسؤولي الدولة هم من شيوخ القبائل أو أبنائهم، إذ أثر ذلك سلباً على تعددية مصادر السلطة وتنافسها، وقد عمل شيوخ القبائل باعتبارهم نخبة محافظة على تعويق التحول الديمقراطي.

لم تعد عمليات صناعة القرار الخاص بالقبيلة تتم من خلال التوافق، بل بات الشيخ هو الذي يتخذ معظم القرارات، دون الرجوع إلى جمهور القبيلة tribef-olk، وهو ما أطلقنا عليه خصخصة الديوان، وهذا هو ما جرد القبيلة من طابعها المدني التقليدي، وعزز طابعها العصبوي، وعوَّق تطور المجتمع المدني الحديث، فقد تنامى عدد منظمات المجتمع المدني، بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة، غير أن فعالية هذه المنظمات لازال محدوداً، فقد عملت النخبة القبلية والنظام اللذين يرتبطان بعلاقة مصلحة على تعويق نشاط منظمات المجتمع المدني، أولاً من خلال تعويق استقلال الأفراد وتكريس علاقات الموالاة والتبعية الشخصية بين النخب والجماهير القبلية، وثانياً من خلال الحؤول دون تجذر الثقافة المدنية، فبات المجتمع المدني ينشط في ظل ثقافة تقليدية يغلب عليها الطابع القبلي.

بفعل الطابع الحربي للقبيلة لم تستطع الدولة احتكار الاستخدام الشرعي للقوة، ما أدى إلى انتشار واسع للعنف، سواء العنف الذي تمارسه القبائل بعضها ضد البعض الآخر، أو العنف الذي تمارسه القبائل ضد الدولة، فبات العنف هو الأسلوب الأكثر انتشاراً في تعبير القبائل عن مطالبها السياسية، فانتشر تدمير الممتلكات العامة وقطع الطريق والحروب والتمردات القبلية، واحتفظ كبار المشايخ بمليشيات مسلحة كبيرة العدد ومسلحة تسليحاً جيداً، تشكل قوة ضغط على الدولة، لذلك فإن القبائل تستخدم أساليب غير عنيفة في التأثير على السياسة العامة كالانتخابات، اللجان التي يدخل شيوخ القبائل في عضويتها، ومؤسسات السلطة التنفيذية على المستوى المركزي والمحلي،

المجالس المحلية، البرلمان، الأحـزاب السياسية، وأخيراً فإن العلاقـات الشخصية المباشرة الـتي تربط شيوخ القبـائل بشاغلي مواقع السلطة في مؤسـسـات الدولة المختلفة بما في ذلك رئيس الجمـهورية، تشكل آلية مهمة للتأثير علـى السياسية العامة، وعمليات صناعة القرار.

هناك تباين بين مـوقف النخب القبليـة وموقف الجمـاهير القبـلية من الدولة، فأفراد النخب القبلية يقبلون بالدولة، بل باتت آليـة ضرورية لتحقيق مصالحهم، لكنهم لا يقبلون بالدولة المركـزية القوية ذات الإرادة، بل يريدون دولة ضعـيفة، يتـقاسـمون مـعهـا السلطة، فـهم يريدون دولة سلطانيـة، تحكم بواسطة النخب المحلية، أما الجماهير القبلـية فهم من الجانب الخطابي يطالبون بالدولة المركزية التي تسـتطيع فرض القـانون وتحقـيق العدالة، لكنهـم على مسـتوى الممـارسة يتعـاملون بانتقائيـة مع الدولة والقبيلة، فـحيثـما يكون الانحيـاز للدولة محقـقاً لمصالحـهم ينحازون إليهـا، وكذلك الأمر في عـلاقاتهم بالقبـيلة، ويرجع تمسك المواطنين بالعلاقات القبلية إلى طبيعـة علاقة الدولة بالمجتمع، فالدولة لا تتعامل بشكل مبـاشر مع المواطنين، بل تتعامل مـعهم عن طريق شيوخ القـبائل والنخب التقليـدية، إن كثـيراً من المواطنين ما زالوا يشـعرون أن القـبيلة أكثـر قدرة من الدولة على توفير الحـماية لهم، وشمولهم بالرعاية، ومنحهـم الإحساس بالأمان، فتـوحدوا identified with بالقبـيلة أكثر من توحـدهم بالدولة، وتغلبت هوياتهم القبلية tribal identity على هوية المواطنة.

إن المشاركين في الـنظام السياسي هم في الحـقيـقة شيـوخ القبـائل وليست القبـائل، فقد عـمل النظام وشيوخ القـبائل على تأسـيس نظام سياسي نخـبوي، يكرس ما أسماه إتين دي لابواسيه Etienne de la Boetie «العبودية المختارة» Contented Slavish، أو ما أسـميناه بالسيـاسة على طريقة خليـة النحل، حيث كرست الطابـع البترومنيـالي للدولة والطابع البطريركي للقـبيلة، وهو مـا كرس حالـة من المشاركـة التابعـة، وليس المشاركـة القائمـة على الإرادة الحرة، فـمن الصعب أن يكون الشـخص مواطناً في المجتـمع السياسي، مـا لم يكن فرداً في المجـتمـع المدني، وقد سـاهم ذلك في تكريـس تركز السـلطة وغيـاب المسـاءلة وانتشار الفساد.

هناك رضـا شبه تام بين القـبائل على الـنظام السيـاسي القائم، وما يـحصل

أحـياناً من تمردات قـبليـة وصـراعات بين الدولة والقـبـائل لا يرجع إلى رفض القبائل للنظام السيـاسي القائم ولا إلى رغبتها في تغييـره، بل ترجع إلى رغبتها في الحصول على نصيب أوفر من القوة السياسية، والحصول على منافع مادية مباشرة أحياناً أخرى، فهناك شعـور في أوساط القبائل بأنها شاركت بدور كبير في بناء النظام القـائم، وإنها هي التي صنعـته، ولكن هناك شـعوراً واسـعاً بين القبائل أن القوة السـياسية للقبائل متـفاوتة بشكلٍ كبير، وأن قبيلة حـاشد تتمتع بنصيب من السلطة السيـاسية ربما يفوق القوة السـياسية لباقي القبـائل اليمنية مجتمعة.

يتـعزز الفـصل بين السلطات في ظل اسـتـقلال المجـتـمع المدني عن الدولة، وتمايزه عنهـا، حـيث يغـدو الـبرلمـان إحدى المـؤسـسات الـوسـيطة بين الدولة والمواطنين، ويقوم بدور الرقابة على الحكومة ومحاسبتها، وفي ظل هيمنة النخبة القبليـة المتحالفـة مع الحكومة والنظام على البـرلمان تراجع مستـوى الفصل بين السلطة التشـريعيـة والسلطة التنفيذية، وتراجـع دور البرلمان في مجـال الرقابة على الحكومـــة، وبات أعـضــاؤه أقـرب إلى نواب الخـدمـات منـهم إلى النواب المشرعون.

تتعامل القبائل مع الديمقراطية تعاملاً أداتياً instrumental، فهي تقبل بالجانب المادي للديمقراطية المتمثل في المؤسسات الديمقراطية كالأحزاب السياسية، وتقبل بالعمليـات الديمقراطيـة كالانتخـابات، ولكنها لم تتـقبل الثقـافة ومنظومـة القيم الديمقـراطيـة، وذلك تمامـاً كقـبـولهـا بالجانب المادي مـن الحداثة المتـمـثل في التكنولوجيا كالسيارات والطائرات وأجهـزة الاتصـال... إلخ، دون أن تقبل بقيمها، فالقبـائل التي لا تتمتع بالقوة السيـاسية وبنصيب واسع من التأثيـر السياسي، تطالب بالـديمقـراطيـة وعندمـا يتـحـقـق لهـا ذلك فـإنهـا تتنازل عـن المطالبـة بالديمقراطيـة، وناهيك عن ذلك فإن جمـيع القبائل لا تؤمن بمبـدأ المساواة الذي يمثل عماد النظام الديمقراطي، فهي ترفض مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة.

تتحقق مصالح شيوخ القبائل في ظل حالة عدم الاستقرار السياسي، وتتحقق مصالح النخبة الحـاكمة في ظل عدم الاستقرار الاجتماعي، فعـمل شيوخ القبائل على توتيـر العلاقة بـين القوى السيـاسيـة، وتكريس حالة من عـدم الاستـقرار السياسي، وعمل النظام على توتير العلاقـة بين القبائل، وبالتالي فقد عمل النظام

على عدم استكمال بناء الأمة، وعمل شيوخ القبائل أيضاً على عدم استكمال بناء الدولة، فشيوخ القبائل الذين يحتلون مواقع في أجهزة الدولة يسيرونها حسب التوجهات والعلاقات القرابية والقبلية التقليدية، وليس حسب قيم وتوجهات المؤسسات الرسمية.

لقد تجلَّى واضحاً أن المشاركة السياسية للمواطن في المناطق القبلية هي في الغالب مشاركة تابعة، وليست مشاركة مستقلة قائمة على الإرادة الحرة، فالناخب لا يصوت لبرنامج سياسي، ولا يصوت لتوجه اقتصادي، بل يصوت لأفراد، وهذا لا ينطبق على الانتخابات البرلمانية فقط، بل يشمل الانتخابات الرئاسية والمحلية، بل وينسحب على تعامل الأفراد مع الحكومة والدولة، الأمر الذي أضفى طابعاً بترومنيالياً على النظام السياسي. لقد شجع النظام على تنامي ظاهرة الشخصنة، وتعويق مؤسسة الدولة، فعندما يرتبط المواطنون بالمؤسسات لا بالأفراد، ويتم مؤسسة الدولة وفصل السلطة عن الأشخاص الذين يمارسونها، فإن ذلك يمثل تهيئة للشروط الملائمة لإعمال مبدأ التداول السلمي للسلطة، وخطوة أولى باتجاهها، وهو ما لا يرغب فيه الأشخاص الذين يحتلون مواقع السلطة في دولة النخبة!

إن القوة السياسية التي تتمتع بها القبائل ليست نتيجة لقوة التنظيمات القبلية، بل ترجع في المقام الأول إلى ضعف الدولة، ومدى تشجيع النخبة السياسية الحاكمة للدور السياسي للقبيلة، فالدور السياسي للقبائل يتناسب عكسياً مع قوة الدولة، وقد عملت النخبة السياسية الحاكمة على إضعاف البنية المؤسسية للدولة، ومنحت شيوخ القبائل بعض وظائفها بشكل رسمي وقانوني، وبشكل غير رسمي، وبالتالي فإن الدور السياسي للقبيلة هو في الحقيقة دور سياسي لشيوخ القبائل، ففي ظل العلاقات الزبائنية فإن الذي يمارس الدور السياسي هو الشيخ، أما أفراد القبيلة فإنهم مجرد أتباع.

ترتب على الدور السياسي لشيوخ القبائل كبح اندماج المواطنين في العمل السياسي عموماً وفي الحركات الاجتماعية الضاغطة على الحكومة لإجراء إصلاحات على النظام السياسي، وتولد ما يمكن تسميته بنظام الالتزام السياسي، وخضوع المواطن إلى قمع مُركَّب، قمع سياسي تمارسه عليه الدولة، وقمع اجتماعي تمارسه عليه النخبة القبلية، فقد قال أحد الذين تمت مقابلتهم في

أبين، أن هناك بعض القبـائل تفرض أتاوات على سياراته التي تنقل الـبضائع بين المحـافظات، وهناك سـجون للمـشـايخ، وعندمـا يشتكـي المواطنون للدولة، من الجور الـذي يمارسه عليـهم شيـوخ القبـائل، فإن الدولة لا تفـعل شيـئاً حـيال المشـائخ، لأن النخـبة الحـاكـمـة لا تريد أن تضعـف هيبـتـهم وسـيطرتهم على أتباعهم[1].

ومن هنا تتبـاين الأدوار السياسـية للقبـائل حسب تباين المـنافع التي تؤديها القبـيلة للسلطة والمخاطر التي تدرأها عـنها، فقـد اقتصـرت الأدوار السياسـية للقبـائل منذ قيام الثـورة حتى قيـام الوحدة، على قبـيلتي حاشد وبكيل، لأنـهـما اتحـادان قبليـان قـويان ومسلحـان، ويمتـهنان الحـرب، وبالتالي فـإن الأدوار السياسيـة التي منحتها الدولة لهذين الاتحـادين القبليين، تناسب طردياً مع مدى الدعم العسكري الذي وفرته للسـلطة خلال الحرب الملكية الجمهـورية في الفترة بين ١٩٦٢ – ١٩٧٠، والدعم العـسكري الـذي وفرته لـلسلطة في الشـمـال في حربيها مع السلطة في الشطر الجنوبي عـامي ١٩٧٢ و١٩٧٩، وفي حربها ضد الجبهـة الوطنية الديمقراطيـة خلال الفترة ١٩٧٩ – ١٩٨٢. ومنذ قـيام الوحدة عـمل جناح المؤتمر الشـعـبي العـام في السلطة على مـنح القـبائل الحـمـيـرية والمذحجية أدواراً سياسية لاحتـوائهم وكسب دعمهم الانتخابي خلال الانتخابات، سواء تلك التي في مـحافظات جنوب الشمـال، أو تلك التي في الجنوب والشرق، وقد عبر أحد المواطنين في حضرموت عن هذا التوجه عندما قال: إن القبيلي كان يشكل غراماً ومحارباً، أما الآن فيمثل صوتاً انتخابياً.

يؤدي الدور السـياسي للقـبيلة على المدى القـريب إلى الحفـاظ على السلطة، ولكنه يؤدي على المدى البـعيد إلى الإضرار بالوحـدة الوطنية. وهذا ما تم فـعلاً خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، فقـد ساهمت السلطة في إحياء العلاقات والروابط القبليـة في المناطق الجنوبية، وقـد استطاعت خلال الدورات الانتـخابية الماضـية الحصـول على الأغلبـية البـرلمانية عـبر هذه الآليـة، ولكن هؤلاء الذين دعمـوها انتخابياً هم الذين أعلنوا التمرد على الدولة، وطالبوا بالانفصال.

يرى المواطنون لاسيما في المناطق غير القـبلية أن المطلوب ليس إقصاء القبائل عن الميدان السياسي، ولا تجريدها من دورها السياسي، بل المطلوب هو ممارسة

---

(١) تشكل قضية مواطني الجعاشن نمطاً مثالياً لهذه العلاقة بين الدولة والمشائخ والمواطنين.

القبـائل لدورها السيـاسـي في إطار نظام سيـاسـي قائم على المواطنة المتـساوية ودولة القانـون، وفي ظل التعددية والـتنافس، فالآثار السلبـية للدور السـياسـي للنخبة القبلية لا يرجع إلى طبيعة البنية القبلية فحسب، بل يرجع في المقام الأول إلى قصور بـناء الدولة، وإلى طبيعة توجـهات النخبة الحـاكمة، وطبيعـة إدارتها للتنافس السياسي والآليات التي تعتـمدها لتنظيم الوصول إلى السلطة، فوصول النخبـة القبلية إلى السلطة لا يتم مـن خلال التنافس القائم على تكافـؤ الفرص، ناهيك عن أن كثيراً من مشائخ القبائل لا يمارسون أدوارهم السياسية من خلال مؤسـسات الدولـة، حيث منح النظام العـقال والأمناء سلطـة شخصـية وليـست مؤسـسيـة، لا توفر لهم الدولة مكاتب يمارسـون عملهم فـيهـا، وكذلك مـشائخ القبائل الذين منحـهم القانون سلطة الضبط القضائي، وبالتالـي فإن المسؤوليات التي منحت لهم لم تقابلـها آليات للمسـاءلة، الأمر الذي يخل بمبدأ «لا مسـؤولية دون مساءلة».

لذلك ينبـغي استكمـال بناء الدولة، واسـتكمال مـأسسـة السلطة السيـاسيـة وفصلهـا عن السلطة الاجتمـاعية: وفي هـذا المجال يجب أن يتم إلغاء مـصلحة شؤون القبـائل، فهي مؤسسـة غير دستـورية، وتتعارض مع مبـدأ المساواة بين المواطنين، وتمؤسس التمييز والتراتبيـة بينهم، فهي لا تتعامل مع المواطنين عامة، وإنما تتـعامل مع مـشائخ القـبائل فقـط، وتمنحهم امـتيازات لا يـحصل عليـها المواطنون الآخرون، ويجب أن يتم استكمال نشر مـؤسسات الدولة الرسمية على مسـتوى جـميع المديريات، وفي مـقدمهـا المحاكم، والنيـابات، مراكـز الشرطة، ومكاتب وزارة الأوقاف، لتقـوم بوظائفها من خلال مـوظفيها الرسمـيين، عوضاً عن أن تفـوضـهـا لمشائخ القـبائل، وإلى جـانب ذلك ينبغي إصـلاح نظام الإدارة العامة، بحـيث يتم تسهيل وصول المـواطنين إلى خدماتها، دونما حـاجة لوساطة ذوي النفوذ.

ينبغي إصلاح التـشريعات الانتخابيـة بما يدعم التعددية والتنافسـية، ويجعل النخبة القـبلية واحدة من نخب عديدة متنافـسة على السلطة السياسيـة، لا نخبة محتكرة للمـجال السياسي، فقـانون الانتخابات الحالية، هـو قانون يدعم احتكار النخبة القبلية لأصوات المواطنين، ولا يدعم تعددية وتنافسية النخب، لذلك ينبغي اعتماد نظام الانتخاب بالقائمة النسبية في الانتخابات البرلمانية والمحلية، فالنظام

الانتخابي القائم على الدوائر الصغيرة والفوز بالأغلبية النسبية هو نظام يقوم على احتكار المرشح لأصوات المواطنين، ذلك أن الصوت الأول للمواطن في المجتمع القبلي هو للشيخ، ومثل هذا يضر بالتعددية والتنافسية، وينبغي التحول إلى نظام يقوم على احتكار الناخب لصوته، لا على احتكار المرشح لصوت الناخب، وذلك من خلال نظام التمثيل النسبي والمفاضلة بين البرامج، إذ أن نظام الانتخاب الفردي في ظل ضعف مؤسسة الدولة وقوة علاقات الموالاة القبلية قد أدى إلى التحول إلى نظام الحزب الواحد على مستوى الواقع[١].

إن نظام الانتخابات المحلية يكرس علاقات الموالاة والتبعية الشخصية أكثر مما يكرس علاقة المواطنة والمشاركة الحقيقية للمواطنين، فقد صمم النظام الانتخابي لإدماج صغار المشايخ والعقال في النظام السياسي، لا لإشراك المواطنين، «فقد كان متوسط عدد الناخبين لكل عضو منتخب من أعضاء المجالس المحلية عام ٢٠٠٦ متدنياً جداً، حيث بلغ حوالي ١٣٠٠ ناخب لكل عضو منتخب»[٢]، لذلك يمكن التحول نحو الانتخاب بنظام القائمة على مستوى المديرية، عوضاً عن الانتخاب الفردي على مستوى المركز.

إن التوسع في نشر التعليم في المناطق الريفية، وتحسين نوعيته، يمثل شرطاً أساسياً من شروط التحول الاجتماعي في الريف، وما يترتب عليه من تحول في أشكال الوعي الاجتماعي والسياسي للسكان الريفيين، فالتعليم يشكل الآلية الأساسية للحراك الاجتماعي، إلى جانب ذلك ينبغي على الدولة أن تعمل على تحديث الاقتصاد الريفي، فالاقتصاد الريفي اليمني مازال اقتصاداً معيشياً تقليدياً traditional subsistence economy؛ وهو ما ساهم في استمرار الطابع الحربي للقبيلة، واعتمادها على اقتصاد الحرب كمصدر للحصول على الثروة، وسعي النخب القبلية الريفية للارتباط بالدولة، حيث باتت الدولة – ذات السمة الريعية – تشكل مصدراً أساسياً لوصول النخبة القبلية إلى الثروة؛ إذ أن تحويل القبيلة من قبيلة محاربة إلى قبيلة منتجة، يتطلب تطوير برامج التنمية الريفية، «وتحويل الفرد القبلي من محارب إلى فلاح، من خلال إقامة المشاريع المائية والزراعية، وحفر الآبار، وشق الطرق الريفية»[٣] التي تمكن السكان الريفيين من

(1) Sharif Ismail، op. sit، p. 28.

(2) IFES، Post-Election Report on the 2006 Presidential and Local Council Elections in Yemen، November 2006، P. 44.

(3) Daniel M. Corstange، op. sit، p. 126.

الوصول إلى الموارد والأسواق، لـتسويق منتجاتهم الزراعـية، فبســبب محدودية الموارد على المستوى المحلي، والافتـقار للإدارة المحلية الفاعلة أو الحكم المحلي الحقـيقي، فإن الصــراع على الموارد المحدودة يتركـز حول السيطرة أو التـأثير على الحكومــة المركـزية national government[١]، «فـفـي ظل هذا الوضـع فـإن الجميع يبحثون عن المال، والمال لدى النظام»[٢].

ولتـعزيز استـقلال السكـان الريفيين في المناطق القـبلية، فـإنه ينبغي تعـزيز منظمات المجتمع المدني في المناطق الريفية: فالسكان الريفيون خاضعون قسرياً للتنظيمات القبلية، ومن شأن وجود تنظيمـات مدنية إلى جانب التنظيمات القبلية تعـزيز التـعددية والتنافـسـية في الـريف، وتشكل المجالس المحـلية في حـال استقلالها عن الدولة واحدة من الآليات المؤسسية التي سوف تساهم في إضعاف الطابع العصبوي للبنى القبلية الريفية، وخلق التنافسية، لذلك بات من الضروري إصلاح نظام الحكم المحلي تشــريعياً ومؤسســياً، بما يعزز استقـلالية المجالس المحلية عـن الحكومة، ويمنحــها صلاحـيات أوسع في مــجال التنمـية الريفـية، وإدارة الشأن المحلي بكافة جوانبه.

(351) Daniel M. Corstange، op. sit، p.137.

(352) Ibid، p. 138.

المُلحقـــــــــات

الجداول الإحصائية للدراسة الميدانية

جدول رقم (1) هل تغير أسلوب اختيار مشائخ القبائل خلال العقود الماضية؟

الخيارات	من اجمالي المستجيبين %	صنعاء %	عمران %	حضرموت %	تعز %	أبين %	ذمار %	ذكور %	إناث %
نعم	37.5	40.5	35.7	20.0	38.8	56.3	33.8	39.9	31.4
لا	55.1	40.5	45.2	78.8	58.8	42.5	65.0	54.6	56.2
لا أعرف	7.5	19.0	19.0	1.3	2.5	1.3	1.3	5.5	12.4
إجمالي	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0

جدول رقم (2) هل هناك تأثير للدولة في عملية اختيار مشائخ القبائل؟

الخيارات	من اجمالي المستجيبين %	صنعاء %	عمران %	حضرموت %	تعز %	أبين %	ذمار %	ذكور %	إناث %
نعم	38.9	36.7	33.3	27.5	53.8	55.0	27.5	47.4	17.5
لا	51.6	46.8	35.7	67.5	43.8	43.8	72.5	45.4	67.2
لا أعرف	9.3	16.5	31.0	5.0	1.3	1.3	0	6.9	15.3
غير مبين	0.2	0	0	0	1.3	0	0	0.3	0
إجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

جدول رقم (3) من هو الأكثر سلطة في المنطقة؟

الخيارات	من اجمالي المستجيبين %	صنعاء %	عمران %	حضرموت %	تعز %	أبين %	ذمار %	ذكور %	إناث %
الشيخ	43.9	70.9	60.7	41.3	22.5	25.0	42.5	42.5	47.4
مدير المديرية	34.6	8.9	17.9	50.0	51.3	36.3	43.8	35.3	32.8
مدير الأمن	17.0	10.1	17.9	8.8	22.5	30.0	12.5	17.9	14.6
آخرون	4.3	8.9	3.6	0	3.8	8.8	1.3	4.0	5.1
غير مبين	0.2	1.3	0	0	0	0	0	0.3	0
إجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

جدول رقم (4) ما هي الجهة الأسهل في الوصول إليها؟									
الخيارات	من اجمالي المستجيبين %	صنعاء %	عمران %	حضرموت %	تعز %	أبين %	ذمار %	ذكور %	إناث %
القضاء الرسمي	11.2	5.1	14.3	8.8	21.3	25.0	16.3	9.2	16.1
التحكيم القبلي	87.4	94.9	81.0	91.3	72.5	72.5	82.5	89.9	81.0
غير مبين	1.4	0	4.8	0	6.3	2.5	1.3	0.9	2.9
إجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

جدول رقم (5) ما هي الجهة الأكثر إلزاماً في تنفيذ الأحكام؟									
الخيارات	من اجمالي المستجيبين %	صنعاء %	عمران %	حضرموت %	تعز %	أبين %	ذمار %	ذكور %	إناث %
القضاء الرسمي	18.8	30.4	28.6	53.8	56.3	28.8	35.0	16.8	24.1
التحكيم القبلي	78.7	67.1	69.0	46.3	40.0	70.0	65.0	80.9	73.0
غير مبين	2.5	2.5	2.4	0	3.8	1.3	0	2.3	2.9
إجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

جدول رقم (6) ما هي الجهة الأكثر عدلاً في التقاضي أمامها؟									
الخيارات	من اجمالي المستجيبين %	صنعاء %	عمران %	حضرموت %	تعز %	أبين %	ذمار %	ذكور %	إناث %
القضاء الرسمي	36.9	43.0	53.6	46.3	56.3	37.5	36.3	33.8	44.5
التحكيم القبلي	59.8	53.2	44.0	53.8	35.0	56.3	63.8	63.0	51.8
غير مبين	3.3	3.8	2.4	0	8.8	6.3	0	3.2	3.6
إجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

جدول رقم (7) ما هي الجهة الأكثر مساواة بين المتنازعين أثناء التقاضي؟

الخيارات	من اجمالي المستجيبين %	صنعاء %	عمران %	حضرموت %	تعز %	أبين %	ذمار %	ذكور %	إناث %
القضاء الرسمي	27.8	27.8	40.5	38.8	48.8	36.3	28.8	35.5	46.7
التحكيم القبلي	69.6	69.6	57.1	61.3	41.3	60.0	70.0	63.6	49.6
غير مبين	2.5	2.5	2.4	0	10.0	3.8	1.3	0.9	3.6
إجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

جدول رقم (8) ما هي الجهة التي تلجأ إليها في حالة وجود نزاع؟

الخيارات	من اجمالي المستجيبين %	صنعاء %	عمران %	حضرموت %	تعز %	أبين %	ذمار %	ذكور %	إناث %
الشرطة	23.6	7.6	20.2	30.0	31.3	21.3	31.3	23.7	23.4
الشيخ	47.4	77.2	48.8	53.8	30.0	40.0	35.0	47.1	48.2
العاقل	10.6	5.1	11.9	11.3	11.3	6.3	17.5	10.4	10.9
محكم	6.8	3.8	10.7	1.3	10.0	5.0	10.0	8.1	3.6
بعض كبار السن	6.8	2.5	2.4	3.8	12.5	13.8	6.3	6.4	8.0
المتعلمون	2.5	3.8	0	0	1.3	10.0	0	2.3	2.9
آخرون	0.8	0	1.2	0	2.5	1.3	0	1.2	0
لا أعرف	0.2	0	1.2	0	0	0	0	0	0.7
غير مبين	1.2	0	3.6	0	1.3	2.5	0	0.9	2.2
إجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

جدول رقم (9) كيف يتم تعيين مدراء المشروعات ومرافق التنمية المحلية في المنطقة؟

الخيارات	من اجمالي المستجيبين %	صنعاء %	عمران %	حضرموت %	تعز %	أبين %	ذمار %	ذكور %	إناث %
يتوافق عليه السكان المحليين	8.5	3.8	10.7	6.3	12.5	2.5	15.0	10.1	4.4
تعينهم السلطة التنفيذية	42.0	40.5	38.1	58.8	35.0	55.0	25.0	45.1	34.3
المجالس المحلية	29.4	24.1	8.3	20.0	41.3	32.5	51.3	27.7	33.6
العاملون في المشروع	8.1	16.5	11.9	12.5	3.8	3.8	0	4.3	17.5
يختارهم الشيخ	9.5	11.4	27.4	2.5	5.0	2.5	7.5	10.7	6.6
وفقاً لوجاهة الشخص	0.4	2.5	0	0	0	0	0	0.3	0.7
أخرى	0.8	0	0	0	2.5	2.5	0	1.2	0
لا أعرف	0.2	0	1.2	0	0	0	0	0	0.7
غير مبين	1.0	1.3	2.4	0	0	1.3	1.3	0.6	2.2
إجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

جدول رقم (10) في حال وجود خلاف حول تعيين مسؤولي التنمية المحلية، أي الأطراف يستطيع فرض رأيه؟

الخيارات	من اجمالي المستجيبين %	صنعاء %	عمران %	حضرموت %	تعز %	أبين %	ذمار %	ذكور %	إناث %
السكان المحليون	5.8	7.6	4.8	6.3	6.3	5.0	5.0	7.2	2.2
العاملون في المشروعات	3.3	5.1	8.3	3.8	0	1.3	1.3	2.6	5.1
السلطة التنفيذية	49.0	26.6	41.7	55.0	55.0	65.0	51.3	52.9	39.4
الشيخ	24.2	54.4	36.9	15.0	7.5	12.5	18.8	24.6	23.4
المجالس المحلية	14.9	6.3	3.6	20.0	26.3	10.0	23.8	10.7	25.5
أخرى	2.1	0	2.4	0	5.0	5.0	0	1.7	2.9
لا أعرف	0.2	0	1.2	0	0	0	0	0	0.7
غير مبين	0.4	0	1.2	0	0	1.3	0	0.3	0.7
إجمالي	99.8	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

جدول رقم (11) متى تكون استجابة المواطنين للحملات الوطنية أكبر؟

الخيارات	من اجمالي المستجيبين %	صنعاء %	عمران %	حضرموت %	تعز %	أبين %	ذمار %	ذكور %	إناث %
التعامل مع المواطنين مباشرة	57.3	57.0	69.0	52.5	56.3	41.3	67.5	54.9	63.5
عندما يدعمهم مدير المديرية	5.6	2.5	2.4	3.8	8.8	12.5	3.8	4.6	8.0
عندما تدعهم السلطة المحلية	11.2	2.5	3.6	18.8	8.8	28.8	5.0	11.3	10.9
عندما يدعمهم الشيخ	18.8	27.8	19.0	25.0	12.5	11.3	17.5	22.0	10.9
عندما يعلنوا في الجامع	3.9	6.3	2.4	0	5.0	5.0	5.0	3.8	4.4
عندما يدعمها الإعلام	1.4	1.3	0	0	5.0	1.3	1.3	1.7	0.7
أخرى	0.8	0	2.4	0	2.5	0	0	1.2	0
غير مبين	0.8	2.5	1.2	0	1.3	0	0	0.6	1.5
إجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

جدول رقم (12) ما هي محصلة تأثير القبيلة على عملية بناء الدولة وأدائها لوظائفها؟

الخيارات	من اجمالي المستجيبين %	صنعاء %	عمران %	حضرموت %	تعز %	أبين %	ذمار %	ذكور %	إناث %
اخضعا لضغط المشايخ	46.6	48.1	42.9	15.0	58.8	62.5	52.5	54.0	27.7
حررها من ضغوط الخارج	9.1	20.3	16.7	1.3	6.3	7.5	2.5	11.0	4.4
عزز قدرتها على حفظ الأمن	34.4	25.3	35.7	73.8	22.5	18.8	30.0	29.8	46.0
حررها من ضغوط المعارضة	1.2	3.8	0	3.8	0	0	0	0.6	2.9
لم يؤد إلى أي تأثير	3.5	0	0	0	2.6	7.5	11.3	0.6	10.9
أخرى	1.4	0	0	0	3.8	2.5	2.5	1.2	2.2
لا أعرف	1.4	0	1.2	1.3	5.0	0	1.3	0.6	3.6
غير مبين	2.3	2.5	3.6	5.0	1.3	1.3	0	2.3	2.2
إجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

جدول رقم (13) هل للقبائل تأثير على اختيار المسؤولين وكبار الموظفين؟

الخيارات	من اجمالي المستجيبين %	صنعاء %	عمران %	حضرموت %	تعز %	أبين %	ذمار %	ذكور %	إناث %
نعم	59.4	53.2	52.4	41.3	65.0	76.3	68.8	65.0	45.3
لا	30.4	34.2	25.0	52.5	25.0	21.3	25.0	30.1	31.4
لا أعرف	9.7	11.4	22.6	6.3	10.0	1.3	6.3	4.3	23.4
غير مبين	0.4	1.3	0	0	0	1.3	0	0.6	0
إجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

جدول رقم (14) ما هي الجوانب السلبية لتمسك المواطنين بانتماءاتهم القبلية؟

الخيارات	من اجمالي المستجيبين %	صنعاء %	عمران %	حضرموت %	تعز %	أبين %	ذمار %	ذكور %	إناث %
انتشار ظاهرة الثأر	31.3	30.0	17.6	24.5	28.6	31.3	56.0	32.9	26.7
التمييز بين المواطنين	30.0	28.0	23.5	30.6	33.9	42.2	18.0	27.8	36.0
انتشار ظاهرة التقطع	6.6	12.0	9.8	2.0	3.6	9.4	2.0	8.5	1.2
انتشار ظاهرة الاختطاف	3.4	2.0	9.8	2.0	3.6	1.6	2.0	3.4	3.5
تنامي العنف الانتخابي	12.8	16.0	17.6	10.2	12.5	10.9	10.0	10.7	18.6
الافلات من العقاب	4.7	4.0	9.8	6.1	5.4	1.6	2.0	4.3	5.8
انتشار المحسوبية	8.4	4.0	5.9	24.5	10.7	1.6	6.0	9.0	7.0
أخرى	1.9	2.0	5.9	0	1.8	1.6	0	2.1	1.2
غير مبين	0.9	2.0	0	0	0	0	4.0	1.3	0
إجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

جدول رقم (15) ما هو مصدر سلطة شيخ القبيلة؟									
الخيارات	من اجمالي المستجيبين %	صنعاء %	عمران %	حضرموت %	تعز %	أبين %	ذمار %	ذكور %	إناث %
مساندة أفراد القبيلة	31.9	44.3	39.3	25.0	13.8	28.8	40.0	36.4	20.4
دعم الدولة	26.3	27.8	31.0	11.3	25.0	33.8	28.8	25.7	27.7
سماته الشخصية	36.0	22.8	26.2	63.8	48.8	33.8	21.3	32.1	46.0
غياب النظام والقانون	4.1	3.8	2.4	0	8.8	2.5	7.5	4.6	2.9
أخرى	1.2	0	0	0	3.8	1.3	2.5	1.2	1.5
لا أعرف	0.2	0	1.2	0	0	0	0	0	0.7
غير مبين	0.2	1.3	0	0	0	0	0	0	0.7
إجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

جدول رقم (16) مk هي الجهة الأقل كلفة في التقاضي أمامها؟									
الخيارات	من اجمالي المستجيبين %	صنعاء %	عمران %	حضرموت %	تعز %	أبين %	ذمار %	ذكور %	إناث %
القضاء الرسمي	18.8	16.5	23.8	6.3	27.5	18.8	20.0	16.8	24.1
التحكيم القبلي	78.7	82.3	73.8	93.8	68.8	73.8	80.0	80.9	73.0
غير مبين	2.5	1.3	2.4	0	3.8	7.5	0	2.3	2.9
إجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

جدول رقم (17) ما هي الجهة الأسرع في اصدار أحكامها؟									
الخيارات	من اجمالي المستجيبين %	صنعاء %	عمران %	حضرموت %	تعز %	أبين %	ذمار %	ذكور %	إناث %
القضاء الرسمي	12.8	13.9	17.9	7.5	2205	18.8	7.5	7.5	26.3
التحكيم القبلي	86.1	84.8	79.8	92.5	76.3	73.8	92.5	92.2	70.8
غير مبين	1.0	1.3	2.4	0	1.3	7.5	0	0.3	2.9
إجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

جدول رقم (18) من هو المرشح الأكثر قدرة على جذب أصوات المواطنين في الانتخابات؟

الخيارات	من اجمالي المستجيبين %	صنعاء %	عمران %	حضرموت %	تعز %	أبين %	ذمار %	ذكور %	إناث %
مسؤول حكومي كبير	25.7	32.9	28.6	26.3	27.5	26.3	12.5	23.4	31.4
تاجر	12.2	12.7	7.1	2.5	22.5	23.8	5.0	15.0	5.1
شيخ	24.0	25.3	34.5	25.0	12.5	13.8	32.5	22.8	27.0
مثقف	19.7	7.6	8.3	31.3	18.8	25.0	27.5	21.1	16.1
عالم دين	13.0	19.0	19.0	12.5	8.8	5.0	13.8	14.2	10.2
صاحب الأخلاق والشخصية القوية	3.5	2.5	1.2	2.5	7.5	1.3	6.3	2.0	7.3
آخرون	1.7	0	0	0	2.5	5.0	2.5	1.4	2.2
غير مبين	0.2	0	1.2	0	0	0	0	0	0.7
إجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

جدول رقم (19) هل أنت راضٍ عن تمثيل قبيلتك أو منطقتك في الدولة؟

الخيارات	من اجمالي المستجيبين %	صنعاء %	عمران %	حضرموت %	تعز %	أبين %	ذمار %	ذكور %	إناث %
نعم	39.3	39.2	28.6	63.8	38.8	23.8	42.5	37.9	43.1
لا	51.1	44.3	50.0	28.8	58.8	71.3	53.8	56.6	37.2
لا أعرف	8.1	11.4	20.2	7.5	1.3	3.8	3.8	4.6	16.8
غير مبين	1.4	5.1	1.2	0	1.3	1.3	0	0.9	2.9
إجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

جدول رقم (20) أي المؤسسات أكثر قدرة على تحقيق مصالح المواطنين؟

الخيارات	من اجمالي المستجيبين %	صنعاء %	عمران %	حضرموت %	تعز %	أبين %	ذمار %	ذكور %	إناث %
الأحزاب السياسية	10.6	10.1	15.5	2.5	7.5	12.5	15.0	13.0	4.4
القبائل	14.5	24.1	25.0	6.3	8.8	10.0	12.5	14.7	13.9
المجالس المحلية	30.4	27.8	26.2	40.0	36.3	22.5	30.0	29.8	32.1
منظمات المجتمع المدني	11.2	8.9	2.4	11.3	15.0	22.5	7.5	9.2	16.1
الحكومة	28.4	26.6	27.4	37.5	25.0	25.0	28.8	27.5	30.7
لا واحدة من هذه المؤسسات	3.1	0	2.4	1.3	3.8	7.5	3.8	4.0	0.7
لا أعرف	0.6	0	1.2	0	2.5	0	0	0.3	1.5
أخرى	0.8	1.3	0	0	1.3	0	2.5	0.9	0.7
غير مبين	0.4	1.3	0	1.3	0	0	0	0.6	0
إجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

جدول رقم (21) من أكثر تمثيلاً لمصالح المواطنين أمام الحكومة؟

الخيارات	من اجمالي المستجيبين %	صنعاء %	عمران %	حضرموت %	تعز %	أبين %	ذمار %	ذكور %	إناث %
شيوخ القبائل	28.4	32.9	40.5	32.5	23.8	18.8	21.3	27.5	30.7
المتعلمون	27.3	29.1	29.8	16.3	23.8	40.0	25.0	32.4	14.6
المسؤولون المنتمون للمنطقة	36.0	26.6	25.0	50.0	40.0	35.0	40.0	32.4	45.3
أعضاء المجالس المحلية	5.0	3.8	1.2	1.3	8.8	3.8	11.3	4.9	5.1
آخرون	2.7	5.1	2.4	0	3.8	2.5	2.5	2.9	2.2
لا أعرف	0.2	0	1.2	0	0	0	0	0	0.7
غير مبين	0.4	2.5	0	0	0	0	0	0	1.5
إجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

جدول رقم (22) لمن يكون ولاء المسؤول الحكومي الذي ينتمي إلى قبيلة كبيرة؟

الخيارات	من اجمالي المستجيبين %	صنعاء %	عمران %	حضرموت %	تعز %	أبين %	ذمار %	ذكور %	إناث %
القبيلة	37.7	41.8	32.1	22.5	43.8	52.5	33.8	40.8	29.9
الدولة	31.1	36.7	41.7	17.5	27.5	23.8	38.8	34.1	23.4
يوازن بين الطرفين	28.8	17.7	21.4	60.0	23.8	22.5	27.5	23.4	42.3
أخرى	1.7	2.5	3.6	0	3.8	0	0	1.4	2.2
لا أعرف	0.4	1.3	1.2	0	0	0	0	0	1.5
غير مبين	0.4	0	0	0	1.3	1.3	0	0.3	0.7
إجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

جدول رقم (23) ما هي المصلحة التي يغلبها المشائخ الذين يشغلون مواقع السلطة في أجهزة صناعة القرار؟

الخيارات	من اجمالي المستجيبين %	صنعاء %	عمران %	حضرموت %	تعز %	أبين %	ذمار %	ذكور %	إناث %
المصلحة العامة	23.6	13.9	9.5	56.3	31.3	10.0	21.3	18.2	37.2
مصالحهم الخاصة	54.7	69.6	76.2	16.3	40.0	63.8	61.3	60.7	39.4
مصالح القبيلة	20.3	11.4	11.9	27.5	28.0	25.0	17.5	20.2	20.4
وسط	1.0	5.1	1.2	0	0	0	0	0.6	2.2
قوة التأثير	0.2	0	0	0	0	1.3	0	0.3	0
لا أعرف	0.2	0	1.2	0	0	0	0	0	0.7
إجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

جدول رقم (24) ما تأثير البنية القبلية على قدرة الدولة على تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص؟

الخيارات	من اجمالي المستجيبين %	صنعاء %	عمران %	حضرموت %	تعز %	أبين %	ذمار %	ذكور %	إناث %
عززها	22.6	17.7	10.7	43.8	21.3	10.0	32.5	19.9	29.2
أضعفها	46.8	48.1	58.3	28.8	53.8	56.3	35.0	53.8	29.2
لم يؤد إلى تغيير	20.1	21.5	21.4	16.3	12.5	28.8	20.0	16.2	29.9
لا أعرف	8.5	8.9	6.0	11.3	10.0	2.5	12.5	8.4	8.8
غير مبين	2.1	3.8	3.6	0	2.5	2.5	0	1.7	2.9
إجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

جدول رقم (25) ما تأثير البنية القبلية على التزام الدولة بالتوزيع العادق لمشاريع التنمية؟

الخيارات	من اجمالي المستجيبين %	صنعاء %	عمران %	حضرموت %	تعز %	أبين %	ذمار %	ذكور %	إناث %
عززها	26.9	21.5	10.7	55.0	21.3	18.8	35.0	24.0	34.3
أضعفها	44.7	49.4	57.1	26.3	50.0	46.3	38.8	53.5	22.6
لم يؤد إلى تغيير	20.5	21.5	25.0	10.0	17.5	27.5	21.3	15.3	33.6
لا أعرف	6.4	6.3	4.8	8.8	10.0	3.8	5.0	6.1	7.3
غير مبين	1.4	1.3	2.4	0	1.3	3.8	0	1.2	2.2
إجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

جدول رقم (26) ما تأثير البنية القبلية على قدرة الدولة على تعيين المسؤولين على أساس الكفاءة؟

الخيارات	من اجمالي المستجيبين %	صنعاء %	عمران %	حضرموت %	تعز %	أبين %	ذمار %	ذكور %	إناث %
عززها	23.0	16.5	9.5	55.0	17.5	17.5	22.5	18.2	35.0
أضعفها	49.7	60.8	59.5	27.5	52.5	55.0	42.5	59.5	24.8
لم يؤد إلى تغيير	17.2	17.7	23.8	8.8	15.0	17.5	20.0	11.6	31.4
لا أعرف	8.3	3.8	4.8	8.8	11.3	6.3	15.0	9.0	6.6
غير مبين	1.9	1.3	2.4	0	3.8	3.8	0	1.7	2.2
إجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

جدول رقم (27) هل أثرت البنية القبلية سلباً على المساواة بين الرجال والنساء؟									
الخيارات	من اجمالي المستجيبين %	صنعاء %	عمران %	حضرموت %	تعز %	أبين %	ذمار %	ذكور %	إناث %
نعم	55.7	36.7	23.8	76.3	68.8	71.3	58.8	51.4	66.4
لا	38.5	51.9	59.5	22.5	28.8	27.5	40.0	44.2	24.1
لا أعرف	3.7	5.1	13.1	1.3	1.3	0	1.3	2.6	6.6
غير مبين	2.1	6.3	3.6	0	1.3	1.3	0	1.7	2.9
إجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

جدول رقم (28) ما مدى استفادة أو خسارة النساء من استمرار قوة الثقافة القبلية؟									
الخيارات	من اجمالي المستجيبين %	صنعاء %	عمران %	حضرموت %	تعز %	أبين %	ذمار %	ذكور %	إناث %
مستفيدة	23.4	34.2	28.6	28.8	21.3	3.8	23.8	24.3	21.2
مستفيدة إلى حد ما	21.3	30.4	34.5	23.8	12.5	6.3	20.0	21.4	21.2
خاسرة	40.4	20.3	22.6	36.3	53.8	75.0	35.0	41.3	38.0
خاسرة إلى حد ما	10.8	11.4	7.1	10.0	7.5	12.5	16.3	9.5	13.9
لا أعرف	2.9	2.5	3.6	1.3	3.8	1.3	5.0	2.3	4.4
غير مبين	1.2	1.3	3.6	0	1.3	1.3	0	1.2	1.5
إجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

جدول رقم (29) ما مدى استفادة أو خسارة الشباب من استمرار قوة الثقافة القبلية؟									
الخيارات	من اجمالي المستجيبين %	صنعاء %	عمران %	حضرموت %	تعز %	أبين %	ذمار %	ذكور %	إناث %
مستفيدون	29.6	32.9	32.1	38.8	27.5	17.5	28.8	28.9	31.4
مستفيدون إلى حد ما	26.9	40.5	38.1	25.5	16.3	6.3	35.0	28.3	23.4
خاسرون	30.2	16.5	15.5	27.5	40.0	58.8	23.8	31.2	27.7
خاسرون إلى حد ما	9.7	7.6	7.1	8.8	10.0	16.3	8.8	9.2	10.9
لا أعرف	2.1	0	3.6	0	5.0	0	3.8	1.2	4.4
غير مبين	1.4	2.5	3.6	0	1.3	1.3	0	1.2	2.2
إجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

جدول رقم (30) ما مدى استفادة أو خسارة الشيوخ من استمرار قوة الثقافة القبلية؟

الخيارات	من اجمالي المستجيبين %	صنعاء %	عمران %	حضرموت %	تعز %	أبين %	ذمار %	ذكور %	إناث %
مستفيدون	88.8	83.5	77.4	95.0	90.0	91.3	96.3	92.8	78.8
مستفيدون إلى حد ما	5.4	10.1	8.3	2.5	3.8	5.0	2.5	3.5	10.2
خاسرون	1.7	2.5	2.4	0	2.5	1.3	1.3	1.7	1.5
خاسرون إلى حد ما	0.8	0	2.4	0	2.5	0	0	0.3	2.2
لا أعرف	1.9	1.3	4.8	2.5	1.3	1.3	0	0.9	4.4
غير مبين	1.4	2.5	4.8	0	0	1.3	0	0.9	2.9
إجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

جدول رقم (31) ما مدى استفادة أو خسارة المهمشين من استمرار قوة الثقافة القبلية؟

الخيارات	من اجمالي المستجيبين %	صنعاء %	عمران %	حضرموت %	تعز %	أبين %	ذمار %	ذكور %	إناث %
مستفيدون	13.3	22.8	25.0	12.5	10.0	1.3	7.5	16.2	5.8
مستفيدون إلى حد ما	12.8	20.3	14.3	20.0	5.0	5.0	12.5	13.6	10.9
خاسرون	51.3	25.3	31.0	57.5	53.8	83.8	57.5	52.9	47.4
خاسرون إلى حد ما	14.9	17.7	19.0	6.3	23.8	6.3	16.3	13.6	18.2
لا أعرف	5.8	8.9	6.0	3.8	7.5	2.5	6.3	2.9	13.1
غير مبين	1.9	5.1	4.8	0	0	1.3	0	0.9	4.4
إجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

جدول رقم (32) ما مدى استفادة أو خسارة المتعلمين من استمرار قوة الثقافة القبلية؟

الخيارات	من اجمالي المستجيبين %	صنعاء %	عمران %	حضرموت %	تعز %	أبين %	ذمار %	ذكور %	إناث %
مستفيدون	26.1	20.3	26.2	36.3	32.5	16.3	25.0	25.4	27.7
مستفيدون إلى حد ما	30.6	57.0	40.5	20.0	18.8	13.8	33.8	31.5	28.5
خاسرون	29.4	8.9	13.1	33.8	28.8	65.0	27.5	29.8	28.5
خاسرون إلى حد ما	8.7	10.1	11.9	8.8	10.0	3.8	7.5	9.5	6.6
لا أعرف	2.7	1.3	3.6	0	6.3	0	5.0	1.4	5.8
غير مبين	2.5	2.5	4.8	1.3	3.8	1.3	1.3	2.3	2.9
إجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

جدول رقم (33) ما تأثير الثقافة القبلية على حق المرأة في التعليم؟									
الخيارات	من اجمالي المستجيبين %	صنعاء %	عمران %	حضرموت %	تعز %	أبين %	ذمار %	ذكور %	إناث %
عززها	35.4	31.6	33.3	6.3	53.8	60.0	27.5	28.3	53.3
أضعفها	16.8	20.3	13.1	15.0	15.0	18.8	18.8	19.1	10.9
لم يؤد إلى تغيير	44.7	46.8	44.0	76.3	28.8	20.0	52.5	50.0	31.4
لا أعرف	2.1	1.3	4.8	2.5	2.5	0	1.3	2.0	2.2
غير مبين	1.0	0	4.8	0	0	1.3	0	0.6	2.2
إجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

جدول رقم (34) ما تأثير الثقافة القبلية على حقوق المرأة في اختيار الزوج؟									
الخيارات	من اجمالي المستجيبين %	صنعاء %	عمران %	حضرموت %	تعز %	أبين %	ذمار %	ذكور %	إناث %
سلبي جداً	38.5	43.0	35.7	12.5	48.8	51.3	40.0	30.3	59.1
سلبي	17.2	21.5	16.7	21.3	16.3	17.5	10.0	19.1	12.4
سلبي إلى حد ما	42.7	35.4	40.5	66.3	35.0	28.8	50.0	49.1	26.3
غير مبين	1.7	0	7.1	0	0	2.5	0	1.4	2.2
إجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

جدول رقم (35) ما تأثير الثقافة القبلية على حق المرأة في العمل؟									
الخيارات	من اجمالي المستجيبين %	صنعاء %	عمران %	حضرموت %	تعز %	أبين %	ذمار %	ذكور %	إناث %
سلبي جداً	40.2	38.0	33.3	18.8	55.0	60.0	36.3	34.7	54.0
سلبي	24.6	22.8	26.2	35.0	21.3	21.3	21.3	25.7	21.9
سلبي إلى حد ما	34.2	39.2	35.7	46.3	23.8	17.5	42.5	38.7	22.6
غير مبين	1.0	0	4.8	0	0	1.3	0	0.9	1.5
إجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

جدول رقم (36) ما تأثير الثقافة القبلية على حقوق المرأة في المشاركة في الانتخابات؟									
الخيارات	من اجمالي المستجيبين %	صنعاء %	عمران %	حضرموت %	تعز %	أبين %	ذمار %	ذكور %	إناث %
سلبي جداً	23.0	32.9	33.3	3.8	27.5	25.0	15.0	14.2	45.3
سلبي	12.8	15.2	11.9	6.3	13.8	16.3	13.8	12.4	13.9
سلبي إلى حد ما	61.5	48.1	50.0	88.8	56.3	56.3	70.0	70.5	38.7
غير مبين	2.7	3.8	4.8	1.3	2.5	2.5	1.3	2.9	2.2
إجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

جدول رقم (37) ما تأثير الثقافة القبلية على حقوق المرأة في اتخاذ القرار؟									
الخيارات	من اجمالي المستجيبين %	صنعاء %	عمران %	حضرموت %	تعز %	أبين %	ذمار %	ذكور %	إناث %
سلبي جداً	7.2	7.6	6.0	2.5	17.5	3.8	6.3	2.6	19.0
سلبي	4.1	0	0	0	8.8	8.8	7.5	0.6	13.1
سلبي إلى حد ما	4.6	0	0	0	2.5	12.5	12.5	0.6	14.6
غير مبين	84.1	92.4	94.0	97.5	71.3	75.0	73.8	96.2	53.3
إجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

جدول رقم (38) ما تأثير الثقافة القبلية على حقوق المرأة في الميراث والوصول إلى الموارد؟									
الخيارات	من اجمالي المستجيبين %	صنعاء %	عمران %	حضرموت %	تعز %	أبين %	ذمار %	ذكور %	إناث %
سلبي جداً	13.7	13.9	20.2	5.0	21.3	7.5	13.8	2.6	41.6
سلبي	4.3	1.3	0	1.3	8.8	8.8	6.3	1.7	10.9
سلبي إلى حد ما	7.2	7.6	1.2	13.8	1.3	13.8	6.3	3.2	17.5
غير مبين	74.7	77.2	78.6	80.0	68.8	70.0	73.8	92.5	29.9
إجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

جدول رقم (39) ما تأثير الثقافة القبلية على حقوق المرأة في الجوانب التنموية؟									
الخيارات	من اجمالي المستجيبين %	صنعاء %	عمران %	حضرموت %	تعز %	أبين %	ذمار %	ذكور %	إناث %
سلبي جداً	3.9	3.8	2.4	0	8.8	1.3	7.5	1.2	10.9
سلبي	4.1	0	0	0	6.3	8.8	10.0	0.3	13.9
سلبي إلى حد ما	2.7	0	0	1.3	1.3	11.3	2.5	0	9.5
غير مبين	89.2	96.2	97.6	98.8	83.8	78.8	80.0	98.6	65.7
إجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

جدول رقم (40) ما تأثير البنية القبلية على الديمقراطية؟									
الخيارات	من اجمالي المستجيبين %	صنعاء %	عمران %	حضرموت %	تعز %	أبين %	ذمار %	ذكور %	إناث %
معيقة	45.1	41.8	26.2	26.3	52.5	77.5	47.5	46.2	42.3
داعمة	49.3	51.9	66.7	68.8	38.8	16.3	52.5	49.4	48.9
عززت قوة الشيوخ	0.6	2.5	102	0	0	0	0	0.3	1.5
أوجدت ديمقراطية شكلية	2.3	1.3	1.2	0	6.3	5.0	0	1.2	5.1
لا أعرف	1.2	2.5	2.4	0	2.5	0	0	0.9	2.2
غير مبين	1.4	0	2.4	5.0	0	1.3	0	2.0	0
إجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

جدول رقم (41) ما هي الجوانب الايجابية للتمسك بالانتماءات القبلية؟									
الخيارات	من اجمالي المستجيبين %	صنعاء %	عمران %	حضرموت %	تعز %	أبين %	ذمار %	ذكور %	إناث %
تحصل منطقتهم على مشاريع أكثر من غيرها	28.7	30.5	19.0	22.6	37.1	40.6	32.7	31.1	22.7
التضامن بين السكان المحليين	26.7	25.4	39.7	25.8	17.1	31.3	16.3	29.7	19.3
حماية حقوق الأفراد	40.7	40.7	41.3	48.4	34.3	25.0	44.9	36.3	51.1
أخرى	3.0	1.7	0	3.2	8.6	3.1	4.1	1.9	5.7
غير مبين	1.0	1.7	0	0	2.9	0	2.0	0.9	1.1
إجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

جدول رقم (42) ما تأثير البنية القبلية على الاستقرار السياسي والاجتماعي؟									
الخيارات	من اجمالي المستجيبين %	صنعاء %	عمران %	حضرموت %	تعز %	أبين %	ذمار %	ذكور %	إناث %
عززه	39.1	36.7	38.1	48.8	32.5	23.8	55.0	38.7	40.1
أضعفه	41.2	49.4	39.3	23.8	52.5	56.3	26.3	46.2	28.5
لم يؤد إلى تغيير	13.9	7.6	19.0	15.0	7.5	17.5	16.3	10.7	21.9
لا أعرف	4.6	5.1	1.2	12.5	6.3	0	2.5	3.5	7.3
غير مبين	1.2	1.3	2.4	0	1.3	2.5	0	0.9	2.2
إجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

قائمة مراجع باللغة العربية والمترجمة إليها

- أباظة، فاروق عثمان، الحكم العثماني في اليمن (١٨٧٢ – ١٩١٨)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، (١٩٨٦).
- إبراهيم، سعد الدين (محرر)، «المجتمع والدولة في الوطن العربي»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت (١٩٨٨).
- ابن خلدون، عبد الرحمن، مقدمة ابن خلدون، دار العقيدة، الاسكندرية، (٢٠٠٨).
- أبو غانم، فضل علي أحمد، «البنية القبلية في اليمن بين الاستمرار والتغير»، مطبعة الكاتب العربي، دمشق، (١٩٨٥).
- أبو لحوم، سنان، اليمن: حقائق ووثائق عشتها، (أربعة أجزاء)، مؤسسة العفيف الثقافية، صنعاء، الطبعة الثانية، (٢٠٠٦).
- الأحمر، عبدالله بن حسين، «برنامج للعمل الوطني وإصلاح الحكم»، الشركة اليمنية للطباعة والنشر، صنعاء، (١٩٧٣).
- الأحمر، عبدالله بن حسين، مذكرات الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر: قضايا ومواقف، دار الأفاق للطباعة والنشر، صنعاء، الطبعة الأولى، (٢٠٠٧).
- أسون، بول لوران، مدرسة فرانكفورت، ترجمة سعاد حرب، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، (١٩٩٠).
- الأشول، ناجي، الجيش والحركة الوطنية: دراسة تاريخية عسكرية، مطابع الشؤون العامة والتوجيه المعنوي للقوات المسلحة، صنعاء، (١٩٨٥).
- الأكوع، محمد بن علي، اليمن الخضراء مهد الحضارة، مطبعة السعادة، القاهرة، الطبعة الأولى، (١٩٧١).
- الأمل، عدن، العدد (١٦)، ١٩ سبتمبر ١٩٦٥.
- الأمل، عدن، عدد (٥٥)، ١٠ يوليو ١٩٦٦.
- أوبلانس، أدجار، اليمن: الثورة والحرب حتى عام ١٩٧٠، ترجمة عبد الخالق محمد لاشيد، دار الرقي، بيروت، الطبعة الأولى، (١٩٨٥).
- بافقيه، محمد عبدالقادر، «العربية السعيدة»، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، (١٩٨٧).
- بامطرف، محمد عبدالقادر، الإقطاعيون كانوا هنا، دار الهمداني، عدن، (١٩٨٣).
- البردوني، عبدالله، الثقافة والثورة في اليمن، مطبعة الكاتب العربي، دمشق، (١٩٩١).

- بوردو، جورج، الدولة، ترجمة سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، (١٩٨٥).
- بولنتزاس، نيكوس، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية، ترجمة عادل غنيم، دار ابن خلدون، بيروت، الطبعة الثانية، (١٩٨٣).
- التليلي، البشير، البداوة المطاردة: ملاحظات أولية للبحث في اثر فعل الحداثة في البداوة، مجلة إضافات، بيروت، العدد الثاني، (ربيع ٢٠٠٨).
- جاكوبي، راسل، «نهاية اليوتوبيا: السياسة والثقافة في زمن اللامبالاة»، ترجمة فاروق عبدالقادر، سلسلة كتاب عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد (٢٦٩)، (مايو ٢٠٠١).
- الجرافي، عبدالله عبدالكريم، (د. ت)، المقتطف من تاريخ اليمن، منشورات العصر الحديث، بيروت، ط٢.
- جرامشي، أنطونيو، كراسات السجن، ترجمة عادل غنيم، دار المستقبل العربي، بيروت، (١٩٩٤).
- جلوبوفسكايا، إيلينا كرلفنا، الدولة والقبائل في شمال اليمن في العقدين السادس والسابع من القرن العشرين، ترجمة محمد عبد الواحد الميتمي، مجلة دراسات يمنية، صنعاء، العدد (٣١)، (١٩٨٨).
- جلوبوفسكايا، أيلينا، اختلاف القوى الاجتماعية في الحركة الجمهورية اليمنية في الفترة الأولى للثورة، ترجمة محمد علي البحر، مجلة دراسات يمنية، صنعاء، العدد (٢٩)، (١٩٨٧).
- الجناحي، سعيد، الحركة الوطنية اليمنية من الثورة إلى الوحدة، مركز الأمل للدراسات والنشر، عدن، الطبعة الأولى، (١٩٩٢).
- الجوهري، شاكر، «الصراع في عدن»، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط١، (١٩٩٢).
- جيرهولم، توماس، تكوين المجتمع التقليدي: العوامل الداخلية والخارجية، مجلة كلية الآداب، جامعة صنعاء، العدد (٧)، (١٩٨٧).
- الحداد، محمد يحيى، تاريخ اليمن السياسي، الجزء الثاني، منشورات المدينة، بيروت، الطبعة الرابعة، (١٩٨٦).
- حلاوة، كريم، إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، المجلد السابع والعشرون، العدد الثالث، (مارس ١٩٩٩).
- خصروف، محسن علي محسن، الجيش والتغير الاجتماعي في اليمن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، (١٩٩٢).
- داؤد، محمد سعيد، «التطور السياسي الأيديولوجي للجبهة القومية خلال فترة الكفاح المسلح»، مجلة سبأ. تصدر عن الجمعية التاريخية بكلية التربية جامعة عدن، العدد (٤)، (١٩٨٨).
- درش، بول، العامل القبلي في الأزمة اليمنية، في جمال سند السويدي، جمال سند السويدي

(محرر)، «حرب اليمن ١٩٩٤م: الأسباب والنتائج»، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ط١، (١٩٩٥).
– درش، بول، (د. ت)، القبيلة والديمقراطية في اليمن، ترجمة علوي السقاف، المركز الفرنسي للدراسات اليمنية، دار الأفاق، صنعاء.
– درويش، مديحة أحمد، النشاط الأمريكي في اليمن (١٩١٨ – ١٩٣٩)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، (٢٠٠٢).
– دورسكي، سوزان، «نساء عمران» في المعهد الأمريكي للدراسات اليمنية، "صورة المرأة اليمنية في الدراسات الغربية"، سلسلة الدراسات المترجمة (٢)، ترجمة أحمد جرادات، (١٩٩٧).
– الرميحي، محمد، «البحرين: مشكلات التغير السياسي والاجتماعي»، دار ابن خلدون، بيروت، الطبعة الأولى، (١٩٧٦).
– رودوكاناكيس، لينكولس، الحياة العامة للدول العربية الجنوبية، في ديتلف نيلسون وآخرون، التاريخ العربي القديم، ترجمة فؤاد حسنين علي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، (١٩٥٨).
– سالم، السيد مصطفى، تكوين اليمن الحديث: اليمن والإمام يحي، القاهرة، الطبعة الثانية، (١٩٧١).
– سالم، سيد مصطفى، «وثائق يمنية: دراسة وثائقية تاريخية»، القاهرة، المطبعة الفنية، (١٩٨٢).
– الشامي، أحمد، "رياح التغيير في اليمن"، مطبعة الكاتب العربي، دمشق، ط٢، (١٩٨٥).
– شرابي، هشام، البنية البطركية: بحث في المجتمع العربي المعاصر، دار الطليعة، بيروت، (١٩٨٧).
– شرابي، هشام، البنية البطركية: بحث في المجتمع العربي المعاصر، دار الطليعة، بيروت، (١٩٨٧).
– الشرجبي، عادل مجاهد، التحضر والبنية القبلية في اليمن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الآداب، القاهرة، (١٩٩١).
– الشرجبي، عادل مجاهد، الحركات الاجتماعية في اليمن: تحليل سوسيولوجي لفترة ما بعد ثورة ١٩٦٢، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، (١٩٩٧).
– الشرجبي، قائد أحمد نعمان، أنماط العلاقات بين القرية والدولة في المجتمع اليمني، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، القاهرة، (١٩٨٧).
– الشعيبي، محمد، عبدالناصر والفريق العمري: حديث أوجاع نصف قرن، مطابع المفضل، صنعاء، (١٩٩٦).
– الشميري، عبد الولي، «١٠٠٠ ساعة حرب»، مكتبة اليسر، صنعاء، الطبعة الثالثة، (١٩٩٥).
– الصايدي، أحمد قائد المادة التاريخية في كتابات نيبور عن اليمن، دار الفكر المعاصر، بيروت، (١٩٩٠).
– طربوش، قائد محمد، (د. ت)، تطور النظم الانتخابية في الجمهورية اليمنية ١٩٤٨ – ١٩٩٢،

منشورات ٢٦ سبتمبر، صنعاء.
- طه، حامد جاد، سياسة بريطانيا في جنوب اليمن، دار الفكر العربي، القاهرة، (١٩٦٩).
- الظاهري، محمد محسن، القبيلة والتعددية السياسية في اليمن، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٩١.
- عبد السلام، محمد، الجمهورية بين السلطنة والقبيلة في اليمن الشمالي، شركة الأمل، القاهرة، (١٩٨٨).
- العزي، مطهر محمد إسماعيل، التطور الدستوري في الجمهورية العربية اليمنية، دار الكاتب العربي، دمشق، (١٩٨٥).
- العقاب، عبد الوهاب آدم، «الخلفية التاريخية لدولة الوحدة اليمنية»، رسالة ماجستير، جامعة الدول العربية– معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، (١٩٩٤).
- العلفي، علي محمد، نصوص يمانية، د.ن، بغداد، (١٩٧٨).
- عمر، سلطان احمد، نظرة في تطور المجتمع اليمني، دار الطليعة، بيروت، (١٩٧٠).
- العمراني، عبد الرحمن محمد، الزبيري: أديب اليمن الثائر، مركز الدراسات اليمنية، صنعاء، الطبعة الأولى، (١٩٧٩).
- العودي، حمود، المجتمع اليمني: بحث في التكوين الاجتماعي الاقتصادي القديم، جامعة عدن، الطبعة الأولى، (١٩٨٦).
- غالب، محمد أنعم، اليمن الأرض والشعب: اقتصاديات اليمن، بيروت، الطبعة الثانية، (١٩٦٦).
- الفرح، محمد سعيد، انتخابات اليمن البرلمانية والرئاسية متعددة الأحزاب ١٩٩٣ – ٢٠٠٣، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء، الطبعة الأولى، (٢٠٠٥).
- الفقي، عصام الدين عبد الرؤوف، اليمن في ظل الإسلام، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٣، ص١٤٠.
- قاسم سعيد، عبدالكريم، «الإخوان المسلمون والحركة الأصولية في اليمن»، مكتبة مدبولي، القاهرة، (١٩٩٥).
- القاسمي، خالد محمد، «الوحدة اليمنية حاضراً ومستقبلاً»، دار الثقافة العربية، الشارقة، ط٣، (١٩٨٨).
- كريب، إيان، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الكتاب رقم (٢٤٤)، (أبريل ١٩٩٩).
- كفافي، حسين، «يوميات مهندس في اليمن»، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، (١٩٦٧).
- لقمان، حمزة علي، تاريخ القبائل اليمنية، دار الكلمة، صنعاء، (١٩٨٥).
- ليرنر، دانييل، زوال المجتمع التقليدي، في ج. تيمونز روبيرتس و أيمي هايت، من الحداثة إلى العولمة: رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماعي، ترجمة سمر للشيشكلي،

سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد (٣٠٩)، (نوفمبر ٢٠٠٤).
- مجموعة من المؤلفين السوفيت، تاريخ اليمن المعاصر ١٩١٧-١٩٨٢م، ترجمة محمد علي البحر، مكتبة مدبولي، القاهرة، (١٩٩٠).
- المخلافي، حميد، المشاركة الشعبية والتنمية المحلية في اليمن، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، (٢٠٠٠).
- المخلافي، عبد المجيد عبده سيف، التكامل القومي في اليمن: ١٩١٨ - ١٩٨٤، رسالة ماجستير غير منشورة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، (١٩٨٦).
- المرصد اليمني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي لحقوق الإنسان والديمقراطية ٢٠٠٦، صنعاء، (٢٠٠٧).
- مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث، اليمن مشاهد وأحداث ٢٠٠٦، مؤسسة الجزيرة العربية للتنمية الفكرية والثقافية، صنعاء، الطبعة الأولى، (٢٠٠٦).
- مركز الدراسات والبحوث اليمني، ٢٦ سبتمبر: دراسات وشهادات للتاريخ، الكتاب الأول، دار العودة، بيروت، (١٩٨٦).
- مسرة، أنطوان نصري، "في مستقبل الوحدة العربية: الاعتراف بالولاءات التحتية وشرعنتها عامل توحيد أم عامل انقسام؟"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، عدد (٩٠)، (أغسطس ١٩٨٦).
- مسرة، أنطوان، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (٣١٠)، (ديسمبر ٢٠٠٤).
- المصري، أحمد عطية، «النجم الأحمر فوق اليمن: تجربة الثورة في اليمن الديمقراطي»، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط٣، (١٩٨٨).
- المقالح، عبدالعزيز، «أحمد الحورش: الشهيد المربي»، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، دار الآداب، بيروت، الطبعة الثانية، (١٩٨٤).
- ميرميه، فرانك، شيخ الليل: أسواق صنعاء ومجتمعها، ترجمة محمد السبيطلي ورندة بعث، قدمس للنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى، (٢٠٠٥).
- ناؤومكين، فيتالي، الجبهة القومية في الكفاح المسلح من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديمقراطية الوطنية، ترجمة سليم توما، دار التقدم، موسكو، (١٩٨٤).
- ناجي، سلطان، مداخلة في ندوة اليمن المعاصر، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد (٦٢)، (ابريل ١٩٨٤).
- ناجي، سلطان، (د. ت) التاريخ العسكري لليمن، د.ن، د. ب.
- هدسون، مايكل سي، الثنائية: الحسابات العقلانية والحرب في اليمن، في، عبده حمود الشريف (محرر)، التحولات السياسية في اليمن: بحوث ودراسات غربية ١٩٩٠ - ١٩٩٤، ترجمة حمود

الصلاحي وآخرون، المعهد الأمريكي للدراسات اليمنية، صنعاء، (١٩٩٥).
- هوليداي، فرد، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، ترجمة حازم صاغية وسعد محيو، دار ابن خلدون، بيروت، الطبعة الثانية، (١٩٧٨).
- الواسعي، عبد الواسع بن يحيى، تاريخ اليمن، الدار اليمنية للنشر والتوزيع، صنعاء، الطبعة الثالثة، (١٩٨٢).
- الوحدوي، صنعاء، العدد (٧٨٧)، بتاريخ ٢٦ / ٨ / ٢٠٠٨.
- الوزير، زيد بن علي، محاولة لفهم المشكلة اليمنية، مؤسسة الرسالة، د. ب، (١٩٧١).
- يعقوب، هارولد ف وك س آي، عدن وجنوب اليمن في ملوك العرب، ترجمة أحمد المضواحي، مطبعة العلم، دمشق، الطبعة الأولى، (١٩٦٧).
- اليماني، تاج الدين عبد الباقي عبدالمجيد، تاريخ اليمن المسمى بهجة الزمن في تاريخ اليمن، تحقيق مصطفى حجازي، دار العودة، بيروت، (١٩٨٥).

قائمة المراجع والمصادر باللغة الانجليزية

–Abo Al Asrar, Fatima, Democratic Governance in a Tribal System, Central European University, Center for Policy Studies, International Fellowship Program, 2005\2006.

- Bruck, Gabriele Von, The Zaydi Sadah of The Yemen: The Temporalities of A Religious Tradition, in Biancamaria Scarcia Amoreetti e Laura Bottini (eds.), Oriente Moderno: Rivista D'Informazione E Di Studi Per La Diffusione Della Conoscenza DellaCultura Dell'Oriente Soprattutto Musulmano, Vol. 2, (1999).

- Bujra, Abdalla, The Politics of Stratification: A Study of Political Change in a South Arabian Town, Oxford, (1971).

- Burrows, Robert D. The Yemen Arab Republic: The Politics of Development, Westivew Press, Croom Helm, (1987).

- Carabpico, Sheila, Civil Society in Yemen: The Political Economy of Activism in Modern Arabia, Cambridge, Cambridge University Pres, (1998)s.

- Carapico, Cheila Y, Yemen Between Civility and Civil War, op. cit, p. 293. also Sheila Carapico, Civil Society in Yemen: The Political Economy of Activism in Modern Arabia, Cambridge, Cambridge University Press, (1998).

- Carapico, Sheila, Yemen Between Civility and Civil War, in Richard Augustus Norton (ed), Civil Society in the Middle East, Leiden, E. J. Bull, (1996).

- Carapico, Sheila, Elections and Mass Politics in Yemen, Middle East Report, (November-December 1993).

- Corstange, Daniel M., Institutions and Ethnic Politics in Lebanon and Yemen, A dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy (Political Science), The University of Michigan, (2008).

- Dresch, Paul and Haykel, Bernard, Stereotypes and Political Styles: Islamists and Tribesfolk in Yemen, International Journal of Middle East Studies, 27, (1995).

- Dresch, Paul, The Rules of Barat: Tribal Documents from Yemen, Centre Francais d Archeologie et de Sciences Sociales, Deutsches Archaologisches Institut, Sanaa, (2006).

- Etizioni, Amitai, The Active Society, New York, (1972).

- Gerholm, T., Market, Mosque and Mafraj: Social Ineqality in a Yemeni Town, Stockholm,(1977).

- Ghalioun, Burhan , " The Persistence of Arab Authoritarianism ", Jornal of Democracy, Vol. 15, No. (4), (October، 2004).

- IFES, Post-Election Report on the 2006 Presidential and Local Council Elections in Yemen, (November 2006).

- Ismail, Sharif , Unification in Yemen: Dynamics of Political Integration, 1978-2000, Thesis submitted in partial fulfillment of the degree of MP hill, Faculty of Oriental Studies, University of Oxford

- Luckham, Robin and others, " Understanding the Routes In and Out of Political Violence: An Assessment of the Linkage Between Identity Politics, Exclusion, Inequality and Political Violence in EMAD Countries, Governance and Social Development Resource Center, Final Report, (September 2006).

- Marshy, Mona, Freedom of Association with regards to Political parties and civil Society in the Middle East، north Africa, and the Gulf: A Literature Review, A Consultative study for The International Development Research Center (IDRC), Ottawa, (April 2005).

- Miller, Derek B., Demand, Stockpiles, and Social Controls: Small Weapons in Yemen, the Graduate Institute of International Studies, A publication of the Small Arms Survey, Occasional Paper, No. (9), Geneva, (May 2003).

- Mosse, A. H. G. and others, Arab Tribes in the Vicinity of Aden, Government Central Press, Bombay, (1909).

- Norton, Richard Augustus, In his editorial Introduction to, Norton A. R., Civil Society in the Middle East, Vol. (2), E. J. Brill, New York, P.7.

- Peterson, J. E. The Arabian Peninsula in Modern Times, A Historiographical Survey, American Historical Review, Vol. 96, No. 5, electronic version, from www.JEPeterson.net, (Dec. 1991).

- Peterson, J. E., Yemen: The Search for A modern State, Jones Hopkins Universi-

ty, Baltimore, and London, (1984).

- Phillips, Sarah, Evaluating Political Reform in Yemen, Carnegie Papers, Middle East Series, Democracy and Rule of Law Program, Number 80، (February 2007).

- Rex, Bryne, Economic Crises and Post-rentier Democrization in The Arab World: Case Study of Jordan، Canadian Journal of Political Science, 34, 4, (July 1992).

- Serjeant, R. B, Dawlah, Tribal Shaykhs, the Mansab of the Waliyyah Saidah, qasamah, in the Fadli Sultanate, South Arabian Fedration, in Mooawiyah Ibrahim (ed), Arabian Ltritur in Honowr of Mahmoud Ghul, Wiesbaden: Harassowitz, (2001).

- Serjeant, R. B., The Interplay Between Tribal Affinities and Religious (Zaydi) Authority in The Yemen, Al-Abhath (Journal of The Center for Arab and Middle East Studies), American University of Beirut، Special Volume on State and Society in the Arab World, Edited by Fuad I. Khuri, Vol. xxx, (1982).

- Stookey, R. W, Yemen: The Politics of the Yemen Arab Republic, Boulder, Colo, Westview Press, (1978).

- Stooky, Robert w., The Social structure and Politics in Yemen Arab republic, The Middle East Journal, Vo. No. 3, (1974).

- The World Bank, Republic of Yemen: Country Social Analysis, Report No. 34008-YE,

- Varisco, Daniel Martin and Adra, Najwa, Affluence and the Concept of the Tribe in the Central Highlands of the Yemen Arab Republic, in Affluence and Culture Survival, R. F. Salisbury and E. Tooker, eds, (1984).

- Weber, Max, Bureaucracy, in C. Wright Mills، From Max Weber, Oxford University Press, New York, (1958).

- Weir, Shelagh, Tribe, Hejrah and Madinah in North -West Yemen، in Kenneth Brown, Michele Jole، Peter Sluglett and Sami Zubaida (eds), Middle Eastern Cities in Comparative Perspective, London, Ithaca Press, (1986).

فهرس الموضوعات

تابع فهرس الموضوعات

تابع فهرس الموضوعات

المرصد اليمني لحقوق الإنسان

الأهداف.. الوسائل.. التكوين.. والأنشطة

تأسس المرصد اليمني لحقوق الإنسان في منتصف العام ٢٠٠٤ م، وهو منظمة غير حكومية مستقلة تعمل في مجال حقوق الإنسان وتهتم بصورة خاصة بمجال الرصد وإصدار التقارير في هذا الميدان.

أهداف المرصد:

يهدف المرصد إلى المساهمة في تعزيز حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ونشر الوعي بها والتشجيع على احترامها وحمايتها طبقا للمعاهدات والاتفاقيات الدولية وعلى وجه الخصوص الشرعية الدولية لحقوق الإنسان وباعتبارها كل لا يتجزأ، على وجه الخصوص:

١ – الدفاع عن المشروعية والشرعية الدستورية والقانونية .

٢ – الدفاع عن استقلال القضاء والمحاماه.

٣ – رصد تطورات حقوق الإنسان وانتهاكاتها على الصعيدين الوطني والاقليمي والدولي.

٤ – لفت اهتمام الرأي العام الشعبي والرسمي إلى الثغرات والنواقص التشريعية والمؤسسية المتعلقة بحقوق الإنسان ومتطلبات التحول الديمقراطي.

٥ – رصد التعديات على حقوق الملكية الفكرية والدفاع عنها .

٦ – المساهمة في توفير الدعم القانوني لحقوق الإنسان و الدفاع عنها، خاصة الحقوق الجماعية، والحقوق المتعلقة بالمصلحة العامة للمجتمع في المجالات:المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٧ – نشر الوعي بضرورة حكم القانون و مبادئ المحاكمة العادلة .

وسائل وأساليب تحقيق أهداف المرصد:

١ – وضع الدراسات والبحوث بمدى الالتزام بالشرعية الدستورية والقانونية والحريات العامة وحقوق الإنسان ومدي الحماية التشريعية والمؤسسية القائمة. وتقديم التصورات بشأن تطويرها .

٢ – تقصي الحقائق بجمع المعلومات من مصادرها ومراقبة المحاكمات وعمليات الانتخابات والاستفتاءات العامة .

٢ – توثيق المعلومات باستخدام نظم التسجيل الحديثة.

٤ – دراسة تقارير الجهات الرسمية والأهلية المتعلقة بحقوق الإنسان ومناقشتها والتعقيب عليها .

٥ – إعداد التقارير الدورية ونشرها وإيصالها إلى الجهات المعنية بحقوق الإنسان، سواء الشعبية أو الرسمية، بالطرق المباشرة أو غير المباشرة وإقامة الحملات الشاملة والمتخصصة، وإصدار الإخبار والبيانات الصحفية،والصحف والمجلات الدورية والكتب المتخصصة، وإقامة المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش العلمية.

٦ – إقامة مكتبة متخصصة بحقوق الإنسان .

٧ – تأهيل العاملين في مجال حقوق الإنسان فيما يتعلق بالدفاع عن المشروعية و كل ما يتعلق بتحقيق أهداف المرصد والجمعيات والمؤسسات الأخرى واستخدام الأساليب الموضوعية لجمع المعلومات وتصنيفها وتوثيقها ووضع التقارير بشأنها.

٨ – رفع الدعاوى القضائية للمصلحة العامة أو الدفاع عن الحقوق والحريات العامة في الحدود المكفولة وفقاً للدستور والقانون النافذ.

٩ – السعي لإنشاء مراصد مماثلة في المحافظات للتنسيق والتعاون في النشاطات المحققة لأهداف المرصد .

ويتعاون المرصد مع شركاء يعملون في مجال حماية حقوق الإنسان أو يدعمون هذا النشاط على الصعيد المحلي و الإقليمي والدولي.

– ينفذ المرصد برامج وأنشطه هامه من خلال الهيئات النظامية.

– وللمرصد منسقين وراصدين ميدانيين في المحافظات ومتطوعين ناشطين في مجال الحماية.

تتكون هيئات المرصد النظامية من:

مجلس الأمناء ويتكون من:

أ/ أحمد الوادعي، أ/عبد العزيز البغدادي، أ/ وهبية صبرة
د. عادل مجاهد الشرجبي ، د. عبد القادر علي البناء
أ/ محـمد عـلي المقطري – المدير التنفيـذي ، أ.د. محـمد المخـلافي – رئيس المرصد .

– الهيئة التنفيذية وهي مكونة من الوحدات المتخصصة الآتية :
– وحـدة الرصد والتـوثيق – وحـدة المساعـدة القانونيـة – وحـدة الشفـافيـة ومكافـحة الفـساد – وحـدة الشؤون الفـنية والرصـد الالكتروني – الوحـدة الإعلامية – وحدة الدراسات والبحوث – الوحدة المالية والإدارية.

ينفذ المرصد مخـتلف الأنشطة الأخرى المتعلقة بحقوق الإنـسان والديمقراطية ومنهـا التدريب والدراســات والبحـوث والرقـابة والعون القـانوني وغيـرها من الفعاليات.

إصدارات المرصد:

التقرير السنوي لحقوق الانسان والديمقراطية في اليمن ٢٠٠٥م.
التقرير السنوي لحقوق الانسان والديمقراطية في اليمن ٢٠٠٦م.
التقرير السنوي لحقوق الانسان والديمقراطية في اليمن ٢٠٠٧م.
المشاركة السياسية في اليمن دراسة صادرة عام٢٠٠٧م .
التقرير التحليلي للرقابة على الانتخابات الرئاسية والمحلية في اليمن ٢٠٠٦م صادر عن عام٢٠٠٧م.
دليل الرصد والتوثيق.
التقرير السنوي لحقوق الإنسان والديمقراطية في اليمن ٢٠٠٨م.

عضوية المرصد:

الشبكة العربية للتسامح.
الشبكة العربية للمنظمات الغير حكومية.

إخراج:
محمد علي المطاع